د. عبد الغني عماد

منهجية البحث في علم الاجتماع

الاشكاليّات، التقنيّات، المقاربات





دار الطليعة - بيروت



مَنهجيَّة البَحْث في عِلْم الاجْتِماع

الإشكاليّات، التِقنيّات، المقَاربَات



د. عبد الغني عماد

أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية

الجامعة اللبنانية

دار الطليعة للطباعة والنشر

بيروت

الطبعة الأولى

كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧

المقدمة

يحتاج الباحث في مختلف العلوم الى معرفة واستيعاب مناهج البحث وطرقه ومراحله، وبالتالي لا يمكنه الإبداع في عمله من دون الإطلاع على أنواعها وطرقها والتمرس في استعمالها والإستفادة مما تقدمه من امكانيات في جمع وتصنيف وتحليل المعطيات والحقائق والمعلومات.

والبحث في العلوم الإجتماعية يتميز بخصائص ينفرد بها كونه يعتمد على جانب يلجأ فيه الباحث الى بناء إطار نظري لبحثه، مستخدماً بذلك المناهج الإستنباطية في تحديد الموضوع وتأصيل المفاهيم وصياغة الإشكالية والفرضيات، بالإضافة طبعاً الى اعتماده بشكل أساسي على دراسة الحقل الميداني والواقع الإجتماعي والظروف الموضوعية المحيطة بالظاهرة المدروسة، بهدف دراستها دراسة متجردة تبحث وتحيط بكل الملابسات والظروف والمشكلات بعيداً عن الأهواء والميول.

ولتحقيق هذا الهدف هناك مراحل وخطوات أهمها تحديد الاشكالية ووضع الفرضيات، ثم تصميم العينة الاحصائية والاستمارة الاستبيانية والمقابلات الميدانية، ثم تبويب البيانات الاحصائية وتحليلها احصائياً وسوسيولوجياً، ثم صياغة البحث أو الأطروحة بشكلها النهائي بما فيها المقترحات والتوصيات النهائية والتي دائماً إذا ما أخذ بها من قبل المعنيين تكون قد تحولت بالفعل من دراسة ميدانية علمية الى دراسة تطبيقية.

ان هذا الكتاب يطرح المراحل والخطوات العملية التي يجب أن يمر بها البحث السوسيولوجي الحديث، وهو يتوقف عند المحطات المنهجية موضحاً الترابط الموضوعي والمتوازن بين كل مرحلة من هذه المراحل. والكتاب حصيلة جهد وخبرة طويلة في حقل التعليم الجامعي والبحث الأكاديمي، استفدنا فيها من محاولات سابقة كان لا بد من إغنائها وتطويرها نظراً الى قلّة المؤلفات التي تعالج هذا الموضوع في اللغة العربية.

ونحن لم نعمد الى الإطالة والحشو واستعراض المعلومات بلا فائدة، بل كان هدفنا هو الاحاطة بالموضوع بما يساعد الباحثين الجدد على اعداد أبحاثهم، ووعي

محطاتها المنهجية، بما يؤدي الى اخراج عملهم بشكل موضوعي ومتوازن معتمداً أحدث الطرق العلمية والسوسيولوجية في التحليل والتوثيق. ونحن لا ندعي أن الإطلاع على هذا الكتاب يكفي لإعداد الباحثين وتأهيلهم بشكل متكامل، لكنه بتقديرنا يضعهم على الطريق الصحيح نحو اكتساب المعرفة الأكاديمية في أصول البحث العلمي، وهي معرفة لا بد لها من التراكم من خلال الممارسة والخبرة التي يجب على كل باحث أن يسلكها بصبر وأمانة وموضوعية.

الفصل الأول من هذا الكتاب تضمن انواع المعرفة وخصائصها وتعريف البحث السوسيولوجي ونشأته وأنواعه. أما **الفصل الثاني** فيحتوي على تحديد خطوات البناء النظري للبحث السوسيولوجي والتي تبدأ بشروط اختيار الموضوع وتحديد الاشكالية ووضع الفرضيات، وهي المحطة المنهجية المهمّة في البحث السوسيولوجي والتي يليها عملية التوثيق والتقميش واختيار المراجع، ولكل منها أصول وقواعد علمية وأكاديمية.

أما أطر جمع المعطيات وتقنياتها فهي محور **الفصل الثالث** الذي يتضمن التحضير العملاني، بدءاً باختيار العينة وعرض أنواعها، الى أصول تصميم الاستمارة وقواعده، وصولاً الى تحديد أدوات البحث، من خلال الاستبيان أو الملاحظة أو المقابلة وميزات وعيوب كل منها.

ويعتبر تبويب المعلومات والمعطيات وفرزها وتحليلها من المحطات المنهجية الأساسية أيضاً، وهو محور **الفصل الرابع** الذي يتضمن عناوين مفصلية كالتحليل الاحصائي وتحليل الوثائق، وتقنية تحليل المحتوى، ودراسة الحالة، والمونوغرافيا، والبحث التجريبي والتحليل المقارن.

أما **الفصل الخامس** فيناقش اشكالية المنهج وعلاقته بالتفسير السوسيولوجي لنتائج البحث، وهو العملية التي تنقل البحث من مجرد جمع وتراكم بيانات ومعطيات الى تفسيرات وتعليلات للوقائع الميدانية والاجتماعية. يلي التبويب والفرز والتحليل، عملية الصياغة النهائية، وهي محور **الفصل السادس** والتي سيخرج بها البحث في شكله وصورته الأخيرة. وبقدر ما تكون الصياغة النهائية معبِّرة ودقيقة، ومضبوطة وفق الأسس والقواعد المنهجية والاكاديمية، تكون صورة البحث والأطروحة سليمة وقادرة على إيصال التفسيرات والأفكار بشكل موضوعي وعلمي يتسم بالأمانة والدقة. أما **الفصل السابع** فيتوقف عند أهمية تحديد المفاهيم وكيفية التمييز بين المفاهيم المجردة والمفاهيم الاجرائية، واختيار المتغيرات والمؤشرات والمقاييس. أما **الخاتمة** فتضمنت دراسة عن واقع البحث العلمي واشكالياته في العالم العربي.

آمل أن يكون هذا الكتاب مفيداً للمهتمين في البحث العلمي السوسيولوجي. وآمل أن أكون قد وفقت في تقديم مساهمة، علّها تكون خطوة نحو سد النقص الحاصل في كتب ومؤلفات البحث الاجتماعي والأكاديمي في المكتبة العربية.



الفصل الأول

المعرفة العلمية والبحث السوسيولوجي

اعتمد الناس منذ القدم على طرق متعددة لفهم الظواهر الانسانية، وهذه الطرق المتعددة والمختلفة تأتى عنها أنواع من المعرفة يمكن تصنيفها الى أربعة أصناف:

١ ـ **المعرفة الحسية**: وهي في الغالب تعتمد على الحواس والخبرة الذاتية المتأتية من المصادفة Chance أو المحاولة والخطأ Trial and error والتعميمات التي يؤمن بها الأفراد من خلال التجربة والخبرة الذاتية. وهذه من أقدم أنواع المعرفة وأسهلها استنتاجاً وملاحظة، إذ لا تحتاج الى حجج وبراهين تثبتها، فالانسان عندما يعجز عن تفسير ظاهرة ما، فإنه يرجعها الى قوى غيبية. وبالرغم من المشكلات المنهجية للمعرفة الحسية لجهة جمع الحقائق والوقائع وتفسيرها وتعليل أسبابها إلا أنها تعتبر الأساس الأول لأي معرفة علمية.

ربما اكتشف الناس عن طريق المصادفة حقائق ووقائع، ولكنهم بالتأكيد تعلموا أشياء أخرى بالمحاولة المقصودة عن طريق التجربة والخطأ. وعن طريق ذلك تراكمت كثير من المعارف والخبرات الانسانية. وهناك الكثير من التعميمات الشائعة بيننا نؤمن بها اعتماداً على الخبرة المكتسبة وليس اعتماداً على موضوعية التعميمات ذاتها أو مصداقيتها. فهناك معارف اكتسبها الانسان يناقض بعضها بعضاً. ويكفي استرجاع بعض الأمثال والحكم الشعبية السائدة ليتبين مدى تناقضها في بعض الجوانب.

٢ ـ **المعرفة التسليمية أو النقلية**: وهي تعتمد على الأخذ بالموروث واقتباس ما كتبه أهل الثقة في مختلف المجالات، حتى ولو كانوا مخطئين في بعض أو كل ما قالوه. لقد اعتمد الانسان قديماً على الكهنة والحكماء في اكتساب المعرفة، وتطور العلوم حفل باصطدامات عديدة مع أمثال هؤلاء الذين اعتبروا أنفسهم حراساً للتقاليد.

وبما أن الموروث ومصادر الثقة هذه يمكن أن تكون خاطئة، فإن مخاطر الاعتماد عليها تبدو واضحة. ومع ذلك تستمر المعرفة التسليمية عندما لا تتوفر الحقائق

والدلائل الكافية اللازمة لحل مشكلة معينة. فمن الطبيعي أن يكون رأي صاحب الخبرة والدراية بالمشكلة أكثر قيمة ووزناً من رأي من ليس له خبرة ودراية. ومن جهة أخرى يستمر الناس في اعتماد الموروث ومصادر الثقة عندما لا يتوافر لهم الوقت والتدريب الكافي لحل المشاكل التي تعترضهم.

المعرفة الحسية والتسليمية هي أوسع حدوداً وتأثيراً في المجتمعات المتخلفة منها في المجتمعات المتقدمة، لكنها موجودة في كل المجتمعات. إن قوة تأثير وشيوع المعرفة الحسية والتسليمية يعتبر مؤشراً من المؤشرات التي تدل على التخلف العلمي في المجتمع.

٣ ـ **المعرفة الفلسفية**: إنها المرحلة التي تتميز بالشك في كل أو بعض ما هو موروث وشائع، حيث لا يمكن الوصول الى الحقيقة والمعرفة إلا عن طريق التأمل والحوار العقلاني. المعرفة الفلسفية تأملية عقلانية تتجاوز متطلبات الحياة اليومية والمعرفة الحسية والتجارب الإجتماعية، إنها أساس البناء الحضاري والفكري للإنسان والمجتمع. إنها تصور ذهني يتكون في العقل والذي يقابله الوجود المحسوس. ويقال إن لكل إنسان فلسفة حياتية ونظاماً فكرياً وايديولوجياً يستمده من المجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل معه، وهذا صحيح الى حد كبير، إذ إن الفلسفة أو الايديولوجية كمنظومة فكرية هي أساس سلوك الإنسان وعمله اليومي وأساس علاقاته وتفاعلاته مع الآخرين.

إن إدراك الإنسان للأشياء كما هي في الواقع هو المعرفة، وهو يدركها كما هي بواسطة الحواس، لكن تأويله لهذه الأشياء وتفسيره لها، وتوظيفه لأبعادها ومعانيها لا يكون عن طريق الحواس، بل عن طريق العقل.

٤ ـ **المعرفة العلمية**: وهي بلا شك أرقى درجات المعرفة وهي في النتيجة محصلة مجهود فكري منظم يندرج في إطار دراسة الأشياء والظواهر دراسة موضوعية حيادية تعتمد على خواصها وطبيعتها والعلاقة بين ظاهرها وباطنها، وهي في دراستها هذه تبتعد عن التحيز والتعصب والأفكار الشخصية والذاتية التي يحملها الأشخاص الذين يقومون بدراستها ووصفها وتحليلها.

تعتمد المعرفة العلمية أساساً على الاستقراء Induction ذلك أن النتائج التي يصل اليها الإنسان عن طريق الاستنباط Deduction والقياس المنطقي قد لا تصدق ولا يمكن أخذها بعين الإعتبار إلا إذا قامت على مقدمات صادقة وثابتة وموضوعية. وعليه ابتكر العقل الإنساني التفكير الاستقرائي ليكمل به التفكير الاستنباطي في البحث عن المعرفة. ففي الوقت الذي يعتمد فيه الاستنباط على قضايا وبديهيات ومسلمات ليخرج منها

بنتائج، يعتمد الاستقراء على جمع الأدلة والبراهين المادية والعلمية التي تساعد على اصدار تعميمات محتملة الصدق والثبات. وإذا استطاع الباحث ان يصل الى نتيجة عن طريق الاستقراء فمن الممكن أن يستخدمها كحجة علمية في استدلال استنباطي أو فلسفي. وهكذا فالبحث العلمي يعتمد على الاستقراء ويعتمد على الاستنباط ايضاً، فكل جانب يعزز نتائج الجانب الآخر ويدعم صحتها وعلميتها(١).

وتتكون المعرفة العلمية من حقائق ومعلومات متكاملة قادرة على تفسير التفاعلات والتغيرات التي تتعلق بالظواهر المدروسة والعناصر والمواد التي تتكون منها، وهذه الحقائق ينبغي أن تكون نظرية وتطبيقية في آن واحد، ذلك أن العلم لا يسمى علماً من دون أن يصل الى نظريات وقوانين وفرضيات، وهي في كل الحالات تبقى قابلة للزيادة والتراكم كلما ازدادت الأبحاث النظرية والتطبيقية. إن المعرفة العلمية هي معرفة أمبيريقية وتجريبية Empirical أي أن حقائقها وقوانينها لم تظهر إلا بعد دراسات وأبحاث ومسوح ميدانية وعلمية. وأهم ميزة من ميزات المعرفة العلمية أنها نسبية، قابلة للتبدل والتغير تبعاً لتبدل وتغير الظروف الموضوعية للظواهر والوقائع التي تدرسها وتحللها.

ولا يمكن فصل الجانب التطبيقي عن الجانب النظري في المعرفة والبحث العلمي، فكلاهما يعتمدان على بعضهما البعض، والجامع بينهما هو التفكير العلمي والتفكير النقدي Critical thinking. ومن أبرز مميزات التفكير العلمي:

- أنه يفترض دائماً سبب للحوادث والوقائع، وهو يسعى لكشف هذه الأسباب ما دام ذلك ممكناً.
- أنه يرفض الاعتماد على مصادر الثقة والموروث المعرفي، بل يعتمد الفكرة القائلة بأن النتائج لا تعتبر صحيحة إلا إذا دعمها الدليل Evidence.
- الأفكار والحقائق سواء تم الوصول اليها عن طريق المنطق أم عن طريق الاستعانة بمصادر الثقة، يجب أن تخضع للاختبار والتجربة لإظهار صحتها أو بطلانها.
- يجب أن تكون حيثيات النتائج التي يصل اليها التفكير العلمي منطقية دائماً. بمعنى أن النتائج يجب أن تكون متمشية مع الدليل ومع الحقائق المعروفة، ومع التجربة داخل مجال الدراسة.

واستخدام طريقة التفكير العلمي تؤدي الى نظريات وقوانين علمية، لا يمكن فهمها

---

(١) إحسان محمد الحسن: **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، بيروت، دار الطليعة، ط ٣، ١٩٩٤، ص ١٢.

والتوصل اليها بدون فرضيات تشكل المادة الأساسية لهذه النظريات والقوانين. فالفرضية Hypothesis هي مجموعة من الأفكار والآراء والمفاهيم غير المبرهنة وغير المعززة بالحجج والدلائل الاحصائية، انها جواب مقترح قد تثبت صحته حيث يتفق مع الحقائق المتوافرة، وقد يكون خاطئاً ينبغي اهماله، وبالتالي البحث عن فرض جديد. أما النظرية العلمية فهي منظومة من الأفكار يوجد بينها ترابط، يضعها في قالب منسجم يعكس معنى المفاهيم التي يطرحها الباحث في سياق أبحاثه الأكاديمية. وهي لا تقتصر بطبيعة الحال على مجرد الانسجام والاتساق المنطقي بين حججها وبياناتها، وانما تتعدى ذلك الى التحقق العلمي الناتج عن اختبار أدلتها وافتراضاتها اختباراً يعتمد على التجربة والقياس وغيرها من وسائل البحث العلمي، بحيث تكون بعد ذلك قادرة على الكشف عن العلاقات الوظيفية بين ظواهر معينة وتفسيرها وتوضيح المبادئ والقوانين المنظمة لها. أما القانون العلمي فهو المفسر للعلاقة التي تقوم بين ظاهرتين أو أكثر. فعندما نقول إن الظاهرة (أ) سببت وقوع الظاهرة (ب). فإننا نعني إذن أنه توجد علاقة سببية ومنطقية بين الظاهرتين. والقوانين العلمية نوعين "سببية" Causal laws و"وظيفية" Functional laws. القوانين السببية تفسر العلاقة الموضوعية بين حادثتين أو ظاهرتين، يعتمد أحدهما على وجود الآخر المستقل، كالقانون الذي يربط بين ظاهرة مستقلة، كالحرارة مثلاً وظاهرة التبخر أو المطر. أما القوانين الوظيفية فتعبِّر عن العلاقات بين الظواهر التي توجد في آن واحد، وتتغير تغيراً نسبياً بحيث تعتبر كل منهما شرطاً من شروط وجود الأخرى، من دون امكان القول أن أحدهما سبب والأخرى نتيجة. والقوانين الوظيفية تكثر في العلوم الاجتماعية وتكون صحتها أعلى نسبياً من صحة القوانين السببية وذلك لتعقد الظواهر الاجتماعية وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها.

ان العلوم الاجتماعية والانسانية لا تتمتع بدقة العلوم الطبيعية لأنها لم تتمكن حتى الآن من اكتشاف القوانين السببية الثابتة التي من خلالها نستطيع تفسير الوقائع والأحداث والظواهر الاجتماعية، ويعود ذلك لصعوبة الحقل الدراسي الذي هو المجتمع والانسان، حيث تتشابك العوامل والمتغيرات مع بعضها البعض بحيث يصعب اعادة أو تفسير سلوك ما لسبب واحد أو أكثر نظراً لانفتاح الحقل الانساني على التفاعل مع هذه المتغيرات وفق أنماط مختلفة ومتعددة بحيث يصعب حصرها وتحديدها.

ولا تخفى أهمية القوانين العلمية، فهي تساعد على تفسير الغموض الذي يصاحب بعض الظواهر والوقائع، ويكشف الاسباب المؤدية لحدوث بعضها، وتساعد على حل المشكلات الطبيعية والاجتماعية التي تواجه الانسان، بل يمكنها في كثير من الأحيان التنبؤ بما سيطرأ على الوقائع والظواهر من تغييرات في المستقبل. ولكي تصبح القوانين

علمية، ينبغي أن تتمتع بالقدرة على تفسير الوقائع والظواهر التي تدرسها وأن تكون قادرة على التنبؤ بها قبل وقوعها، علماً أن الكثير من القوانين العلمية تكمل بعضها البعض والقليل منها يلغي الآخر، بحيث يصبح القانون الملغى بحكم المتجاوَز وبالتالي خارج دائرة العلم. نخلص الى أن القوانين العلمية، نسبية في صحتها وليست مطلقة، مما يعني أن لا أحد يملك مفاتيح العلم لوحده.

هل يمكن أن تبلغ معرفة الظاهرات الاجتماعية درجة من الدقة والوضوح تسمح بوضع قوانين يمكن تعميمها في العلوم الاجتماعية بما يشبه القوانين في العلوم الطبيعية؟ هذا السؤال كان مثار نقاش منذ القرن الثامن عشر ولا يزال. في العلوم الصحيحة Exact القانون الطبيعي هو تعبير رياضي دائم الصحة ينتج عن علاقات متكررة وملاحظة وتجربة في الظاهرات الطبيعية، إذن انه نتاج علاقة ثابتة بين ظاهرتين أو أكثر. والعلاقة الثابتة هي من أصعب المسائل التي يمكن اثباتها أو تقريرها في العلوم الاجتماعية.

فهي مرتبطة بمبدأ الحتمية Determinism الذي يعتبر ان لكل حدث سبباً. والأسباب نفسها إذا اتيحت لها الشروط نفسها تنتج الأحداث نفسها، مما ينطوي على وجود قوانين خاصة تربط الوقائع بالأسباب المقدرة لها. والحتمية في الظاهرات الاجتماعية مسألة طرحت منذ نشأة علم الاجتماع واستقطبت نقاشاً موسعاً وكبيراً، لكنه خفُت منذ مطلع القرن العشرين، بسبب ما لحق بعلم الفيزياء من تطور في مجال الميكروفيزياء، اضافة الى ما أحدثته نظرية اينشتاين النسبية التي تقول إن الزمن لا يمر بالوتيرة نفسها لفردين يلاحظان ذلك ويتحركان الواحد بالنسبة للآخر[١].

هذه الأفكار والقوانين العلمية الجديدة أثرت كثيراً على الخاصية الميكانيكية الصارمة لمفهوم الحتمية التقليدي، بحيث أصبحت "الحتمية" في العلوم الطبيعية، "احتمالية" في العلوم الاجتماعية، فالميدانان مختلفان. إن دراسة الأسباب والنتائج في الظاهرات الاجتماعية يمكن أن تؤدي الى قوانين اجتماعية، ليست بالضرورة حتمية الوقوع، بقدر ما يمكن أن تكون احتمالية إحصائياً، لذلك أصبحت صرامة القوانين الاجتماعية محدودة بنسبيتها، وهي نادراً ما تكون مطلقة وعالمية، لأنها تمثل في معظمها نسبية عالية.

البحث السوسيولوجي

التعريف: يعرِّف علماء الاجتماع البحث بأنه مجموع العمليات المتميزة والمتتابعة

---

(١) صابر بو ضرغم: **خطوات البحث الاجتماعي**، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ٢٠٠٠، ص ٢٢.

والمتداخلة التي يقوم بها دارس أو أكثر في علم من العلوم بهدف جمع معلومات بشكل نظامي تنير ظاهرة ما قابلة للملاحظة بهدف شرحها وفهمها؛ إنه محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها، وتنميتها، وفحصها، وتحقيقها بتقصٍ دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضاً مكتملاً بذكاء وإدراك لكي تضاف الى الانتاج الحضاري الإنساني.

والبحث الاجتماعي يتبع نفس المسار الفكري للعلوم الطبيعية. فعن طريق دراسة الظاهرات، يجب أن يتبين القوانين التي تحكم الظاهرة وحدوثها من دون التأثر بالأفكار الميتافيزيقية والشائعة. فعن طريق شرح الظاهرة تتضح العلاقات ما بين أسبابها ونتائجها[١] والبحث العلمي، اجتماعياً كان أم غير اجتماعي، لا يعتبر مجرد تتابع تقنيات يطبقها الباحث بشكل دقيق لينجح في عمله. البحث الاجتماعي يتحدد، بالرغم من كونه ظاهرة خاصة بالعلم المعاصر، من التزاوج بين تقليدين أوروبيين قديمين، تقاليد النظرية الاجتماعية التي تعود الى أفلاطون، وتقاليد البحث التجريبي الذي ينتمي الى القرن السابع عشر. إن اندماج هذين التقليدين، قد تم بصورة تدريجية[٢]، بحيث أصبح البحث التجريبي والأمبيريقي، Empiric الذي يعتمد على تراكم المعطيات والأحداث الاجتماعية والموضوعية، يتكامل مع وجود همّ نظري Theoric.

في الخلاصة، البحث يعبِّر عن معضلة يعاني العلم منها، ويرزح تحت وطأتها، فيمارس الباحث بهدف معالجتها وحل مشكلتها وإزالة همها والتخفيف من وطأتها، ما نسميه "البحث العلمي". وما دامت المعضلة العلمية قائمة وموجودة، يكون البحث العلمي موجوداً وقائماً. فحضورها يعني حضوره، وغيابها يعني غيابه، وحل مشكلتها يعني انتفاء الحاجة اليه. ما هي هذه المعضلة العلمية؟ انها معضلة الرابط بين الأفكار والتصورات النظرية Theory من جهة، وبين الملموس والواقع والممارسة Practice من جهة أخرى. ويستحيل الجمع بين النظرية والواقع في فعل ذهني من طبيعة واحدة. ما هو ممكن ومتاح فقط ممارسة الروابط والعلاقات بينهما. والعمل يملك طريقين الى المعرفة العلمية. فإما الاستنباط Deduction واما الاستقراء Induction: فالأول «استدلال هابط يبدأ من مقدمات كلية ويهبط منها الى نتائج جزئية تلزم عنها بالضرورة، وبغير حاجة الى تجريب. أما الاستقراء، فهو استدلال صاعد يبدأ من ملاحظة جزئيات تجريبية ليصعد منها الى صيغة كلية على هيئة قانون عام يحكم جميع الحالات المماثلة

---

(١) انظر: صابر بو ضرغم: المرجع نفسه، ص ٣٦. وأيضاً: Durkheim, E., *Les règles de la méthode sociologique*, Paris, P. U. F., 1983, 1er éd., 1901.

(٢) تيودور كابلو: **البحث السوسيولوجي**، بيروت، دار المروج، ١٩٨٥، ص ١٠.

أينما وقعت ووقتما وقعت. وهكذا نجد أن الاستقراء في جوهره عملية تعميم للملاحظات التجريبية»[١].

وسيبقى النقاش مفتوحاً بين الباحثين الذين ينطلقون من الواقع والباحثين الذين يعتمدون الحدس والتخيل والالهام والتكهن للملاحظة والتفسير. وكلا الموقفين فيه ثغرات، فالوقائع الملموسة مبعثرة والروابط بينها لامتناهية في عددها، وبدون النظر اليها بوصفها عناصر في نظام نظري متكامل، لن يكون بإمكاننا الوصول الى حقائق وتفسيرات علمية. كذلك فالتخيل والحدس والتخمين عملية لا تكون في فراغ، بل تتضمن في معناها الوقائع الملموسة التي تشكل موضوعاً لها، وإلا كانت النظرية منقطعة ومقطوعة عن الواقع[٢].

نشأة البحث السوسيولوجي وتطوره

لا شك في أن تراث الفكر الإنساني والاجتماعي قديم. ومن خلاله استطاعت المجتمعات البشرية القديمة أن تقيم حضارات عريقة لا تزال آثارها باقية حتى اليوم. ولعل هذه الآثار والمعالم التي تركتها هذه الحضارات خير دليل يشير الى أي حد انشغل الفكر الإنساني منذ القدم في دراسته وتعرفه على البيئة الاجتماعية والطبيعية التي يعيش فيها.

وتعكس دراسة التاريخ الأغريقي القديم اهتمام مفكريه وفلاسفته من أمثال سقراط، وأرسطو وأفلاطون وهيراقليطس وغيرهم، في بحثهم المستمر حول المعرفة مستخدمين في ذلك كافة الوسائل العلمية مثل العقل والمنطق، والبحث عموماً ليس فقط فيما يحيط بهم من ظواهر، ولكن أيضاً محاولتهم بناء تصورات عما وراء الطبيعة، والأخلاق والقيم والدين والفنون عموماً.

ومع ابن خلدون (١٣٢٢ ـ ١٤٠٦) برز أهتمام الفكر العربي الاسلامي بالبحث الاجتماعي. ولعل قراءته للظواهر الاجتماعية هي من القراءات الرائدة التي استطاع فيها ان يرصد تأثير المحيط الطبيعي والمجال الجغرافي على أنماط الحياة وعلى العادات والتقاليد والعمران البشري عموماً، كما تبرز اسهامات ابن خلدون الرائدة من خلال انتقاده لطرق البحث التي تبناها المفكرون والعلماء السابقون عليه والتي لم تبرز

---

(١) يمنى طريف الخولي: **فلسفة العلم في القرن العشرين**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦٤، ص ١٥٤.

(٢) عبد الله ابراهيم: **علم الاجتماع السوسيولوجي**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١، ص ١٠٣.

بتقديره التغييرات التي أصابت الظواهر والحوادث الاجتماعية.

وفي القرن التاسع عشر تطور البحث الاجتماعي بصورة سريعة مع نشأة علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية النظرية، خاصة مع تطور المسوح السكانية والبحوث الاحصائية. ففي بريطانيا تطور علم الأحصاء على ايدي جون سينكلار J. Sinclaire الذي أدخل الأساليب الكمية وصمم استمارة للبحث Questionnaire تتناول البيانات الأساسية، وفي فرنسا تأسست الأكاديمية الفرنسية للعلوم التي اهتمت بتطوير ميادين البحث الاجتماعي، عن طريق استخدام البيانات الاحصائية الكمية، ثم جاء تأسيس المعهد القومي للعلوم والفنون عام ١٧٩٥ ليهتم بنوع آخر من البحوث الاجتماعية مثل البحوث السياسية والأيديولوجية وتشجيع مجال البحث عموماً في المجال الأتنوجرافي الذي يهتم بدراسة العلاقة بين اللغة والرموز والعوامل الأخلاقية والطبيعية. ومع بداية القرن التاسع عشر تزايدت الدراسات الاحصائية، كما جرى أول تعداد عن السكان، أما ألمانيا فقد شهدت أيضاً في القرن التاسع عشر حركة بحثية نشطة لدراسة المشكلات الاجتماعية الواقعية. وظهرت دراسات مستفيضة حول المشاكل الواقعية ولا سيما مشكلات القطاع الريفي. ولا أحد ينكر جهود عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر M. Weber وتأسيسه لمؤسسة السياسة الاجتماعية Social policy organization والتي جاءت بتكليف من الحكومة لاجراء بحوث متعددة استخدم فيها جميع المناهج السوسيولوجية وأدوات طرق جمع البيانات المختلفة.

شهد القرن التاسع عشر انتشار التحقيق السوسيولوجي في كل العالم الغربي، ونجد نماذج لا تحصى عن أعمال مهمّة في هذا المجال. كأعمال بوث (حياة وعمل السكان في لندن)، وفيليرميه (لوحة عن الحالة الجسدية للعمال المستخدمين في مانيفكتورات الحرير والقطن والصوف)، والجزئين المخصصين لدراسة الدعارة في باريس من كتاب باران ـ دوشاتوليه، ودراسات لوبليه عن الحياة العائلية للشغيلة الأوروبيين المنشورة تحت عنوان "العمال الأوروبيون"(١).

مع بداية القرن العشرين تطورت حركة البحث العلمي في جميع الدول الأوروبية وأيضاً في الولايات المتحدة الأميركية، نتيجة لاسهامات عدد من العلماء الاجتماعيين من أمثال الفرنسي آميل دوركايم وتحليلاته عن الانتحار Suicide والتي نشرت أوائل القرن الماضي. فضلاً عن تطور البحث الاجتماعي عن طريق التجارب الاجتماعية وتطوير نماذج البحث والنظريات السوسيولوجية والتقنيات والأدوات البحثية والمناهج

---

(١) تيودور كابلو: المرجع السابق، ص ١٩.

التي عززت جميعها من مكانة البحث السوسيولوجي.

لم يكن ينظر الى علم الاجتماع ـ حتى بداية ظهوره في القرن التاسع عشر ـ على أنه "علم" يقوم على المناهج العلمية التقليدية المتبعة في العلوم الأخرى، ولم يكن هناك ولفترة طويلة أي مجهود لإظهاره بالصورة العلمية الدقيقة، حيث كان معظم رواده يركزون جهودهم واهتماماتهم فيما أصبح يطلق عليه "النظرية الكبرى" Grand Theory.

لكن مرور الوقت وتراكم الخبرات والدراسات منحه عناصر النظرية العلمية من حيث المنظورات والمشاكل التي يتبناها. ولما كان المنظور Perspective هو طريقه للنظر الى العالم، فإن المنظور السوسيولوجي يضع "المجتمع" في طليعة اهتماماته، على اتساعه وعلى صغره، بمعناه كخالق للنظام الاجتماعي، أو بمعناه كوجود اجتماعي بناه الناس من خلال تفاعلهم الاجتماعي. ويتغلغل هذا المنظور في الصلات المعقدة بين حقائق الحياة الاجتماعية وإرتباط السلوك بالإعتقاد، مما يؤكد أن الإنسان يعيش وجوداً جمعياً، وان كل إنسان يكشف فرديته ووجوده الخاص من خلال خبرته وتفاعله في مجتمع معين.

ويرجع الفضل الى جهود العلماء الأمريكيين في تطوير علم الاجتماع العلمي والتطبيقي. مع الإشارة الى أن محاولات الرواد الأوائل، والتي أشرنا الى بعضها، كانت تقوم على استخدام المادة العلمية بطريقة غير مقبولة علمياً اليوم.

بعد الحرب العالمية الأولى استطاع جيل جديد من علماء الاجتماع الأميركيين القيام بأبحاث على نطاق واسع أدت الى العديد من التجديدات المفاهيمية والتقنية. أما في فرنسا فقد توقف نمو البحث نتيجة للخسائر الفادحة التي سببتها الحرب والتي أصابت مدرسة دوركايم. وإذا استثنينا دراسات غابريال لوبوا حول الممارسة الدينية ودراسات أندريه زيغفريد حول السلوك الانتخابي، فإنه لم يباشر بأي بحث مهم بين الحربين. وفي ألمانيا توقف التقدم بسبب التخبط السياسي في العشرينات وصعود النازية الذي أعقبه.

أما فيما خص بقية أوروبا، وما عدا استثناءات نادرة، فإن البحث التجريبي لم يكن موجوداً حتى ولا بحالته الجنينية. ومع بداية الخمسينات فقط، عاد للظهور بحث سوسيولوجي متسع المدى في فرنسا، وانكلترا وألمانيا الغربية. وتبع ذلك بعد فترة من الزمن دراسات مهمّة في ايطاليا، واسكندينافيا، وبولونيا ويوغسلافيا والهند والصين وفي أميركا اللاتينية[1].

---

(١) تيودور كابلو: المرجع السابق، ص ١٩.

لقد أنجز الباحثون الأميركيون العديد من التحقيقات السوسيولوجية التي أصبحت من الكلاسيكيات الأساسية في العلوم الاجتماعية. ومنها "الفلاح البولوني" التي أنجزها توماس وزنانيكي والتي هدفت الى دراسة المشاكل المتعلقة بالهجرة الأوروبية الى الولايات المتحدة، وهي اعتمدت على أكثر من الف وثيقة بالإضافة الى السير الذاتية الطويلة والمشوقة للمهاجرين، وقد أجريت هذه الدراسة في جامعة شيكاغو، وهي الجامعة التي تأسست فيها مدرسة علم البيئة والدراسات المدينية، والتي لعب روبرت بارك دوراً مهماً في تأسيسها، وكان مفتوناً بدراسة الحياة المدينية وثقافتها بواسطة عدد من التقنيات مثل الملاحظة المباشرة، التحليل الاحصائي، دراسة الحالات، وصف لأنماط مختلفة من المهن، دراسة الوثائق الحكومية، وتحليل ما يسمى حالياً التشعبات الثقافية المنحرفة. وبالفعل أنجزت بإشرافه مجموعة كبيرة من الأبحاث، ونشرت في منشورات الجامعة، وكانت تتضمن: السكن بدون مأوى، تفكك التنظيم العائلي، عصابات الأحداث الجانحين، الغيتو، الانتحار، مناطق السكن الغنية والفقيرة، مناطق الجنوح القوي، فتيات التاكسي، العائلة الزنجية، تنظيم الدعارة، التوزُّع الجغرافي للانماط المختلفة من الأمراض العقلية.

ان المواضيع التي أسست مدرسة شيكاغو لدراستها، أصبحت اليوم موضع لدراسة دائمة في كل مكان من العالم. بالإضافة الى ذلك كانت هناك دراسات رائدة أهمها "الحركة الاجتماعية" لبيتريم سوروكين و"ميدل تاون" لروبرت ليند وزوجته، وكانت الانتاج السوسيولوجي الأكثر تداولاً آنذاك، وأعيد طبعها ست مرات في السنة التي صدرت فيها، وتعرضت لمجادلات حادة في كل الولايات المتحدة، وفيها اختار مدينة صاعدة، ودرس مجمل الحياة الاجتماعية والمؤسسية للمدينة مثل (اكتساب العيش ـ بناء المنزل ـ تربية الولد ـ استعمال أوقات الفراغ ـ الممارسة الدينية ـ المساهمة في النشاطات الجامعية والمدنية. . .) وقد تمت هذه الدراسة عام ١٩٢٥. وقد عادا الى نفس المدينة عام ١٩٣٥ مع فريق دراسة لمدة سنتين لينشرا من جديد **ميدل تاون في طريق الانتقال**. كذلك أنجز ريمون فيرث دراسة رائدة عن شعب "تيكوبيا" البولينيزي الصغير الذي يعيش في جزيرة صغيرة في المحيط الهادىء عام ١٩٢٩، ثم عاد ببعثه ثانية عام ١٩٥٢ وثالثة عام ١٩٦٦. هذا البحث الاتنولوجي، شغل محققه أكثر من أربعين سنة وهو يعكس مدى الاهتمام بدراسة المجموعات البشرية البسيطة أو البدائية. وهذه الدراسة (تيكوبيا) تشهد بأحسن ما في علم الاتنولوجيا الحديث (الرغبة في العيش مع السكان المدروسين ـ تعلم لغتهم ـ المشاركة في احتفالاتهم، صبر متناهٍ في ملاحظة واستجواب ومسح كل سمة من حياة السكان الأصليين . .).

أما تجارب هاوثورن الشهيرة والمعروفة أيضاً باسم أبحاث "الوسترن الكتريك" في مشاغل المصنع في هاوثورن قرب شيكاغو، فقد استمرت من ١٩٢٧ حتى ١٩٣٢ تحت ادراة مشتركة لكادرات الشركة وفريق من باحثي جامعة هارفرد بقيادة التون مايو. تتضمن التجارب خمس دراسات مستقلة تستعمل كل منها طريقة مختلفة ولكنها تلتقي كلها في استنتاج أن مردودية العمال محددة إلى حد بعيد بطبيعة العلاقات الاجتماعية التي يقيمونها مع زملائهم ومع الجهاز المشرف.

وقد أنبثقت أبحاث "يانكي سيتي" من تجارب هاوثورن مباشرة، فقد كان الباحثون فيها ينوون دراسة علاقة مشاغل (هاوثورن) بالمتحد الاجتماعي المجاور. وتم اختيار "نيوباريبورت". إبتدأ العمل في الحقل عام ١٩٣١ وانتهى في ١٩٣٥ ونشرت نتائج البحث في خمسة أجزاء تضمنت الحياة الاجتماعية في هذه المدينة النموذجية التي سميت بـ"يانكي سيتي"، شمل تحليلاً أكثر تنبهاً للفئات الاجتماعية ودراسة لوضع ثماني مجموعات أثنية (الايرلنديون، الكنديون من أصل فرنسي، اليهود، الايطاليون، الأرمن، اليونانيون، البولونيون والروس) وكان العمل بإشراف وارنر W. Lloyd Warner. وكما في دراسات ميدل تاون فإن يانكي سيتي سمحت للأميركيين بأن يروا أنفسهم بشكل أفضل وكشفت أي تفاوت ضمني كان يخبئه التشابه الظاهر بين المؤسسات الأميركية.

أما الدراسة الفريدة فهي لوليم فوت وايت والتي تمت بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٠، فقد درس "مجتمع الشارع"، وكان هدف بحثه تحديد الروابط الموجودة بين جمعيات الأحداث وابتزاز المال بالطرق الممنوعة والنظام السياسي المحلي في كورنفيل. وقد وصف في الجزء الأول من مؤلفه عصابة من الأحداث تسمى "النورتون" وأخرى تسمى نادي الجماعة الايطالية. اشتهر هذا البحث لما تضمن من أوصاف ومهارة لافتة للأنظار، فقد كاد يتحول الباحث من ملاحظ غير مشارك الى مشارك غير ملاحظ نظراً الى شعوره الذي كان أكثر قرباً الى عصابة النورتون. مجتمع الشارع دراسة مهمّة ومميزة تتألف من مزيج من العناصر الموضوعية والذاتية.

في الواقع هناك انتاج بحثي ضخم في أميركا مثل دراسة وضع الزنوج في أميركا والذي تم بإدارة ميردال وهو عالم اجتماع سويدي ومعه مائة وخمسون باحثاً، وهذا يمثل أحد الجهود الجماعية الكبرى للأبحاث حتى اليوم. كذلك كان لبحث البروفسور بول لازرسفيلد "اختيار الشعب" عن السلوك الانتخابي وممارسة السياسة في الولايات المتحدة تأثير كبير، واطلق موجة أبحاث في علم الاجتماع السياسي عن الانتخابات في البلدان الديموقراطية. لسنا في الواقع في صدد رصد الأبحاث الرائدة وهي كثيرة، لكن مراجعة التراث البحثي السوسيولوجي تشير الى التطور اللافت منذ بداية القرن العشرين،

الذي أصاب البحث السوسيولوجي وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية.

نخلص الى أن الجهود التي بذلت لجعل السوسيولوجيا تتمشى مع قواعد المنهج العلمي في البحث، قد حققت انجازات هامة في القرن العشرين. فإلى جانب تقنيات جمع الحقائق، هناك صياغة الفروض لإقامة العلاقات بين المتغيرات المستقلة Independent variables والمتغيرات التابعة Dependent variables حيث تصبح الأخيرة الظاهرة التي تفسر عن طريق الاختلاف الظاهرة الأولى. فمثلاً اذا كان مقدار الدخل يزيد بإرتفاع درجة التعليم فإن التغيير في درجة التعليم (متغير مستقل) يؤدي الى تغير في مقدار الدخل (متغير تابع). يُعتبر هذا نموذجاً بسيطاً في تطور التحليل العلمي الذي استفادت منه الأبحاث السوسيولوجية عموماً ولكن بشكل أكثر تعقيداً، ذلك أن الأبحاث السوسيولوجية لا تكتفي بمتغير واحد نظراً لما في النظام الاجتماعي من تعقيد. وبالنتيجة أصبحت الطرق الاحصائية أيضاً وسائل مناسبة ومعتمدة للبحث السوسيولوجي وأصبح من الواضح أن علم الاجتماع يؤكد على التحديد الكمي للظاهرة المدروسة والمدعم بالقياس الاحصائي. إلا أن هذا لا يعني اختفاء أو انتفاء الحاجة الى الأبحاث التي تعتمد الدراسة الكيفية والتي تعمل على تحليل أعماق الموضوعات عن طريق الملاحظة المتعمقة.

الموضوعية في البحث السوسيولوجي

الموضوعية Objectivity هي من الخصائص المحورية في البحث العلمي عموماً. وبتعريف محدد هي: خاصية تظهر في محاولة التقليل من الأخطاء التي تترتب على التحيز الإجتماعي أو السيكولوجي لفرد أو لجماعة عند تفسير أو فهم ظاهرة معينة[١]. وصعوبة الموضوعية في البحث السوسيولوجي تتبدى في أن الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية لا يمكن قياسها أو اختبارها بصورة مباشرة، بل يمكن تحقيق ذلك اعتماداً على مؤشرات ومتغيرات وتحليل علاقتها ببعضها البعض وبجوهر الظاهرة ومحيطها الخارجي. لذلك مهمة الباحث الاجتماعي صعبة، وتتطلب تشخيصاً واضحاً ودقيقاً للظاهرة كي يمكن تفسيرها بشكل علمي وصادق مبني على البرهنة وليس على التبرير، وبعبارة أخرى يقوم على تعليل أسباب قبول الفروض أو عدم قبولها. لذلك تصبح الموضوعية مفتاح البحث الاجتماعي الذي يريد الوصول الى الحقيقة، بل تصبح احدى

---

(١) محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٣٠٧.

الأدوات التي تبعد التحيز وتقلل من العامل الذاتي في التفسير، وبالتالي تسمح بتحقيق نتائج معقولة قابلة للتعميم.

لذلك يرى معظم علماء الاجتماع المعاصرين أن وظيفتهم ليست هي دراسة ما يجب أن تكون عليه الحياة الاجتماعية ولكن دراسة ما هي عليه في واقع الأمر. لهذا فهم يفصلون تماماً وجهات النظر الأخلاقية والفلسفية والايديولوجية والدينية عن وجهة النظر السوسيولوجية. وهي العملية التي تسمى "القطع السوسيولوجي" والتي بها يبتعد الباحث عن التفسيرات الجاهزة أو الشائعة وعن الأفكار المسبقة الشخصية أو غير الشخصية. والهدف الأساسي من هذه العملية هو الوصول الى تفسير علمي وموضوعي للحياة الاجتماعية. وللوصول الى الموضوعية يجب أن نبتعد عن التحيز نسبياً، كما يجب ألا نفسد الحقائق الاجتماعية عن طريق مشاعرنا الخاصة نحوها.

إلا أن الموضوعية الكاملة تعتبر أمراً صعب المنال لأن التحيز والأفكار المسبقة يميزان التفكير في الأمور المتعلقة بالحياة الاجتماعية، وبإختصار نحن لا نرى الموقف الاجتماعي كما يراه الآخرون لأن عواطفنا وميولنا واتجاهاتنا وآراءنا الخاصة تقف حائلاً بيننا وبين الموضوعية المطلقة.

التفكير الموضوعي اذن ليس أمر سهلاً لأنه يتطلب تدريباً وتجربة وتحكماً عالياً، لأننا تعلمنا وتعودنا أن نستجيب بذاتية وعفوية لسلوك الآخرين وان نحكم وأن نقيم وأن نحب وأن نكره. وقد نكون في موقف ما أكثر موضوعية، وفي موقف آخر أقل موضوعية، كذلك قد يكون شخص ما أكثر موضوعية من الآخر، فالموضوعية هي في النهاية مسألة نسبية. وقد حاول علماء الاجتماع الالتزام بأعلى درجات الموضوعية، وتوصلوا بالفعل الى درجة لا بأس بها من النجاح. وليس هناك شك في أن الأدوات البحثية والتقنيات والمنهجية التي يلتزم بها الباحث السوسيولوجي المعاصر ساعدت علماء الاجتماع عموماً على التوصل الى ملاحظات موضوعية نسبياً، عن الظواهر والوقائع الاجتماعية.

الباحث الاجتماعي هو محرك البحث، وبالتالي فهو بقدر ما يتعامل مع الظواهر والمشكلات الاجتماعية كأشياء خارجة ومستقلة عنه، ينجح في دراستها موضوعياً، لذلك عليه تنحية كل اعتبار انفعالي أو عاطفي أو قيمي أو طائفي والتحرر من سلطة العرف الاجتماعي والابتعاد عن الأحكام المتسرعة والارتجالية، ليستطيع سبر غور الحدث وادراك كنهه وتشخيص المسببات الأولية والثانوية المسهمة في وقوع الحدث من دون التأثر بالشائع أو بالميول المسبقة. تتطلب الموضوعية العلمية من الباحث:

١ ـ الابتعاد عن الأحكام القيمية والانفعالية والشخصية. وهذا يتطلب فصل الذات والرغبات الشخصية وقيم الباحث وتقاليده الاجتماعية عن التفسير والتحليل للظواهر والوقائع الاجتماعية.

٢ ـ الالتزام بالحياد العلمي، ذلك ان عالم الاجتماع الحقيقي هو الذي يبحث عن الحقيقة، وليس عن الشائع والموجود في المعتقدات والتفسيرات التي يتداولها الناس. لهذا تكون الموضوعية في هذه الحالة قيمة Value وتتجسد في البحث عن المعرفة.

٣ ـ كشف الظروف المحيطة بالواقع الاجتماعي، مما يفرض نبذ التعصب للرأي، والابتعاد عن الانقياد الأعمى لآراء وأفكار العلماء أو الباحثين السابقين أو المعاصرين، عند دراسته لأي ظاهرة أو مشكلة اجتماعية.

٤ ـ احترام الباحث آراء غيره من الناس حتى ولو كانت مغايرة أو متناقضة لأن الموضوعية تعني ملاحظة الحقيقة كما هي بغض النظر عن مصدرها.

ولما كانت الحقائق الاجتماعية نسبية وليست مطلقة، نجد الأبحاث الاجتماعية مليئة بعبارات مثل "غالباً ما" و"ربما" و"قد يرجع ذلك" بدلاً من "قطعاً" و"حتماً" و"مطلقاً".

ولتحقيق أكبر قدر من الموضوعية كانت، كما أشرنا، الأدوات والتقنيات المنهجية، بالإضافة الى التحديد الدقيق لأبعاد الموضوع ووضع الفرضيات وتوضيح المفاهيم المتعلقة بمجتمع الدراسة وتحديد حجم العينة، واستخدام الأسس العلمية في جمع البيانات والتحليل الكمي والنوعي، وكلها اجراءات وقائية لحماية الباحث من الشطط، وبالتالي لتوفير أكبر قدر من المستلزمات التي تؤمن الموضوعية العلمية في البحث الاجتماعي الميداني.

أنواع البحوث السوسيولوجية

تعددت أنواع البحوث الاجتماعية مع تطور علم الاجتماع ونظرياته ومناهجه واختلاف طرق وأدوات جمع بياناته بصورة عامة. وهذا التعدد هو نتيجة لتنوع مجالات وميادين وموضوعات وقضايا علم الاجتماع، وهو ازداد بصورة مطردة نتيجة لتعدد الخبرات والتخصصات العلمية والأكاديمية وفروع علم الاجتماع ككل.

كما جاءت عملية التنوع في البحوث الاجتماعية نتيجة طبيعية لحرص الباحثين السوسيولوجيين على الاستفادة من مختلف الخبرات والجهود العلمية الأخرى، ويعكس تحليل التراث السوسيولوجي لتطور علم الاجتماع والحركة البحثية مدى حرص الرواد

الأوائل على ضرورة الاستعانة بعلوم الفيزياء مثل اهتمامات أوغست كونت A. Comte أو استخدامات هربرت سبنسر H. Spencer لعلم البيولوجيا واستعارته للمماثلة البيولوجية على وجه الخصوص، أو كتابات ماكس فيبر M. Weber عالم الاجتماع الألماني عند تركيزه على أهمية استخدام التحليل السوسيولوجي التاريخي المقارن في دراسته لكثير من الظواهر والأحداث والقضايا الاجتماعية، أو تحليلات باريتو V. Pareto عالم الاجتماع الايطالي واستخدامه لعلم النفس والرياضيات على سبيل المثال، وغير ذلك من التحليلات والمقاربات التي سعت للإستفادة من خبرات العلوم الطبيعية والاجتماعية ومحاولتها لاثراء تراث علم الاجتماع وتطوره بصورة مستمرة. وعلى الرغم من التنوع والتعدد في الأبحاث السوسيولوجية وفي مناهجها وطرقها، إلا أنها تندرج وفق التصنيف التالي:

١ ـ **البحوث الكشفية** Exploratory Researches، وتسمى أحياناً بحوثاً استطلاعية وتستهدف التعرف على ظاهرة أو مشكلة محددة بغرض اكتشاف حقائق أو أفكار جديدة تساعد الباحثين على تحديد أبعاد مشكلة البحث بصورة دقيقة، ويمكن أيضاً أن يستهدف هذا النوع من البحوث الإجابة على التساؤلات أو الفروض المسبقة التي يطرحها الباحث ويجعلها موضع التجربة والدراسة بواسطة البحوث اللاحقة أو التالية لها. ويمكن أن نحدد أهداف هذا النوع من البحوث كما يلي:

- صياغة المشكلة المراد بحثها بصورة دقيقة وكشف أبعاد جديدة فيها.
- تحديد فرضيات بحثية جديدة.
- تعميق تعرف الباحث على مختلف جوانب البحث أو الظاهرة المراد دراستها.
- جمع البيانات والمعلومات والمعطيات المرتبطة بالمشكلة المدروسة.

ويعتمد هذا النوع من البحوث على مراجعة نتائج الدراسات والبحوث التي أجريت قبل ذلك والتي ترتبط بمجتمع الدراسة أو الظاهرة ذاتها، وهذا يوفر الكثير من الجهد والتكاليف، كما يسهم في تنويع الفروض والتساؤلات التي يطرحها الباحث للإجابة عليها والتي توجه البحث ومتطلباته.

٢ ـ **البحوث الوصفية** Descriptive Researches. إن هذا النوع من البحوث والدراسات يشمل دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة أو موقف أو عدد من الأفراد أو مجموعة من الأحداث أو الأوضاع أو المواقف الاجتماعية. وهذا النوع من الدراسات لا يستلزم وجود فرض أو تساؤل مسبق يرتبط بتوقع حدوث الظواهر أو تحديد أسباب تكرارها في الواقع. وبالتالي تحدد مهمة الباحثين في وصف الواقع بدون

فرضيات مسبقة، لكن هذا لا يمنع أن الباحثين يمكن أن يركزوا على جوانب معينة أو مشكلة معينة يراد توضيحها، ولكن مهمتهم تنحصر في وصف وتدوين البيانات وجمع المعطيات من الحقل الميداني أو من السجلات والوثائق أو عن طريق كبار السن وأصحاب التجارب.

وأول مواصفات هذا النوع من البحوث هو أن تكون شاملة ومستفيضة ويستلزم ذلك من الباحثين الدقة في جمع ووصف الأشياء والوقائع والحقائق، بالإضافة الى توافر خطة أو تصميم بحثي، يوجه خطا الباحثين بما يقلل من الأخطاء الذاتية والأحكام المسبقة لا سيما في مرحلة جمع البيانات وتدوينها. وتجدر الإشارة الى أن هذا النوع من البحوث يفرض بالإضافة الى جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وترتيبها بصورة دقيقة، أن يقوم الباحثون بمناقشة وتفسير وتحليل المشكلة المدروسة، وهذا يستلزم خبرة عالية، وإلماماً جيداً بمجتمع الدراسة أو المشكلة، سواء عن طريق الخبرة أو التدريب. لكن يجب التنبيه الى أن المناقشة والتفسير والتحليل تتم في الغالب في المرحلة التالية وهذا يعني أن البحوث الوصفية يمكن أن تتم في مرحلتين:

أ ـ **مرحلة الاستكشاف أو الصياغة** Explorative and Formulative Stage.

ب ـ **مرحلة التشخيص والوصف المعمق** Diagnostic and Intensive Stage.

وترتبط كل من المرحلتين بالأخرى، خاصة وأن البحوث العلمية ومنها البحوث الوصفية تسعى لدراسة مشكلة معينة دراسة دقيقة، وتهدف الى تحقيق أهداف وغايات محددة، ومنها تفسير البيانات وتشخيصها ووصفها بصورة معمقة وليس بصورة سطحية وسريعة. ولا بد من مراعاة مسألتين في هذا النوع من البحوث، تتمثل الأولى في العمل على التقليل من احتمال التحيز في وصف البيانات أو تقويمها، وتتمثل الثانية في الاقتصاد بالجهد للباحثين مع امكانية الحصول على أكبر قدر ممكن من المعطيات[1].

٣ ـ **البحوث التشخيصية** Diagnostic Researches، وهي البحوث التي تتجه الى اختبار الفروض السببية، لكونها تتناول دراسة الأسباب المختلفة والمؤدية لحدوث الظاهرة أو المؤدية الى تكرراها. وغالباً ما تشترك مجموعة من العوامل في حدوث الظاهرة. فمشكلة الزيادة السكانية في العالم الثالث لا يمكن تعليلها بعامل واحد، اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي، بل يمكن القول إن مجموع هذه العوامل تتشارك بنسب متفاوتة في حدوث الظاهرة.

---

(١) محمد علي محمد: **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، ص ١٨٩.

ومع تقدم البحوث الاجتماعية، تمّت الاستعانة بالملاحظة والتجربة، وتم اخضاع الكثير من الظواهر أو المشكلات الاجتماعية المراد درسها للتجربة العلمية. فعلى سبيل المثال عندما يريد الباحث معرفة أسباب انخفاض الانتاج في أحد المصانع، فإنه يضع جملة فروض يقدر حسب التشخيص الاولي انها قد تكون من المسببات، فمثلاً يراقب تأثير الضوضاء، أو قلة الإضاءة، أو سوء التهوية. ويستطيع أن يجري بعض الاختبارات وأن يقارن بينها وأن يصل الى نتائج تؤدي الى زيادة الانتاجية.

٤ ـ **البحوث التقويمية** Evaluation Researches. ظهر هذا النوع من البحوث مع تطور علم الاجتماع واوتساع مجالاته البحثية التي أضافت أبعاداً جديدة لمقاربة وتحليل المشكلات والظواهر ومصطلح التقويم Evaluation يستهدف تحقيق بعدين، الأول تقرير الجدوى أو القيمة الاجتماعية لنشاط أو برنامج معين، والثاني هو قياس الدرجة التي يحقق عندها هذا النشاط أو البرنامج الأفعال المنسوبة اليه أو المتوقع منه تحقيقها. إذن البحوث التقويمية تستهدف تحقيق بعدين متكاملين هما: تحديد القيمة أو الجدوى الاجتماعية، وقياس مدى تحقيقها.

تُعتبر إذن البحوث التقويمية نوعاً من التجريب الاجتماعي Social Experimentation خاصة وأن أي عمل أو برنامج أو خطة أو مشروع اجتماعي يمكن أن يكون موضوعاً للدراسة التقويمية، لا سيما وأن هدف الجودة والانتاجية العالية، والتطور والاصلاح، من الأهداف الأساسية للعاملين في المجال العام والخاص على حد سواء.

ومن أبرز الخصائص التي تميز الأبحاث التقويمية أنها تهدف مباشرة الى تحديد الانجازات المحققة والمقررة وفق برامج العمل على ضوء مبدأ ما تم انجازه وما كان يجب أن ينجز، بالإضافة الى نوعية الانجاز وجودته. وهنا تجب الاشارة إلى أن خبرة الباحثين ضرورية في هذا النوع من الأبحاث والتي تفرض الالتزام بمجموعة من المبادئ وهي:

ـ صياغة اهداف البرنامج المطلوب تقويمه والنتائج المتوقع انجازها وقياس هذه النتائج.

ـ وضع معايير للفاعلية والكفاءة في تصميم البحث.

ـ اختيار الأدوات البحثية المناسبة وتطبيقها بصورة موضوعية وتفسير النتائج وتحديد مدى النجاح ونسبة الفشل والشروط الآيلة الى تجاوز العقبات(١).

---

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الاجتماع، النشأة والتطور**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩، ص ١٤٤.

هذا النوع من البحوث يفتح الباب أمام مجال جديد من مجالات البحث الاجتماعي، وبالتالي يساهم في معرفة معدلات ومستويات تحقيق الفاعلية والكفاءة والانجاز والجهد والأداء الوظيفي والمهني للقائمين على المشروعات والبرامج والمولجين تحقيق الأهداف والغايات العامة لها، ومحاولة دراستها بصورة مستمرة لتقييم مدى نجاحها أو فشلها من أجل تطويرها. وأكثر ما يستخدم هذا النوع من الأبحاث في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاهية والرعاية الاجتماعية.

أما بالنسبة لحجم البحث وقيمته العلمية، فيمكن اعتبار البحوث ثلاثة أصناف عموماً: المقالة، والرسالة، والأطروحة.

المقالة بالانكليزية Term paper وبالفرنسية Article, Propos هي بحث قصير لا يتوخى التعمق كما في حالة الرسالة أو الأطروحة، يلجأ اليه عادة في سنوات الاجازة لامتحان الطالب أو لتدريبه على جمع المعطيات، وترتيبها ترتيباً منطقياً، والتأليف بينها والتدرب على الأمانة والدقة في النقد والفهم ومحبة العمل[١].. وقد لا تأتي المقالة عموماً باكتشاف جديد، لكنها قد تفتح آفاقاً جديدة للبحث والاكتشاف، أما عدد صفحاتها فمحدود ولا يتجاوز العشرين صفحة عادة.

وأما **الرسالة** بالإنكليزية Thesis وبالفرنسية Mémoire فتسمية أكاديمية تطلق على بحث يقدم لنيل شهادة الدبلوم أو الماجستير على اختلاف التسمية بين الجامعات. والغاية منها تقويم منهج الطالب أكثر من هدف الاكتشاف، فهي مقدمة لأطروحة الدكتوراة التي تهدف الى الاكتشاف والابتكار، ولذلك يتم التركيز في مناقشتها على المنهج أكثر من الأمور الجديدة التي أتت بها.

أما **الأطروحة** بالإنكليزية Dissertation وبالفرنسية Thèse فهي الأخرى تسمية أكاديمية تطلق على البحث الذي يقدمه الطالب لنيل شهادة الدكتوراه، في اختصاصه، وهي ارفع درجات البحث قيمة وعلماً ومنهجاً، وتقوم بالإضافة الى منهجها، على ما تكشفه في مجال الدراسة من أمور خفيت على المتقدمين أو التبست عليهم أو أهملوها، وعلى ما تقدمه للعلم من مستجدات تساعد على تطوره ونمائه. أما عدد صفحائها فغير محدد، فقيمة الأطروحة أو الرسالة عموماً ليست بعد صفحاتها، بل بمنهجيتها وإسلوبها، وما تكشفه في موضوعها.

---

(١) إميل يعقوب: **كيف تكتب بحثاً او منهجية البحث**، طرابلس، جروس برس، لا. ت، ص ٢٨.

الفصل الثاني

البناء النظري للبحث السوسيولوجي

اختيار الموضوع وشروطه

لا شك في أن أهم مشكلة تواجه الطالب هي اختيار موضوع بحثه، فهو لا يعرف كيف يختار، وما هي البحوث التي عولجت، وما هي التي يمكن معالجتها. واختيار موضوع أو مشكلة البحث ليس عملية سهلة يمكن أن تتحقق من دون بذل الجهود الفكرية والعلمية المكثفة والدقيقة. فالباحث لا يمكنه القيام ببحث ناجح، له أهميته النظرية في زيادة المعلومات الأكاديمية لاختصاص معين من دون تحديد عنوانه وصياغة مجاله وتحديد أبعاده وتثبيت أهدافه وأغراضه الأساسية. ومن أصعب المهام التي يقوم بها الباحث تشخيص موضوع البحث وفصله عن المواضيع الأخرى المحيطة به. وبعد معرفة وتشخيص موضوع البحث ينبغي حصره بدقة كي يمكن الاحاطة به ودراسته من جميع الجوانب. فالباحث مثلاً لا يستطيع دراسة العوامل المؤثرة في العملية التربوية دراسة علمية تجريبية واحصائية نظراً لكون هذا الموضوع عريضاً ومتشعباً وشائكاً. فالعوامل المؤثرة في العملية التربوية كثيرة ومتعددة منها ما يتعلق بالطلبة الدارسين ومنها ما يتعلق بالمعلمين ومنها ما يتعلق بالتفاعل السيكولوجي والنفسي بين الطلبة والمعلمين ومنها ما يتعلق بالمناهج والكتب المقررة ومنها ما يتعلق بالعائلة وأساليبها التربوية والاجتماعية والأخلاقية ومنها ما يتعلق بوسائل الإعلام الجماهيرية ومنها ما يتعلق بالمؤسسات البنيوية التي تؤثر في العائلة والمدرسة ومنها ما يتعلق بالمجتمع المحلي الذي يتفاعل معه كل من الطالب والمعلم. والباحث لا يستطيع الاحاطة بجميع هذه العوامل في آن واحد عند قيامه ببحث يتعلق بالعوامل المؤثرة في العوامل التربوية. لذلك يجب على الباحث أن يحصر موضوعه البحثي في جانب يمكنه الاحاطة به واشباعه درساً[١].

(١) إحسان محمد الحسن: المرجع السابق، ص ٣٣.

وبالإضافة الى امكانية حصر الموضوع البحثي وتحديده ليسهل دراسته وتحليله بعد فصله عن المواضيع الأخرى، يجب أن تتوافر الرغبة الشخصية لدى الباحث للقيام بهذا البحث، لذلك ينصح بأن يختار الباحث بنفسه موضوع بحثه، لأنه يعلم أكثر من غيره بميوله وتكوينه الثقافي والفكري، مع التشديد على أن المواضيع التي لا يستطيع الباحث فيها أن يفصل نفسه عن الموضوع تفقده ميزة الموضوعية والحياد والأمانة التي يجب أن يتصف بها.

ومن مواصفات البحث أيضاً الجِدَّة، أي أن يكون جديداً غير مطروق، إلا اذا وجد الباحث أنه يستطيع أن ينقض قديماً ويأتي بجديد في موضوع سبق معالجته. كذلك لا بد أن يتساءل الباحث عن أهمية الموضوع الذي اختاره، فليس كل موضوع جديراً بأن يكون بحثاً. تبقى الإشارة الى ضرورة توافر القدرة على معالجة الموضوع، فكرياً ومادياً، مع توافر الوقت اللازم لإنجازه. فالقدرة الفكرية والثقافية تعني أن توافر المراجع الأجنبية في بحث ما يقتضي إتقان هذه اللغة من قبل الباحث. أما توافر المال والوقت فينبغي وضعهما في الحسبان، ذلك أن الأبحاث الميدانية والمسوح الشاملة تتطلب مجهودات وإمكانيات كبيرة، على الطالب أن يسأل نفسه ويقيّم امكانياته قبل الشروع في تبني البحث الذي يتطلب امكانيات تفوق قدراته.

تحديد الموضوع

بعد أن يستقر رأي الباحث على موضوع معين للدراسة، من الطبيعي أن يرافقه القلق والتوتر والشعور بعدم الوضوح في مختلف جوانب البحث، وهذا أمر طبيعي. لذلك عليه الانتقال الى مرحلة تكوين فكرة واضحة عنه، وذلك بالاطلاع على المراجع التي سبقت وعالجت أو تطرقت الى مواضيع قريبة منه. ولا يعني هذا تشويش الذهن بقراءات لا عد لها ولا حصر، كما لا يعني جمع الاحصائيات المتعددة بهدف استخلاص فكرة أو قبس ينير في تحديد معالم اختياره للموضوع. الهدف من القراءة شحذ الذهن بدلاً من حشوه. فالاطلاع بعمق وتبصر على بعض المراجع المنتقاة وترجمة بعض المعطيات الاحصائية ذات الدلالة، خير معين للباحث، عدا عما في ذلك من اختصار كبير للوقت والجهد.

هذا العمل الفكري يزود الباحث بفكرة واضحة عن بحثه، ويبيِّن له الطرق التي اتبعت في دراسات مشابه، فيستفيد بذلك من خبرات غيره، ويدرك الحدود والمفاهيم التي استعانت بها، كما يستطيع تكوين اطار نظري يتمكن من خلاله اكتشاف المتغيرات

التي أثرت في ظهور الحدث الذي انتقاه موضوعاً لدراسته فيسهل عليه بالتالي دراسته والاحاطة بمعظم جوانبه.

واذا لم تكف قراءاته في تحديد موضوع البحث وحصره بدقة، فعليه اجراء مقابلات مع أشخاص يملكون المعلومات، بحكم عملهم أو خبراتهم، ليستفيد برأيهم وليتمكن من فهم الموضوع بشكل أدق، ومن تحديد الأهداف بسهولة ويسر، ولا بأس إذا ما خرج من هذه الاجتماعات برأي يخالف رأيه، فهو بذلك يتجنب إهمال بعض الجوانب التي قد تكون مهمة لدراسته[1].

أهم ما يجب القيام به في هذه المرحلة، هو القطع مع الشائعات والأحكام المسبقة Prejudging، فالبناء عليها لا يشكل مدخلاً علمياً لفهم الظاهرة موضع الدراسة، إن تجاوزها يخلص الباحث من وهم اعتقاده بإمتلاك تفسير لها ويدفعه نحو التفكير بإتجاهات جديدة، مما يقوده الى طرح أسئلة وتقديم فرضيات تفتح مداخل متنوعة لمعالجة وتعليل الظاهرة.

الصعوبة الأولى هي في كيفية بدء العمل بالنسبة للباحث، فهو في هذه المرحلة يملك تصوراً مبهماً لمشروع بحث، يحاذر من مقاربته ويتردد طويلاً أمام محاوره. ولكن لا يجب القلق فالخطوة الأولى لإزالة هذا القلق تكمن في صياغة الموضوع الذي اختاره عنواناً لبحثه بشكل سؤال يتفرع عنه أسئلة بسيطة وواضحة. ولا ينبغي التردد في إعادة صياغة التساؤل المبدئي والتساؤلات المتفرعة عنه حتى تصبح أكثر وضوحاً وعمقاً ومرتكزة على الواقع الحقيقي للظاهرة المدروسة. ولا خوف إن كثرت الأسئلة في ذهن الباحث في البدء، فعن طريق النقد والتفكير بها ومناقشتها، إذا أمكن مع الآخرين، تتضح شيئاً فشيئاً، وتدفع الباحث في الاتجاه الصحيح.

فيما تقدم خطوات أساسية عادة ما تحتويها المقدمة المنهجية والتي تتضمن النقاط التالية:

- عنوان الموضوع وأهميته.
- تحديد الموضوع وأسباب اختياره.
- اشكالية البحث.
- الفرضيات.
- المنهجية والتقنيات.

---

(١) صابر بو ضرغم: المرجع السابق، ص ٣٧.

- الصعوبات والعقبات.
- أقسام الدراسة.

ورغم الاختلاف بين الباحثين حول ضرورة أن تحتوي المقدمة كل هذه النقاط، وفق هذا التبويب أو وفق غيره، فإن الباحث الناشئ لا غنى له عن المقدمة المنهجية، فهي تسهم في اغناء امكانيات احاطته بالموضوع، وتجعل نشاطه الذهني مكثفاً على نقاط محددة، مما يبعده عن الشطط والاستطراد. وقد يعمد البعض من الباحثين الى التخلي عن المقدمة وفق هذا التبويب، معتمداً الدخول المباشر في موضوع البحث، مفضلاً ان تكون الاجابة على الاشكالية والفرضيات مندمجة في سياق البحث الذي يكشف القارئ أهميته وأسباب اختياره. وهذا أسلوب معتمد، لكنه يتطلب خبرة بحثية وقدرة على الامساك والاحاطة بمختلف الجوانب المذكورة. وهذا يعني أنه لا بد من تحديد الموضوع وصياغة الاشكالية والفرضيات بشكل دقيق، ولا بد من تحديد المنهجية والتقنيات بشكل واضح، حتى ولو لم يرد الباحث الاشارة اليهما تفصيلاً في المقدمة، علماً أننا نميل الى أن يلجأ الباحثون الناشئون الى اثبات هذا التبويب بشكل واضح في المقدمة المنهجية والتي تشكل بكليتها «لحظة وعي الباحث لبحثه، يُطلب منه فيها الابتعاد عن البحث وأخذ مسافة منه، مع الأمل أن يكون للحظة الوعي هذه دورها وفعلها وتأثيرها العلمي عنده»[1]. لقد تحولت المقدمة الى جزء لا يتجزأ من كل بحث علمي وبداهة من بداهاته، بل أصبحت ضرورة، يؤكد فيها الباحث وعيه لمختلف جوانب البحث وأبعاده.

الاشكالية:

ويفضل البعض مصطلح "المسألية"، وهي في كل الأحوال ترجمة للمصطلح الفرنسي Problematique وهي ليست شيئاً محدداً في الظاهرة الاجتماعية، بل هي تعبير عن سياق الظاهرة ومسارها وحركتها، لذلك هي ليست شيئاً يمكن حصره بعنصر واحد أو حتى عدة عناصر، فهي تشمل جميع العناصر المكونة للظاهرة الاجتماعية في فاعليتها وديناميكيتها، لا في حالة سكونها. الظاهرة الاجتماعية شيء حي، والشيء الحي في المجال الاجتماعي هو الشيء الذي تحركه ديناميكية معينة، وهي لكي تستقيم ينبغي أن تصدر عن حالة توازن داخلي خاص بالظاهرة. لذلك تأتي الاشكالية كتحديد شامل لمعنى الموضوع وبعده النظري، فهي بمثابة الحدود النظرية العامة والداخلية

(١) عبد الله ابراهيم: المرجع السابق، ص ١٤٠.

لمجمل الظاهرة الاجتماعية المدروسة، ومن هنا أهمية تحديد هذه المسألية في بداية البحث وليس في بداية التحليل. الاشكالية اذن هي التي تشكل مرتكز أو محور البحث الداخلي والفكرة الهاجس المسيرة للبحث، والتي تشغل بال الباحث والتي تعبِّر عن نفسها في عملية فكرية يطرح من خلالها الباحث الأسئلة على الظاهرة المدروسة، وهي أسئلة تبقى من دون معنى إذا لم يع الباحث أبعادها النظرية. فالأسئلة والأجوبة هي نتاج وعي معين، وبالتالي فإن هذه الأسئلة والأجوبة تعكس اشكالية البحث[1]. ويقول بيار بورديو في هذا الخصوص، في كتاب **مهنة السوسيولوجي**: «في كل مرة لم يعِ عالم الاجتماع المسألية التي تتضمّنها الأسئلة التي يطرحها، يحرم نفسه من فهم تلك التي يتضمنها مجيبوه في أجوبتهم»[2]. فالأجوبة كما الأسئلة تنتج عن وعي معين، وبالتالي فانها تحمل مسألية تماماً مثلما تحمل الأسئلة مسألية.

كيف يتم ابراز اشكالية البحث؟ تتم العملية على ثلاث مراحل:

أولاً: نعيد النظر في المسألة التي طرحها السؤال المبدئي، على ضوء النتائج التي استخلصت من القراءات والمقابلات. وهذا يعني تبيان العلاقات والتناقضات ومختلف مقاربات الظاهرة وربطها بإطار فكري محدد.

ثانياً: ربط البحث في الأطر النظرية السوسيولوجية واستنباط اشكالية مناسبة. وعلى ضوء الاشكالية التي يختارها الباحث يأخذ السؤال المبدئي معنى مميزاً.

ثالثاً: ايضاح الاشكالية بصورتها النهائية عن طريق عرض وتحديد المفاهيم النظرية.

نخلص الى أن الاشكالية اذن هي الأساس النظري الذي يقوم البحث عليه، أو الحقل النظري الذي يدور الفهم فيه، هي الخيط الذي يجمع في البحث أفكاراً لا معنى لها في تفرقها ولا تقبل الفهم في تفرقها. انها قضية نظرية كبرى يدور النقاش حولها وفيها، وتعرف مواقع مختلفة في النظر اليها وتبنيها واستخدامها. فإما نقاش يدور بين موقعين نظريين ضمن الاشكالية الواحدة، وإما نقاش يدور بين اشكاليتين في الموضوع الواحد، مما يفرض على صاحب الاشكالية أن يعي موقعه داخل الاشكالية الواحدة. أو يعي موقع إشكاليته بين اشكاليات عدة أنتجها تعدد الاتجاهات والتيارات الفكرية.

نحن اذن أمام خطوة منهجية، أو محطة أساسية في البحث. ذلك أن توضيح الاشكالية يعطي البحث البناء النظري الأساسي الذي يشيد عليه نمط التحليل، وتصاغ

---

(١) فريدريك معتوق: **معجم العلوم الاجتماعية**، بيروت، أكاديميا، ١٩٩٣، ص ٢٦٨.

(٢) Bourdieu, P., *Le métier du sociologue*, Paris, éd. Mouton, 1980 (3ème éd.), p. 70.

بمحصلته الفرضيات. لذلك يجب عرضها بوضوح، وبقدر وضوح الاشكالية، يكون الجزء النظري الذي يسبق ويبرر نوع التحليل والفرضيات واضحاً وعميقاً ويمكن بالتالي التحقق من مصداقيته.

إن طرح الأسئلة التالية يساعد على بناء الاشكالية:

- ما هي مختلف المقاربات التي استخلصت بالنسبة لموضوع البحث؟
- ما هي التفاسير المختلفة التي نتجت عن المقاربات؟
- ما هي نقاط الاختلاف والاتفاق التي ظهرت ما بين الأطر النظرية المكتشفة في القراءات والمقاربات.
- على ضوء ما سبق، أي منحى نختاره كإشكالية لتحسين معرفتنا حول الموضوع المدروس؟
- ما هي المفاهيم النظرية لهذا المنحى الذي اخترناه؟ وكيف جرى تناولها في الأبحاث السابقة؟ وبماذا تتميز الاشكالية الخاصة بالبحث عما سبقها من اشكاليات؟

أمثلة تطبيقية:

١ ـ لنفترض أن بحثاً حول الطائفية في سلوك الشباب توصل الى أن «النظام اللبناني يساهم في انتاج السلوكيات الطائفية ويساعد على تقنينها في أطر اجتماعية محددة»، فما هي الاشكالية المتضمنة في هذا البحث؟ وما هي الاشكالية التي تعتبر الأساس النظري الذي يقام عليه البحث؟

في الإجابة، يفترض الباحث أن السلوكيات الطائفية للشباب هي انتاج النظام اللبناني. لكن الاشكالية تفرض نفسها حين يطرح للنقاش مصادر هذا النظام وقدرته على اعادة انتاج نفسه وطبيعة الثقافة التقليدية التي يعتاش عليها، فتغذّيه من جهة، ويغذيها من جهة ثانية، وهذا ما يسهم في تصليب بنية هذا النظام. الأساس النظري يتصل في هذا المثل بطبيعة الثقافة التقليدية المستمدة من النظام الأبوي والذي يقف في مواجهة النظام المدني الديموقراطي الحديث. وهكذا يفتح الباحث آفاقاً نظرية للموضوع.

٢ ـ لنفترض أن بحثاً سوسيولوجياً حول الانتاج الثقافي توصل الى أن طبيعة هذا الإنتاج يغلب عليه التأليف النظري والأدبي والديني. فما هي الاشكالية المتضمنة في هذه النتيجة؟ وما هو الأساس النظري الذي يقوم عليه البحث؟

في الإجابة، يمكن القول أن الانتاج الثقافي لمجتمع ما، كأي إنتاج آخر، هو انعكاس لما يجري في البنية التحتية، وبمعنى آخر هو انعكاس لطبيعة المجتمع ولواقع

العلاقات السائدة فيه، بل هو انعكاس لتطور هذا المجتمع في الحقل الثقافي، وهو حقل شديد الرمزية، وشديد التأثر بالواقع الاجتماعي، بل هو نتاج له. الأساس النظري يتصل في هذا المثال بطبيعة المجتمع التقليدي والثقافة السائدة فيه والتي تقوم على تقديس واحترام الموروث والمنقول، وتفضيل البيِّنة النقلية على الدليل العقلي.

٣ ـ لنفترض أن بحثاً سوسيولوجياً حول دخول الحداثة وتقنياتها الى المجتمع الريفي التقليدي، قد توصل الى كشف التساكن بين التقليدي والحديث في مجتمعاتنا الريفية. ما هي الاشكالية وما هو الأساس النظري الذي قام عليه البحث؟

في الإجابة: نلاحظ أن الثنائية المجتمعية هي الاشكالية في هذا المثل. فهناك حداثة وهناك مجتمع ريفي تقليدي، الأول يتمثل بتقنيات وأدوات بدأت تغزو بعض الريف، والثاني يتمثل بعلاقات موروثة وعادات وتقاليد راسخة. اذن نحن سنكون أمام سلوكيات متعارضة لأنها سلوكيات قادمة من مراجع ثقافية مختلفة، الأول "تقليدي" والثاني "مدني حديث". هذه الاشكالية تفتح المجال لبروز اشكالية أخرى، ترى مجتمعاً واحداً، وطبيعة تركيب مجتمعية بنيوية واحدة، لكنها تتميز بأن التقليدي يدخل في الحديث، والحديث يتداخل مع التقليدي، مما يؤدي الى مقاربة جديدة تؤدي الى فهم مختلف للموضوع نفسه.

الفرضيات:

يستهدف البحث العلمي الوصول الى نظريات وقوانين، تملك قدرة تفسيرية كاملة للظاهرة، يمكن تعميمها بشكل معقول ومنطقي. إذن فإن نتائج أي بحث تقاس بمدى تقديمه تفسيرات وتعليلات لظواهر كان يخيم عليها الغموض والشك قبل دراستها، وهي ما يطلق عليه استنتاجات وتعميمات.

الفرضية هي التفسير الأولي، وأصل الكلمة في الانكليزية: Hypothesis وهي مكونة من مقطعين Hypo ومعناها «شيء أقل من» أو أقل ثقة من الأطروحة Thesis أي أنها جواب افتراضي مبدئي، مقترح ومؤقت، لتفسير ظاهر أو واقعة اجتماعية ما، وهي جواب أو تفسير مستمد من تأمل أو دراسة هذه الظاهرة بهدف معرفة أسبابها وترابطاتها.

الفرضية إذن هي احتمالية، مشكوك فيها، تحتاج الى اختبار لاثباتها، فالقطعي والثابت لا داعي لصياغته كفرضية احتمالية الحدوث أو الوقوع. شرط الفرضية، أنها قد تصدق وقد لا تصدق. لكنها لا يجب أن تكون خيالية، خالية من أية درجة من درجات الصحة، إنها نتيجة ملاحظة Observation علمية ومشاهدات وتجارب مرّ بها الباحث.

أنها تأتي نتيجة معطيات لم تثبت صحتها نهائياً. إذن هي ليست تخميناً نظرياً أو خيالياً، انها تقدير مبني على الملاحظة العلمية والتجارب والمشاهدات والدراسة والمعرفة بينما التخمين Estimate لا يتعدى مجرد أفكار مبدئية، تتولد في عقل الفرد عن طريق الملاحظة البسيطة العابرة.

قد تبدأ الفرضية بعملية تخمين، ولا ضير في ذلك، يتخذها الباحث كمرشد للمزيد من البيانات والمعطيات قبل صياغة الفرضية بصورتها النهائية.

توضع الفروض عندما تكون هناك إشكالية. فالفرضية هي التفسير، والاشكالية هي حقل الفهم الذي ينتج هذا التفسير. وما يؤدي الى اختلاف الاشكاليات، أو الفرضيات، وتباينها عند الباحثين، هو الاختلاف الأصلي بينهم، في الحقل الذي يدور الفهم داخل حدوده (الاشكالية) وفي التفسير الناتج عن هذا الحقل[١].

أهمية الفروض في كونها تلعب دور المرشد، والخيط المنظم للبحث، كدور الخيط في المسبحة، بدونه تصبح الحبات متناثرة. وحدة البحث البنائية لا تظهر ما لم تكن له فروض، وبدونها يكون الباحث مشتت الأفكار والمعلومات، غير قادر على الاستفادة من المعطيات المتراكمة.

أهمية الفروض إذن، تتمثل بأنها:

- القاعدة الاساسية لتحديد أبعاد البحث في عملية التفسير والتحليل للباحث.
- انها تعبر عن وضوح البحث في ذهن الباحث.
- تشكل وحدة البحث وتعكس ترابطه العلمي والمنطقي وعدم تشتته وتبعثر عناصره.
- تبين اتجاهات البحث والباحث.
- تربط المعطيات والمقترحات بالنتائج.
- تستوعب فلسفة البحث وتحقق اهدافه.

من الفروض إذن تولد البحوث، عبر الملاحظة العلمية والتأمل والتفكير. ومن البحوث، الوصفية والاستطلاعية والمسحية، تستنبط الفروض، مما يعكس علاقة متبادلة، يصبح فيها كل بحث جديد قديماً بعد اكتماله وطرحه، مما يجعل بحوثاً أخرى تستند إليه لاستكمال جوانب أخرى تتعلق به، أو تدحض جوانب منه.

وهناك ثلاث صيغ للفروض:

---

(١) عبد الله ابراهيم: المرجع السابق، ص ١٥١.

أ ـ **صيغة الاثبات**: ومن خلالها يتم اثبات وجود علاقة موجبة أو سالبة بين المتغيرات الرئيسية في البحث. كالفرضية التي تقول بوجود «علاقة قوية وايجابية بين الادارة والانتاج».

ب ـ **صيغة النفي**: ومن خلالها تصاغ الفرضية بأسلوب لا يثبت وجود علاقة، سالبه أو موجبه، بل ينفي وجودها على الاطلاق بين المتغيرين الرئيسيين في البحث. مثل «لا توجد علاقة بين أسلوب الادارة الذاتية وأسلوب الادارة الحكومية».

ج ـ **صيغة الفرضية المشروطة**: وهي تصاغ على أساس العلاقة بين متغيرين قد يأخذ الواحد قيمتين (ذكر/أنثى) مثال: «كلما ارتفع المستوى الثقافي تحسن المستوى الصحي» المتغيران (صحي/ ثقافي) والفرضية اشتراطية فإذا ثبت هذا الشرط كان الفرض صادقاً. وإذا لم يثبت تحسن المستوى الصحي بسبب ارتفاع المستوى الثقافي، يكون الفرض خاطئاً. مثال آخر: «كلما ارتفع مستوى الدخل ارتفع مستوى التعليم»، هذا الفرض أيضاً اشتراطي بين متغيرين (دخل وتعليم). أو «كلما قلّ دخل الرجل، قلّت فرص العمل أمام المرأة». هذه فرضية ثبت أنها غير صادقة، ولا يعني هذا أن البحث لا قيمة له، بل على العكس، فمنه ولدت فرضية معاكسة. البحث الميداني، في الخلاصة، هو الفيصل، فالفروض بالنتيجة لا تتضح إلا بإكتمال الاطار النظري للبحث.

شروط الفروض العلمية:

ـ ألا تكون متعارضة مع القوانين الطبيعية والمسلمات البديهية.

ـ أن تكون قابلة للاثبات من خلال تقصّي معطياتها وتفاسيرها ونتائجها وألا تكون خيالية غير قابلة للقياس.

ـ أن تكون واضحة المدلول واللغة، لا لبس فيها ولا غموض.

ـ أن تصاغ بإيجاز وتكون لها دلالة، بدون حشو ولا تعابير زائدة.

ـ أن ترتبط بما سبقها من معارف، سواء لإثباتها أو نفيها، وعرض الجديد البديل عنها.

ـ ألا تكون الفروض متناقضة.

ـ يفضل ألا يقتصر البحث الاجتماعي على فرض واحد، فكلما كان الباحث أمام عدد من الفروض، كان أمام عدد من الخيارات والأبعاد تسهم في مقاربة أشمل للبحث.

لقد أصبحت الفرضية في البحث العلمي عموماً من بديهيات العلم، وفي العلوم

الانسانية والاجتماعية حُسمت الأمور منذ البدء لمصلحة الفرضية كمحطة منهجية أولى يبدأ بها البحث الاجتماعي، ولا نقاش اليوم حول ضرورتها ومغزاها ومعناها ودورها. وكثيراً ما يتساءل البعض حول وجود الاشكالية أو الفرضية في هذا البحث أو ذاك، ومبرر هذا الوجود، متناسين أنها بداهة من بداهات كل بحث متساوقة معه، مترافقة مع عناصره ومعطياته، ولا يهم اذا ما كان البحث يتطلب الاعلان عنها أو لا يتطلب ذلك، حسب نوع البحث الاجتماعي. فالتفتيش عن الاشكالية أو الفرضية بين فقرات البحث وسطوره أمر لا معنى له في بعض الأحيان، وليس بالضرورة أن يجدهما من يبحث عنهما في فقرات أو سطور ذلك أنهما حاضرتان في كل تفاصيل البحث وفي كل فكرة من أفكاره[١].

ولما كانت الفرضية هي المنطلق الاساسي للتجريب، فعلى الباحث أن يعبِّر عنها بشكل قابل للملاحظة. وهذا يعني الاستدلال من خلالها، مباشرة أو غير مباشرة، على نمط المعلومات التي يجب جمعها، والعلاقات التي يجب توقعها ورصدها ما بين هذه المعطيات، حتى يستطيع الباحث أن يعرف الى أي مدى يمكن أن تثبت مصداقيتها في الوقائع. وهذه المواجهة ما بين الفرضية والواقع تسمى التحقق الامبيريقي Empirical verification، وعملية التحقق هذه تتطلب بناء المؤشرات وتحديدها بدقة كي يمكن قياسها. فمفهوم الشيخوخة مثلاً لا يملك من بعد أو مستوى إلا الزمن، ومؤشره السن، وكذلك الطفولة.

أما المتغيرات فهي تختلف تبعاً لأوضاعها في البحث فهي تارة كمية، عندما تكون قادرة على اعطاء قيمة عددية ما للوحدات (مثل العمر والراتب والمصاريف..) كما يمكن أن تكون تراتبية عندما تسمح بإعطاء الفرد درجة معينة على سلم من الرتب. كما قد تكون نوعية عندما تعطي اتجاهاً ما للعناصر التي يهتم الباحث بدراستها. هذا من حيث طبيعة المتغيرات، أما من حيث وظيفتها فهي تنقسم الى قسمين:

- **المتغيرات المستقلة** Independent Variables، وتسمى أيضاً المفسِّرة Explicatives أو الأسمية Nominales، وهي عبارة عن حالات أو أوضاع لا علاقة فيما بين بعضها البعض. وهي إما ثنائية (مثل: رجل، امراة) أو متعددة (مثل: عازب، متزوج، مطلق، أرمل).

- **المتغيرات التابعة** Dependent Variables، وهي التي تعطي الصفة للمتغيرات المستقلة، وهي التي تشرح وتتغير من فرد الى آخر، لذلك سميت أيضاً بالمتغيرات

(١) عبد الله ابراهيم: المرجع نفسه، ص ١٥٢.

الشارحة Expliquées لأنها تظهر دور الفرد ومركزه ضمن الأوضاع الاجتماعية المتعددة.

وفي أي بحث يمكن أن توجد عدة متغيرات مستقلة أو تابعة، كما أن المتغيرات يمكن أن تتخذ أوضاعاً نوعية أو كمية أو تراتبية وذلك حسب ما نعرفه من حالاتها. والمتغيرات التي تحتوي عليها الفرضية يجب تحديدها بوضوح كي تتم عملية القياس والتحقق. فالفرضية عادة تربط ما بين متغيرين أو أكثر بعلاقات سببية. وكل متغير مستقل يتميز كلياً بوصف كل ما يلحقه من متغيرات. كما يتميز المتغير التابع بتحديد طرق القياس التي هي عديدة ومتنوعة. فإذا كانت الفرضية «يرتفع مستوى التعليم كلما ارتفع مستوى الدخل»، فمستوى التعليم متغير مستقل (سبب)، والدخل متغير تابع (نتيجة)، أو في فرضية أخرى: «كلما ارتفع المستوى الثقافي تحسن المستوى الصحي» المستوى الثقافي (متغير مستقل) (سبب) والمستوى الصحي (متغير تابع) (نتيجة). فالمستوى الثقافي يؤثر فيما يلحقه من متغيرات، منها على سبيل المثال المستوى الصحي الذي يمكن قياسه في المجتمع بطرق متعددة.

بعد اختيار موضوع البحث وتحديده بدقة وصياغة الاشكالية والفرضيات وتحديد المتغيرات والمؤشرات يكون البحث قد اجتاز محطة مهمة بإتجاه الوضوح، يمكن بعدها للباحث أن يبني تصميم الموضوع في صورته الأولية. ومن ثم يمكنه تحديد العينة واختيار أدوات البحث المناسبة والتقنيات اللازمة وبناء الاستمارة. ولكن قبل الدخول في هذه المرحلة لا بد من انجاز القسم النظري الذي يفرض تأصيل المفاهيم المستخدمة وتحديدها، وبناء الاطار النظري للموضوع واستعراض ونقد المقاربات المتنوعة السابقة للموضوع. في هذه المرحلة تتم عملية بناء فكري ومفاهيمي للموضوع حيث يتم وضعه في سياق الاشكالية التي يدور حولها البحث. وهذه المرحلة هي استكمال للاستكشاف الأولي الذي تم للموضوع حين تمت صياغة الاشكالية، لكنه استكمال لا يتخذ صفة الاستطلاع، بل صفة المقاربة النقدية، وهي تتطلب ما يعرف بمرحلة "التوثيق" والتي تتضمن التقميش والاقتباس.

التوثيق والتقميش

وهو مصطلح شائع ويعني مرحلة جمع مواد البحث النظرية، أو تهيئة المواد الخام للبناء النظري للموضوع. ان القدرة على القيام ببحث ليست مسألة سهلة يمكن لأي كان القيام بها، بل هي ممارسة واعداد نظري وثقافة فكرية، فالاطلاع على ما سبق من

أعمال في حقل اختصاص البحث يساهم في اتساع الفكر، ويمنح الدارس قدرة على مقاربة المسائل، ويمنحه أيضاً قدرة على أعمال الفكر والنقد أثناء عملية تقصي الحقائق. قد يكون البحث جديداً لم يطرق موضوعه من قبل، لكن من دون شك هناك مواضيع قريبة منه، أو بعض من موضوعه قد جرى البحث فيه، والنظر في هذه الابحاث يزود الباحث، ولو بقدر ضئيل، بما يكفي من المعارف المرجعية التي يزخر بها علم الاجتماع، والتي تتوافر بكثرة في المكتبات.

والقراءة المكثفة حول الموضوع وما يتصل به لا تعني حشو الفكر بالضروري وغير الضروري من المطالعات. بل يجب الاختيار بدقة لأهم المراجع والمصادر، وان تتمّ قراءتها بترتيب وتركيز، وعن طريقها يتم اختيار مقاطع تمثل مقاربة مختلفة للظاهرة المدروسة. وعند الحصول على فكرة مفيدة، يجب أعمال الفكر فيها، والتوقف عندها قليلاً للتحليل والنقد، علّ ذلك يصحح توجهات وينير الطريق لقراءات جديدة حول الموضوع.

هذه القراءات تزود الباحث بالمعلومات من الأبحاث التي سبقت موضوع بحثه، وتساعده على تحديد موقع ما يقوم به بالنسبة لما سبق، وتحضره من أجل القيام بمقاربة جديدة في تناول الموضوع. ولكي تقوم هذه القراءات بهذا الدور يجب أن تتم وفق المواصفات التالية:

- ان يختار الباحث المؤلفات التي هي على علاقة بالسؤال المبدئي.
- أن تتناسب القراءات وحجم البحث الذي ينوي القيام به.
- الابتداء من العام الى الخاص.
- التزود بآراء الآخرين من اساتذة واختصاصيين بالنسبة لاختيار الكتب وما يشيرون عليه من عناصر للشرح والتحليل.
- الاطلاع على القوائم المرجعية والببليوغرافية التي تصدر بها نشرات أو تتوافر في المكتبات.
- تخصيص وقت ما للتفكير بما حصل عليه أو لتبادل الآراء حوله مع الغير.
- استعمال نظام البطاقات التي تختصر الاعمال بدقة ونظام، بحيث يستخلص منها الأفكار الرئيسية والفرعية ويعمل على مقارنتها بغيرها.
- اعتماد المقابلات الاستكشافية إذا لم تسمح القراءات بتحديد وابراز عناصر سؤاله المبدئي. والمقابلة لا تفي بالغرض إلا إذا كانت تزود الباحث بأفكار جديدة. وتفريغ محتوى المقابلة قد يؤدي الى استخدام مباشر للمعلومات والى إبراز حقائق أعمق مما يظهر للتو من أفكارها.

- وقد يضطر الباحث في هذه المرحلة الى الاستعانة بتقنيات مكملة كالملاحظة وتحليل الوثائق[1].

على ضوء هذه المرحلة تتكون لدى الباحث آفاق جديدة قد تؤدي الى تعديل صياغة تساؤلاته على ضوء ما تجمع لديه من معلومات، وهي في مجملها لن تذهب هدراً، بل سوف تساعده على تدقيق فرضياته ومؤشراته وطريقة جمع المعلومات وكيفية تحليلها واستخدامها في سياق البحث.

كيفية تدوين المعلومات أثناء عملية التقميش؟ لتدوين المعلومات هناك نظامان:

أ ـ نظام الملف أو الدوسيه Dossier، ويمكن استخدام دفاتر عادية أو كدسة من الورق. المهم أن يقسم الباحث أوراق الملف وفق خطة بحثه. فيخصص لكل جزء من هذه الخطة جزءاً من الأوراق. وتوضع ورقة سميكة ذات لسان بارز بين كل قسمين، يكتب عليها عنوان الفصل، وذلك كي يسهل فتح الملف على الفصل المطلوب. وكلما عثر الباحث على معلومة تتعلق بموضوع بحثه يسجلها بتلخيص دقيق اذا كانت كبيرة، أو ينقلها حرفياً اذا وجد ضرورة لذلك، في الأوراق المخصصة للفصل داخل الملف. وهكذا تتجمع المعلومات بشكل متراكم ضمن حزمة الأوراق المخصصة لكل فصل من الفصول.

ب ـ نظام البطاقات Cards Fiches، وهي عبارة عن حزمة من الأوراق السمكية المتساوية الحجم، ويوجد منها عدة مقاييس. وعلى كل ورقة من هذه نكتب عنوان المعلومة في الأعلى، ثم نلخص أو نقتبس المعلومة، ثم في أسفل الورقة نكتب اسم المرجع والمؤلّف والصفحة وتاريخ الطبع ودار النشر. ويكون تصميم البطاقة كالتالي:

عنوان المعلومة أو النص
«. . . . .
النص المقتبس
. . . .»
اسم المرجع مع اسم المؤلف

---

(١) صابر بو ضرغم: المرجع السابق، ص ٤٢.

ليس هناك اتفاق بين الباحثين حول أفضلية أي من الأسلوبين، لكن يُنصح في البحوث الطويلة بنظام البطاقات. ولكي يأتي نظام البطاقات بالفائدة المرجوة منه يجب التقيد بما يلي:

- استخدم البطاقات ذات اللون الواحد والحجم الواحد، مع فصلها الى مجموعات مناظرة لفصول البحث.
- يكتب على صفحة واحدة من البطاقات، ويترك خلفها فارغاً.
- اذا تعددت المصادر لمعلومة واحدة نجعل لها عدة بطاقات ونضعها متتالية مع تكرار العنوان.
- ترتب البطاقات حسب عناوينها وحسب الفصول التي تشتملها لا حسب مصادرها ومراجعها.
- يجب أن تكون الكتابة بخط واضح، ويفضل أن تكون العناوين بحبر مختلف.
- نقل الخبر أو النص كاملاً، لا كتابة ملخص مكثف له. الا إذا كان الكتاب الذي يحوي الخبر أو النص ملكاً للباحث ويسهل الرجوع اليه.
- أما كيفية تدوين المصادر والمراجع فلها نظام سوف نشير اليه لاحقاً.

والنصوص التي يتم نقلها من المراجع واستخدامها من قبل الباحث تخضع لقواعد وأصول. وتسمى هذه العملية "الاقتباس" وهي علمياً تتم لاثبات رأي الآخرين لمناقشته، أو لتعزيز رأي الباحث، أو لنقل خبر أو معلومة مهمة وموثقة من مصدر يعتبر حجة في ميدانه.

في عملية الاقتباس يجب أن تكون المصادر التي نقتبس منها أصيلة في موضوع البحث، وأن يكون مؤلفوها ممن يُعتمد عليهم ويُوثق بهم، مع الحرص أيضاً على حسن الانسجام بين ما اقتبس، وما قبله وما بعده، حفاظاً على وحدة السياق.

والاقتباس نوعان، إما أن يكون حرفياً وفي هذه الحالة يجب وضعه بين مزدوجين أو شولتين «. . . . .» وإما أن يكون غير حرفي، أي ينقل معنى النص العام أو ملخصه، وعند ذلك لا يستخدم المزدوجان. وفي كلا الحالتين لا بد من ترقيم الإقتباس، مع كتابة رقم يماثله في الهامش، ثم تدوين المصدر أو المرجع وفق الأصول.

ويفضل ألا يكون الاقتباس حرفياً إذا كان ما يراد اقتباسه كبيراً يتجاوز الصفحة، فالمفضل في هذه الحالة أن يلجأ الى تلخيصه وصياغته بإسلوب الباحث. تجدر الإشارة الى أن كثرة الاقتباسات تقلل من قيمة البحث لأنها تحول البحث الى سلسلة

متتالية من الاقتباسات، تغيّب شخصية الباحث وقدراته واسلوبه.

والحذف في الاقتباس الحرفي جائز، شرط عدم تشويه المعنى، وجعل ثلاث نقاط أفقية (. . .) مكان الكلمات أو الجمل المحذوفة. وفي حالة اضطرار الباحث الى زيادة حرف أو كلمة الى النص المقتبس، لاتمام جملة، أو لشرح كلمة، يجب وضع ما يزيده بين قوسين مركنين (أو معكفين) [ ].

واذا وجد الباحث أن هناك خطأ لغوياً، أو معنوياً، أو غيره، في ما يقتبسه حرفياً، عليه أن يكتب كلمة <كذا> بعد الخطأ مباشرة، أو يشير الى الصواب في الحاشية. وفي جميع الحالات، لا يجوز اقتباس نص قديم مثبت في مرجع حديث، أو نص لمؤلف اقتبسه مؤلف آخر وأثبته في مؤلفه، إلا بعد التحقق من صحته. فإن لم يستطع الباحث القيام بذلك أثبت النص على مسؤولية المرجع، على أن يشير الى ذلك، أمانة في البحث واعترافاً بفضل المرجع، ودفعاً للمسؤولية[١].

بعد أن ينتهي الباحث من غالبية القراءات المتوجبة للمراجع والمؤلفات الضرورية، وبعد أن يقوم بعملية الاقتباس اللازمة، يبدأ بوضع خلاصات النصوص المختارة ومقارنتها لاستخلاص الافكار منها وتبيان الفروقات بينها. هذه العملية ضرورية في دراسة الظاهرات الاجتماعية. فمسألة البطالة مثلاً، يمكن دراستها تاريخياً أو من خلال مقاربة اقتصادية ـ اجتماعية. وحتى داخل ميدان علم واحد يمكن دراستها اجتماعياً من جوانب متعددة من طريق اظهار موقع العاطل عن العمل في المجتمع أو علاقة البطالة بالنسبة لاستقرار الأسرة. ما يهم الباحث في وجهات النظر، التركيز على الرأي المتبنى وعلى محتواه، فيستطيع بذلك تبين تلاقي الأفكار أو اختلافها أو تكاملها، واظهار حجة كل مؤلف في تأييد وجهة نظره إذا ما كانت مختلفة، والهدف من مقارنة النصوص اختيار أكثرها ملاءمة. وقد يضطر الباحث مراراً الى عدم الاكتفاء بالنصوص التي اطلع عليها والتفتيش عن وثائق جديدة أو مصادر إضافية تتناول بعمق جوانب أخرى من موضوع البحث، لم يجر التطرق اليها في النصوص الأولى. وعلى الباحث ألا يبخل من أجل ذلك، لا بالوقت ولا بالجهد، والاستعانة بتقنيات تحليل المحتوى التي تهدف الى استخلاص المعطيات من الوثائق والمجلات والمقابلات وغيرها، فيصار الى استنتاج المفيد وإعادة تبويبه بما يتيح المقارنة واظهار المفارقات والاتفاقات بالنسبة لموضوع ما.

---

(١) إميل يعقوب: المرجع السابق، ص ص ٦٢ ـ ٦٣.

اختيار الكتب والمراجع

تحتوي المكتبات، وخصوصاً المكتبات الجامعية والكبيرة، على مواد تشتمل الكتب والموسوعات والقواميس والاطالس والدرويات بالاضافة الى الوثائق والمواد السمعية والبصرية والأفلام والميكروفيلم... والاختيار الحكيم للباحث هو من الخطوات المهمّة في مرحلة البناء النظري للبحث السوسيولوجي، إذ إن هذا الاختيار يتصل اتصالاً مباشراً بخدمة البحوث والتعليم في حدود الامكانيات المتاحة للمكتبات.

وفي ظل انفجار المعلومات أصبح من المستحيل اليوم ان تحصل اي مكتبة مهما كبر حجمها وامكانياتها على جميع ما ينشر في العالم، لذلك أصبح اختيار الكتب والمواد المخصصة للحفظ في المكتبات مهمة صعبة يقوم بها اختصاصيون على درجة عالية من الكفاءة، وهو الأمر الذي ينطبق ايضاً على تنظيم المكتبات وترتيب الكتب والمنشورات التي تحتويها. لقد أصبحت بعض برامج الكمبيوتر ومواقع الانترنت المتخصصة مرجعاً لا غنى عنه بالنسبة للباحثين، ومع ذلك لا تزال طرق جمع المعلومات من المكتبات معتمدة بشكل واسع، وهي تستخدم أدوات شائعة مثل:

- كاتالوجات الناشرين.
- الدوريات الكشفية التي تحتوي على مستخلص لأبحاث وكتب منشورة.
- الببليوغرافيات العامة والمتنوعة.
- الموسوعات المتنوعة، والقواميس والأطالس العالمية.
- كشافات الدوريات المتخصصة والسنوية التي تهتم بها الكلية او الجامعة او المؤسسة المتخصصة.

ويتم التصنيف في المكتبات وفق طرق متعددة أشهرها تصنيف ديوي Dewey العشري، وهو نظام عالمي يقسّم الكتب في مجالات رئيسية عشرة تبدأ بالاصفار وتنتهي بالتسعمائيات، كل مجال من هذه المجالات يقسم بدوره الى عشرة أقسام وكل قسم الى عشرة فروع.. وهكذا. والمجالات الرئيسية لنظام التصنيف بالنسبة لنظام ديوي المعدل والذي بموجبه تصنف الكتب العربية، هو على الشكل التالي:

٠٠٠ الأعمال العامة

١٠٠ الفلسفة

٢٠٠ الديانات

٣٠٠ العلوم الاجتماعية

٤٠٠ اللغات

٥٠٠ العلوم البحتة

٦٠٠ العلوم التطبيقية

٧٠٠ الفنون

٨٠٠ الآداب

٩٠٠ التاريخ

وكل مجال من هذه المجالات ينقسم بدوره الى عناوين اصبحت شائعة ومتعارف عليها عالمياً، فمثلاً:

٣٠٠	العلوم الاجتماعية	The social sciences
٣١٠	الاحصاء	Statistical methods and statistics
٣٢٠	السياسة	Political Sciences
٣٣٠	الاقتصاد	Economics
٣٤٠	القانون	Law
٣٥٠	الادارة العامة	Public administration
٣٦٠	الانعاش الاجتماعي	Social Welfare
٣٧٠	التربية	Education
٣٨٠	التجارة	Commerce
٣٩٠	العادات، الفولكلور	Customs and folklore

يتم ترتيب الكتب على الرفوف طبقاً لارقام التصنيف، ثم حسب الأحرف الموجودة تحت رقم التصنيف، وهي عادة حرفان: الحرف الأول من اسم المؤلف ثم الحرف الأول من عنوان الكتاب. والكتاب الذي له اكثر من مؤلف واحد يكون له أكثر من بطاقة واحدة، حسب عدد المؤلفين او الجهة المؤلفة، كذلك الكتاب الذي يتناول اكثر من موضوع يكون له اكثر من بطاقة واحدة لتغطية هذه الموضوعات. اما البطاقات والفهارس في المكتبات فتنتظم على الشكل التالي:

نموذج بطاقة الفهرسة والمسافات والفواصل المطابقة للقواعد.

١ ___   ٢ ___

٣ ___________

٤ ___   ٥ ___   ٦ ___

٧ ___

٨ ___   ٩ ___   ١٠ ___   (١١ ___)

١٢ _______________________

١٢ ___   ١٣ ___   أ ١٤ ___   ب ١٥ ___

وشرحها حسب الأرقام الواردة كما يلي:

١ ـ رقم الكتاب ويشمل رقم التصنيف + الحرف الأول من كل من المؤلف والعنوان.

٢ ـ المدخل (المؤلف او ما يقوم مقامه)

٣ ـ العنوان

٤ ـ الطبعة اذا كانت غير الأولى

٥ ـ مكان النشر

٦ ـ الناشر

٧ ـ تاريخ النشر

٨ ـ الترقيم (الصفحات والمجلدات)

٩ ـ المادة التوضيحية (الرسوم والخرائط والبيانات الأحصائية).

١٠ ـ حجم الكتاب (طوله بالسنتيمتر)

١١ ـ بيان السلسلة.

١٢ ـ ملاحظات الفحوى (المحتويات).

١٣ ـ رؤوس الموضوعات.

نموذج تطبيقي للبطاقة

٣٢٠
ع. ث   عبد الغني عماد
ثقافة العنف في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية.
بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠١
٢٠٨ ص. ١٣ سم
١ ـ التوراة ٢ ـ التلمود ٣ ـ الصهيونية ٤ ـ سيكولوجية العنف
٥ ـ تعذيب المعتقلين ٦ ـ الترانسفير ٧ ـ ما بعد الصهيونية
٢٧٢٤

ويتم ترتيب بطاقات الفهارس طبقاً لأسماء المؤلفين او طبقاً لعناوين الموضوعات، وترتب تبعاً للحرف التالي لأداة التعريف (الـ).

يجب التمييز بين الكتب، فليست كلها مراجع علمية يعتدّ بها. فهناك كتب للتسلية او لعرض معلومات محددة، كالرواية والقصة والكتاب العادي الذي يتناول موضوعاً محدداً. وهناك الكتب التي يرجع اليها بقصد الحصول على معلومات او حقائق محددة وهذه هي "المراجع"، مثل القواميس اللغوية والموسوعات وغيرها... فما يحتويه القاموس من معلومات مثلاً ليست مترابطة فيما بينها للقراءة المستمرة كالكتاب العادي. والمراجع References بهذا المعنى، يفضل البعض تسميتها بـ"المصادر". في كل الأحوال هي عادة ما تكون مرتبة بطريقة تسمح بالحصول على المعلومات المحددة والحقائق في سهولة ويسر. لذلك تنظم وترتب وفق طرق تحقق هذا الهدف، ومن أهمّ هذه الطرق:

١ ـ الترتيب الهجائي (القواميس ودوائر المعارف).

٢ ـ الترتيب الزمني (المراجع التاريخية).

٣ ـ الترتيب الجدولي (الذي تتبعه الملخصات الاحصائية).

٤ ـ الترتيب الجغرافي حسب المناطق والاقاليم كما في الاطالس.

٥ ـ الترتيب الموضوعي وهو ما نجده في الببليوغرافيات وغيرها.

هذه الطرق الخمس هي الأكثر شيوعاً، ومع ذلك توجد هناك كتب ذات طبيعة

شاملة وتغلب عليها الدقة والتركيز، كما انها مزودة بالفهارس اللازمة، بحيث يمكن استعمالها كمراجع موثوق بها.

وأفضل طريقة في اختيار وحسن استخدام المراجع هي بممارسة الرجوع اليها واستعمالها بصورة دائمة، بحيث يألف الباحث طبيعتها، وطرق ترتيب المعلومات فيها.

ويمكن تقدير الثقة بالمراجع حسب شهرتها وشهرة مؤلفيها ومقدار الثقة باعمالهم، وحسن توثيقها، ومدى سعتها لجهة تغطيتها للموضوع،كيفية المعالجة من حيث الموضوعية والحياد وعدم الانحياز، واعتماده احدث المعلومات،وكيفية ترتيبها وهو يشمل سلامة تتابع المحتويات واستكمال النصوص بالفهارس والإحالات وغيرها من مواصفات يصبح الباحث خبيراً بها مع الوقت. ولا بد للباحثين الجدد من الاستفادة من نصائح اساتذتهم في هذا المجال. ولا يغيب عن بالنا ان نذكر ان المراجع الحديثة أصبحت تعتمد المعلومات الواردة على المواقع العالمية المعتبرة في الأنترنت وهو ما يتطلب ذكر عنوان الموقع بدقة ووضوح، مع التأكيد انه ليس كل المواقع يمكن الوثوق بمعطياتها وبياناتها، لذلك يجب الاعتماد على مواقع مراكز الأبحاث الشهيرة بمصداقيتها ودقة بياناتها.

والمراجع كثيرة ومتنوعة ونذكر اهمها على الشكل التالي:

١ ـ **كتب عن الكتب**: وهي مراجع تتناول الكتب وتتحدث عنها وتعرِّف بها، ومنها فهارس المكتبات والببليوغرافيات، وهي تقدم عرضاً شاملاً للمطبوعات التي ظهرت في كثير من نواحي المعرفة، كما تقدم معلومات عما تحتويه هذه المطبوعات من مواد. والببليوغرافيات علم يتناول تصنيف الكتب، وهي يمكن ان تكون ببليوغرافيات وصفية او تحليلية، تعمد الى تجميع ومتابعة كل ما ظهر من مواد في مواضيع معينة. وقد يكون التجميع رجعياً Retrospective، اي يشمل كل ما صدر في الماضي، او جارياً Current (حديثاً)، ويمكن للترتيب الببليوغرافي ان يعتمد الترتيب الهجائي (للموضوع او المؤلف) وقد يكون تاريخياً Chronological او منهجياً Systematic.

٢ ـ **الدوريات**: ويمكن تعريف الدورية بأنها مطبوعة تصدر في حلقات متعاقبة وعلى فترات منتظمة او غير منتظمة، وهي تكتسب اهميتها من أنها تنشر آخر ما وصلت اليه البحوث في فروع العلم المختلفة وحسب اختصاص الدورية.

٣ ـ **كتب عن الكلمات**: وتشمل القواميس والمعاجم اللغوية بمختلف انواعها.

٤ ـ **كتب عن الأماكن**: وتشمل المراجع الجغرافية ومن أهمها الاطالس والقواميس الجغرافية (معاجم البلدان).

٥ ـ **كتب عن الناس**: وتشمل تراجم وسير الأشخاص، وهي عادة مراجع أعدت خصيصاً لتقدم معلومات عن شخصيات معينة.

٦ ـ **الموسوعات ودوائر المعارف**: وهي تهتم بتغطية جميع الموضوعات بصفة عامة، لذلك هي أصلح أنواع المراجع للتثقيف الذاتي. وتشمل نوعين رئيسيين:

أ ـ الموسوعات ودوائر المعارف Encyclopedias، وهي مراجع تضم مقالات موجزة او طويلة في شتى الموضوعات، وهي عادة ما تعطي معلومات عامة عن هذه الموضوعات، وتكون مرتبة هجائياً في أغلب الأحيان.

ب ـ الحوليات والكتب السنوية، وهي مراجع متتالية تصدر كل عام، وتحتوي على قدر كبير من المعلومات التي تتعلق بالأحداث الجارية او القريبة التي تحدث خلال عام واحد في شكل مختصر.

٧ ـ الكتب التاريخية وتشمل المراجع التي تتناول الاحداث التاريخية بشكل عام، وعادة ما تكون مرتبة ترتيباً زمنياً حسب تسلسل الاحداث، او تعالج مراحل محددة.

٨ ـ مراجع الموضوعات المتخصصة، وتشمل مراجع موضوعات مختلفة من المعرفة الانسانية وهي كثيرة ومتعددة، مثل: مراجع الفلسفة، علم النفس، علم الاجتماع، الديانات...

ان اختيار المراجع المناسبة للبحث، واجراء عملية حصر لها، ثم التنقيب فيها عن احدث ما ورد حول الظاهرة المدروسة، عمل لا بد منه، هو يعتبر في صميم المرحلة التوثيقية، وبقدر ما ينجح الباحث في توسيع دائرة اطلاعه يستطيع أن يقدم بحثاً مميزاً ونافعاً.



الفصل الثالث

أطر جمع المعطيات وتقنياتها

تهييء هذه المرحلة البحث للانتقال الى الحقل الميداني، وهي محطة مهمة إذ من خلالها نتمكن من جني وجمع المعطيات. وتقنيات تقصّي المعلومات وجمعها عديدة ومتنوعة، ولكل بحث ما يناسبه منها، وذلك يعود الى طبيعة الفرضيات التي يسعى البحث الى اثباتها، وما على الباحث الا اختيار التقنيات والأدوات المناسبة. وهو اختيار يجب ان يسبق العمل الميداني. ذلك ان التسلسل المنطقي يقود الى ان اختيار التقنيات والادوات البحثية يعود تقديره الى نوعية المعطيات المراد جمعها، وبالتالي فالاختيار المناسب يوفر أفضل الوسائل التي تساعد على الاستغلال الجيد للمعطيات وتكميمها ودراسة تفاعلاتها. فإذا أردنا معطيات نوعية فيجب ان يصار الى اختيار تقنيات مختلفة عن التقنيات التي تُستخدم لجمع المعطيات الكمية. لذلك من الضروري ان يختار الباحث الوسائل المناسبة، واختياره سيكون موفقاً إذا كان متناسباً مع الفرضيات المطروحة في البحث.

وقد يضطر الباحث الى استخدام اكثر من وسيلة لجمع المعلومات، وبالتالي فإن اختيار طريقة ما، لا يعني انها أفضل من غيرها، بقدر ما يعني انها في نظره تناسب بحثه وتستطيع تزويده بالمعلومات والمعطيات التي يسعى إلى الحصول عليها علماً ان الباحث قد لا يستطيع ان يحكم بدقة على صلاحية هذه الوسيلة او التقنية، إلا بعد تجربتها بنفسه. لذلك من المستحسن أخذ رأي أصحاب الخبرة في هذا المجال.

ومصطلح "طريقة" لا يجب فهمه هنا بالمعنى الواسع للكلمة، وإنما يقصد به مجمل الادوات التقنية المستعملة وكل العمليات الخاصة لجمع المعلومات Methodological procedures تمهيداً لتكميمها وتحليلها وبالتالي الحكم على مصداقية الفرضيات. وفي هذا المعنى تصبح التقنيات وسائل لطرائق البحث الاجتماعي.

التحضير العملاني

هذه المرحلة او المحطة يتم فيها التحضير العملاني لمرحلة البحث الحقلي الميداني، وفيها يجب على الباحث ان يمتلك اجابات واضحة عن ثلاثة اسئلة: ماذا؟ ومن؟ وكيف؟

فمعرفة ماذا أريد ان اجمع من معطيات ومعلومات لاختبار الفرضيات الخاصة بالبحث، تحدد مجال الاستقصاء والمؤشرات القادرة على خدمة البحث. وهذه المسألة لا تستطيع أية تقنية ان تحددها، بل على الباحث ان يختار ما يناسب البحث، وما يساعده من مفاهيم ومتغيرات. وكلما كانت اشكاليته وفرضياته واضحة ودقيقة، نجح في حصر وتحديد المعطيات اللازمة لبحثه.

اما معرفة من أتوجه اليه لجمع المعطيات فيتطلب حصر الحقل التحليلي ضمن موقع جغرافي واجتماعي محدد بزمن معيّن. في الاجابة على هذا السؤال بدقة اذن يجب تحديد الاطار المكاني او الحقلي للبحث، والاطار الزماني، ثم تحديد المجتمع الاحصائي المعني بموضوع البحث.

اما معرفة كيف يتم جمع المعلومات، فهذه الكيفية مرتبطة بإختيار التقنية الملائمة للبحث. ومرتبطة بالامكانيات المادية والبشرية المتوافرة لتنفيذ البحث. ويميل الباحث الناشىء عادة الى اختيار حقل بحث شاسع، لكنه بالتجربة يتعلم ان الامكانيات البشرية والمادية تتحكم كثيراً بالاختيار النهائي لحقل البحث والتقنيات الملائمة لجمع المعلومات. فمن يستطيع توفير فريق عمل لجمع المعطيات يمكنه ان يجري بحثه على حقل واسع وان يستخدم اكثر من تقنية. لكن الباحث الذي لا يملك مصاريف الانتقال الى موقع الحقل الميداني للدراسة لن يستطيع بالتأكيد انجاز بحثه ضمن الاطار الزماني المحدد للبحث. لذلك من الضروري ان يضع الباحث في حسابه الكيفية التي سيجمع بها المعطيات والامكانيات التي يجب توفيرها في هذا المجال.

اما كيف يتم الاستقصاء وجمع المعطيات، فذلك يتم عن طريق بناء وسائل قادرة على ابراز المعلومات المطلوبة في المؤشرات التي تم وضعها للاجابة عن الفرضيات. وهي تختلف تبعاً لطريقة الاستقصاء والجمع، فإما ان تكون مباشرة او غير مباشرة. في الاستقصاء المباشر يعمد الباحث بنفسه مباشرة الى جمع المعلومات من دون التعرض للافراد المعنيين في البحث وذلك من خلال ملاحظتهم. مثلاً ملاحظة مرتادي المقاهي او المسارح والمعارض، حيث يقوم بتعدادهم وملاحظة أعمارهم وأجناسهم وثيابهم، بالاضافة الى كل المؤشرات التي سبق له ان تصورها وحددها للرصد والملاحظة. اما

في حالة الاستقصاء غير المباشر، ففيه يتصل الباحث بالأفراد للحصول على المعلومات عن طريق الاجابة على أسئلة معينة، وبهذا لا تُستخلص المعطيات مباشرة، بل عن طريق وسيلة ما. والملاحظة غير المباشرة أقل موضوعية من الملاحظة المباشرة، وذلك لتوافر وسيطين ما بين المعلومات المطلوبة والمعلومات التي يسعى للحصول عليها: الفرد الذي عليه الاجابة والوسيلة التي تجمع بها المعلومات اي الأسئلة. وفي الاستقصاء غير المباشر تكون عادة وسيلة الاتصال إما استمارة او دليل مقابلة، وكلاهما يهدف الى جمع وتسجيل المعلومات التي تضمنتها مؤشرات الفرضية[1].

طريقة جمع المعلومات والاستقصاء هي على علاقة مباشرة بوسائل وأدوات جمع المعلومات والتقصّي عنها. الوسيلة اذن ليست اكثر من أداة يختارها الباحث من بين عدّة تقنيات لجمع المعلومات الضرورية ولاختبار فرضية البحث والتحقق من صحتها. والوسائل التي اعتاد الباحثون استخدامها في دراساتهم وبحوثهم عديدة ومتنوعة. الا أن همّ الباحث ينصب على اختيار ما يناسب بحثه. فقيمة أي أداة، كما سبق وذكرنا تتلخص بقدرتها على خدمة البحث وفرضياته بشكل أفضل. فهناك مواضيع تتطلب إسلوب المقابلة او الملاحظة ولا يتناسب معها تحليل المحتوى او الاستقصاء بالعينية. كما ان بعض الابحاث تستوجب المسح الشامل لمجتمع ما قليل العدد، يعلق الباحث فيه أهمية كبيرة على ميزة كل فرد منه.

وسوف نعرض فيما يلي لأبرز الوسائل والأدوات المستخدمة في جمع المعطيات ومميزات كل منها:

١ ـ المسح الاجتماعي Social Survey:

إنه احد الطرق العلمية المعينة على كشف العلاقات الناتجة عن تداخل عدد من المتغيرات، مما يستوجب تقصّي الحقائق عنها بإجراء مسح شامل للمجتمع المستهدف بالبحث او بالدراسة، ويطلق عليه المسح العام عندما لا تُستثنى اي مفردة او وحدة من وحدات المجتمع. اما اذا حدث الاستثناء فيعني ذلك انه حدث التخصيص والتحديد الذي ينحصر في اختيار عينة من المجتمع. وهناك فرق بين المسح الشامل والعينة من حيث الأهداف والفلسفة.

ان اهداف دراسة المجتمع كله بدون استثناء أي وحدة اجتماعية منه، تعني الاعتراف بأثر المتغيرات على كل فرد وتعني ان هناك فروقاً فردية ينبغي التنبه لأثرها.

---

(١) صابر بو ضرغم: المرجع السابق، ص ٦٨ و٦٩.

اما فلسفة دراسة المجتمع كله فتعني عدم الاعتراف بالتمثيل، فلا مبرر لأن يمثل المجتمع بجزء منه وهو حاضر وقادر على اعطاء الحقيقة من دون وسيط. فالمجتمع حاضر وليس غائباً حتى يقبل بمن يمثله، وإن التبريرات التي تقول بصعوبة دراسة المجتمع عن طريق المسح الشامل استوجبت تمثيله بالعينة، لا تليق ولا تتلائم مع دراسة الانسان بقدر ما تتلائم مع دراسة الاشياء والجماد والحيوان[١].

وقد عُرِّف المسح الاجتماعي بأنه محاولة منظمة لتحليل وتأويل وتسجيل وجمع البيانات عن الوضع الراهن لنظام اجتماعي او لجماعة او لمنطقة او لعينة منهم سواء بإستخدام المقابلات او اي اداة اخرى من أدوات البحث.

المسح الاجتماعي في الخلاصة ليس منهجاً من مناهج العلوم، بل هو طريقة من طرق البحث الاجتماعي، يدرس ظاهرة اجتماعية او منطقة ما بأبعادها المختلفة، مع كل تشابكاتها وتشعباتها.

أما أنواع المسوح الاجتماعية فنذكر منها الآتي:

اولاً: من ناحية مجال الدراسة وهي نوعان:

أ ـ المسوح العامة: والتي تهتم بمسح الظاهرة او الموضوع بشكل شمولي، كمن يمسح الأرض ليقيم عليها بناء، وذلك بدراسة نوع التربة ومكوناتها ودرجة تحملها واهمية موقعها في المخطط العام، ومعرفة المعالجات السابقة إن وجدت والتوقعات المستقبلية لعمرها الزمني واهميتها الاقتصادية والاجتماعية. فالمسوح العامة تستهدف تغطية المعلومات من مختلف الجوانب فتهتم بالجانب التعليمي والصحي والسكني والانتاجي والخدمي كعوامل متداخلة في دراسة الموضوع.

ب ـ المسوح الخاصة: وهي التي تركز على جوانب محددة كبؤرة اهتمام، وتقتصر على جانب من الحياة الاجتماعية فترصده بكل دقة ووضوح وتشمل دائرة التركيز هذه، تبيان مجمل العوامل المتداخلة في الموضوع كالتعليم او الصحة او الاقتصاد او قطاع المرافق والخدمات.

ثانياً: من حيث المجال البشري وهي أيضاً نوعان:

أ ـ المسوح الشاملة وتستهدف دراسة كل مفردات المجتمع دون استثناء، وتسمى طريقة المسح الشامل والتي تمتاز بأهميتها العلمية في جمع المعلومات والبيانات واستخلاص النتائج وايجاد الحلول والمقترحات. وكلمة "شامل" في الدراسات الاجتماعية يقصد بها المجتمع المعني بالدراسة او البحث وحجمه، ولا يقصد به كل

---

(١) عقيل حسين عقيل: **فلسفة مناهج البحث العلمي**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص ٧٦.

مجتمع الدولة، بل مجتمع الدراسة. والذي يختلف حجمه باختلاف قدرة وامكانيات الباحث والفريق المساعد له.

ب ـ **المسح بالعينة**: وهو الذي يحدد حجم مجتمع معين وفق اختيارات منهجية لأنواع العينات بهدف الوصول الى اختيار تقل فيه نسب الاخطاء والتحيّز قدر الامكان.

ويمكن تقديم تصنيف آخر لأنواع البحوث يعتمد على عدة محاور منها:

١ ـ **المكان**: كالمسوح الريفية او المدينية او الزراعية او الصناعية او السياحية او الأثرية.

٢ ـ **الزمان**: مثل قياس أبعاد ظاهرة قبل وبعد التغيير الاجتماعي الحادث في مجتمع معين.

٣ ـ **حسب الشمول**: كأن يكون المسح لظاهرة واحدة، او لعدة ظواهر اجتماعية في مجتمع واحد، او مسح لظاهرة اجتماعية تمتد عبر عدة مجتمعات.

٤ ـ **حسب الأهداف** المراد تحقيقها في المسح الاجتماعي، وقد تستهدف دراسة التعليم لمعرفة مدى مواءمته لخطة التنمية، او دراسة الواقع الصناعي وتركزه المناطقي.

اما خطوات المسح الاجتماعي فهي تتطلب:

اولاً: رسم خطة المسح وتشمل تحديد الغرض منه، ثم تنظيم فريق البحث وجامعي البيانات وتدريبهم، وتحديد المنطقة التي سيجري عليها المسح وتقسيمها الى مربعات يوزع عليها فريق العمل، إعداد جداول العمل والميزانية، وتهيئة المجتمع للتجاوب مع عملية المسح.

ثانياً: تحديد وسائل جمع البيانات، فهناك اكثر من وسيلة منها الملاحظة والمقابلة والاستمارة، وكشف الاستبيان، والوثائق الرسمية... ثم جمع وتدقيق البيانات ومراجعتها بعد عودة فريق العمل من الميدان مباشرة للتأكد من صحتها. والتدقيق يتم على مرحلتين، تدقيق ميداني يتم أثناء جمع المعلومات في الحقل الميداني، وتدقيق مكتبي يتم بعد العودة من الميدان.

ثالثاً: تصنيف البيانات، ويتم ذلك بعد تبويبها بشكل دقيق وتسجيلها بطريقة منتظمة وكاملة وقابلة للتبويب والترميز والجدولة، إضافة الى مراعاة تكاملها وعدم تناقض المعلومات مع بعضها.

رابعاً: تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

المسوح الاجتماعية عموماً قليلة في علم الاجتماع، الا اذا كان المجتمع المقصود بالدراسة قليل العدد. وهي عملية مكلفة تتطلب الكثير من الجهد والمال كما تتطلب

تحضيراً كبيراً ابتداء من الاعداد والتحضير الى التنفيذ ومن ثم التحليل واستخلاص النتائج. وهذه الوسيلة تستعمل كقاعدة للتخطيط والانماء الشامل في كافة البلدان، وتصبح بحد ذاتها منجماً غنياً بالمعطيات. لكن في الغالب يعجز عنها الأفراد وتلجأ اليها الحكومات والمنظمات الرسمية والدولية. لذلك تستخدم العينة في تنفيذ جمع البيانات.

العينة وكيفية اختيارها

لم تعد البحوث الميدانية المعاصرة تعتمد على طريقة المسح الشامل، بل اصبحت تعتمد على عينات مختارة من مجتمع البحث Sample. والبحث او التحقيق الاجتماعي من خلال العينة اصبح من أهم التقنيات المستعملة في معرفة الواقع الاجتماعي. واستعمالها شائع في علم الاجتماع وعلم السكان، وهي تهدف الى الحصول على معلومات ومعطيات عن طريق تمثيل الكل بالجزء، وهي تؤدي في اغلب الاحيان الى إظهار معطيات يمكن استغلالها وتكميمها مباشرة.

وطريقة العينات Sampling method لا تدرس جميع وحدات مجتمع البحث، بل هي تدرس جزءاً صغيراً من مجتمع البحث بعد اختياره اختياراً منظماً او عشوائياً، على ان تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث احصائيا. ومن الطبيعي ان تكون دراسة العينة أسهل وأيسر بكثير من دراسة مجتمع البحث بكاملة. فمقابلة عينة من مجتمع البحث تتميز بأنها توفر جملة من الأهداف والمميزات أهمها:

- السرعة في مقابلة وحدات العينة.
- توفير الوقت.
- توفير الجهود البشرية والامكانيات المادية.
- النتائج التي يتم الحصول عليها تكون دقيقة ومتشعبة وشاملة ويمكن تعميمها على مجتمع البحث.

وتستخدم العينة لتأمين ثلاثة أصناف من المعطيات:

١ - الوقائع التي تعود للأفراد (كالعمر ودرجة الثقافة والدخل) او التي تعود لبيئتهم (كالسكن والعلاقات العائلية والعمل) او التي تعود لتصرفهم في الظاهر او الذي يقرّون به.

٢ - الآراء وما يتبعها من مستويات الإعلام والإستقصاء وكل ما يمكن تسميته بالمعطيات الفردية الشخصية.

٣ ـ المواقف وكل ما يدفع الفرد الى التصرف أو العمل.

وطريقة العينات تُستعمل فيها وسائل وادوات متعددة للحصول على المعلومات والمعطيات، وذلك طبعاً يعود الى ما يفرضه البحث نفسه والفرضيات التي يسعى الى اختبارها. فطريقة العينات يمكن ان يستخدم فيها تقنيات المقابلة او الملاحظة، كما قد تطبق في اختيار المواد الوثائقية او الاعلامية او حتى التاريخية، والتي تحتوي على معلومات تخدم غرض البحث كما قد تستخدم "الاستمارة". وكل هذه التقنيات شائعة ومستخدمة في الابحاث السوسيولوجية. ولكن قبل الحديث عن هذه الادوات والتقنيات، كيف يتم اختيار العينة وما هي حدودها ومحاذير استعمالها وما هي أنواعها؟

يتطلب تصميم العينات الانتباه الى عدة مسائل تتعلق بأطرها ووحداتها وحجومها وأنواعها والمنطقة او المناطق التي تنتقى منها، اضافة الى تحديد درجة تمثيلها لمجتمع البحث الذي اختيرت منه والأخطاء المعيارية الداخلة فيها.

وتصميم العينة يعتمد على موضوع البحث الذي يزمع الباحث القيام به، وهو يعتمد على درجة دقة المعلومات التي يريد تحقيقها في بحثه، اضافة الى اعتماده على طبيعة مجتمع البحث، هل هو متجانس او غير متجانس في الصفات الديموغرافية والاجتماعية والمادية والحضارية التي يهتم بها البحث؟ هل مجتمع البحث كبير ام صغير الحجم؟ ويعتمد اخيراً على الامكانيات المادية والبشرية والزمنية المتيسرة للباحث[١]. وبعد اتخاذ التدابير المتعلقة بتصميم العينة الاحصائية، يقوم الباحث بتصميم الورقة الاستبيانية (الاستمارة) Questionnaire construction، وهذه المرحلة مهمة لأن بناء الاستمارة يمثل بناء لحلقة الوصل بين الباحث The Researcher والمبحوث The Client. والمقابلة بينهما تدور حول الاسئلة المفتوحة او المغلقة، المطروحة في ورقة الاستبيان، والتي تستهدف جمع المعطيات والمعلومات ذات الفائدة للبحث.

ويجب التنبه دائماً الى ان اختيار العينة عمل علمي يتطلب معرفة بعلم الاحصاء الذي يقدر درجة تمثيلها وأخطاء اختيارها. ومبدأ تمثيل العينة للمجتمع او الفئة التي يستهدفها البحث هو مبدأ ذو طبيعة احصائية يتعلق مباشرة بحجم العينة وكيفية اختيارها. إن تقنية العينة ترتكز على النظرية الاحصائية للاحتمالات Probability وخاصة على قانون الاعداد الكبرى، والمقصود بها اختيار من بين مجموعة محددة من الوحدات الاحصائية عدداً نرى فيه كل الخصائص التي نتوسم توافرها في المجتمع الأم. وكذلك

---

(١) إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص ٥٠.

الحال في دراسة أية خاصية معينة (كالعمر والقامة ولون الشعر . . .) بحيث تقترب العينة ما أمكن من احتمال تمثيلها للمجموع. اما قانون الاعداد الكبرى فهو يفسِّر الشروط التي يجب توفرها ليصبح بالامكان تحقيق التمثيل. والمسألة الدائمة التي يطرحها الباحث عند محاولة بناء العينة تتلخص بالسؤال: كم يجب عليه الاختيار من افراد حتى تصبح عينة البحث ممثلة؟ ولتجنب أي خطأ في الاختيار، على الباحث ان يعمل بشكل علمي. فإذا استطاع الاجابة على السؤال عن طريق الاحصاء فإن حساب حجم العينة يرتكز عادة على حل مسألة مجال الثقة Intervalle de confiance الموجود في مختلف الكتب الاحصائية. الا انه يتوجب ألا تقل العينة عن ثلاثين مفردة او وحدة، كما ان العينة لا تتحدد، الا فيما ندر، انطلاقاً من ميزة واحدة للسكان، بل يجب حساب حجمها بالنسبة للخصائص المتعددة والمتتابعة للسكان.

وفي هذه الحالة يختار للعينة اكبر الاحجام التي يصل اليها من الحسابات. في كل الاحوال مسألة حجم العينة يمكن ان تحل بشكل علمي آخر، ليس بالضرورة عن طريق النظريات الاحصائية فقط، ففي بعض الحالات يعرف علماء الاجتماع والباحثون عن طريق التجربة أحجام العينات الضرورية لمعالجة عدد من أصناف المسائل[1].

العينة وأنواعها:

اما انواع العينات Types of samples فهي تقسم الى قسمين أساسيين هما: العينة القصدية أو العمدية Purposive sample والعينة العشوائية Random sample.

أ ـ **العينة العمدية او القصدية** هي النموذج المختار من السكان بطريقة مقصودة ومتعمدة، اي بطريقة لا تعطي جميع وحدات السكان او مجتمع البحث فرصة متساوية للاختيار. لذلك تسمى احياناً العينة بالخبرة، فالباحث يحدد حجم العينة ويطلب من المقابل Interviewer إختيار وحداتها بالطريقة والاسلوب الذي يلائمه. لذلك يأتي الاختيار معتمداً على أفكار وآراء وذوق ومصلحة المقابل، الذي من الطبيعي أن يعمد الى اختيار القريبين منه او الذين يرتاح اليهم او تنطبق آراءهم وقيمهم وأدوارهم الاجتماعية مع آرائه وقيمه وأدواره. لكن هؤلاء قد لا يُمثلون السكان في الكثير من الخصائص التي يهتم بها البحث. وهنا تكون العينة المختارة متحيزة وغير أمينة ولا يمكن الاعتماد عليها في عملية التعميم لأنها غير ممثلة لمجتمع البحث تمثيلاً أميناً وصادقاً. وعليه فإن نتائجها البحثية والعلمية لا تتمتع بالموضوعية اللازمة في البحث

---

(١) صابر بو ضرغم، المرجع السابق، ص ٧٧.

العلمي. أما ايجابياتها فهي كثيرة، منها قدرتها على إعطاء معلومات وأدلة كافية عن طبيعة مجتمع البحث وعدم احتياجها لاجراء عمليات التحليل الاحصائي المعقدة التي تعتمدها العينات العشوائية.

ب ـ **أما العينة العشوائية** Random sample فهي النموذج الذي يعتمد الاختيار بالطريقة العشوائية وهي غالباً ما تكون ممثلة لمجتمع البحث وعاكسة للحقائق والمعطيات، وتعطي فرصة متكافئة ومتساوية لجميع الوحدات السكانية لكي تكون ضمن العينة المطلوب دراستها وتحليلها، فيها تلعب الصدفة دوراً في الاختيار. وعملية الاختيار تتم من خلال طريقتين: **الأولى** تقليدية، وهي تتلخص بوضع جميع اسماء مجتمع البحث على أوراق صغيرة، كل ورقة تحمل اسماً من إسماء مجتمع البحث. وتوضع هذه الأوراق في صندوق، ثم يتم دمجها وخلطها جيداً، وبعدها يختار الباحث عدداً منها بالطريقة العشوائية. والعدد المختار يكون العينة العشوائية التي يهتم الباحث بدراستها دراسة علمية.

اما الطريقة **الثانية** فتسمى العينة المنتظمة Systematic sample لأنها تعتمد طريقة العدد العشوائي Random number method وهي تحتاج الى قائمة مفصلة تضم اسماء مجتمع البحث مرقمة بشكل تسلسلي وتصاعدي مثلاً يبدأ الرقم من (١) وينتهي بالرقم (٢٠,٠٠٠) والباحث يريد إختيار عينة تمثل (٥٪) من مجتمع البحث، فيكون بذلك عدد وحدات العينة (١٠٠٠) والاختيار في هذه الحالة يكون بتحديد الرقم العشوائي المناسب وتحديد مسافة الاختيار. وتحديد الرقم العشوائي لا يشكل مشكلة بالنسبة للباحث، فقد يختار مثلاً الرقم (٧)، لكن عليه بعد ذلك ان يحدد مسافة الاختيار، وهي عملية تتم وفق المعادلة الاحصائية التالية:

$$\text{مسافة الاختيار} = \frac{\text{حجم العينة}}{\text{حجم مجتمع البحث}} = \frac{١٠٠٠}{٢٠,٠٠٠} = \frac{١}{٢٠}$$

وهكذا فإن مسافة الاختيار هي ٢٠ أي ان كل شخص في العينة يمثل ٢٠ شخصاً في مجتمع البحث. ولأن الباحث قد اختار الرقم العشوائي (٧) فإن وحدات العينة المختارة تكون وفق الترتيب التالي: ٧ ـ ٢٧ ـ ٤٧ ـ ٦٧ ـ ٨٧ ـ ١٠٧ ـ ١٢٧ ـ ١٤٧ ـ ١٦٧ ...... وهكذا الى ان يتم اختيار (١٠٠٠) رقم من مجموع الـ(٢٠,٠٠٠) رقم الموجودة في قائمة مجتمع البحث. وبعد تحديد أسمائهم يفتش الباحث عن عناوينهم لغرض مقابلتهم مقابلة ميدانية مباشرة او بريدية. وفي حالة تعذر مقابلة احدهم، فيمكن

مقابلة الاسم الذي يأتي بعده في العينة[1]. في كل الأحوال هناك عدة طرق في اختيار العينة العشوائية ومنها استخدام الجدول العشوائي الموجود في نهاية كل كتاب يتعلق بالمنهج الإحصائي.

ومن سلبيات العدد العشوائي ان الباحث قد لا يستطيع الحصول على اطار العينة، اي لائحة الاسماء، وفي حالة الحصول عليه، قد يكون غير مكتمل، وبالتالي غير شامل وغير حديث. كذلك فالعينة العشوائية تكلف الباحث نفقات عالية تفوق استعماله العينة المنتظمة او المحددة.

لا يقتصر توزيع العينات على نوعين، عشوائية وعمدية، فهناك عينات متعددة الاشكال تندرج في إطار هذا التقسيم الثنائي للعينات، كل منها يناسب غرضاً معيناً واستعمالاً يسهّل تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته، ومنها:

١ ـ **العينة الطبقية** Stratified Sample/ Échantillon Stratifié

وقد تتداخل أنواع العينات (العشوائية والمنتظمة) في اختيار العينة الطبقية بعد تحديد التصنيفات الأساسية لها. ويقصد بالعينة الطبقية تلك التي تعتمد المستوى الاقتصادي للطبقات الاجتماعية اساساً لها وتختلف عن العينة الحصصية النسبية او الفئوية التي تعتمد على التصنيف المهني او الحرفي او الوظيفي.

يمكن للباحث بعد تحديد عينته الطبقية ان ينتقي اختياراته من الطبقات المستهدفة بالدراسة، بطرق الاختيار العشوائي او المنتظم او العمدي وذلك بعد تحديد حجم العينة. مثال: لو افترضنا أن:

حجم المجتمع ٦٠٠٠ اسرة

ونسبة العينة ١٠٪

يكون حجم العينة ٦٠٠ أسرة.

ويتكون هذا المجتمع من ثلاث طبقات هي:

أ ـ الاغنياء ويمثلون ٢٠٪ وهي تساوي ١٢٠٠ أسرة / وحجم العينة فيها ١٢٠ أسرة.

ب ـ الطبقة الوسطى ويمثلون ٤٠٪ وهي تساوي ٢٤٠٠ أسرة / وحجم العينة فيها ٢٤٠ أسرة.

ج ـ ذوو الدخل المحدود ويمثلون ٤٠٪ وهي تساوي ٢٤٠٠ أسرة / وحجم العينة فيها ٢٤٠ أسرة.

---

(١) Moser, C. A: *Survey Methods in Social Investigation*, London, Heinemann, 1967, p. 76.

وعليه يمكن أن يكون الاختيار لكل نسبة بالطرق العشوائية او المنتظمة او العمدية أو الفئوية.

عيوب هذه الطريقة ان المجتمع قد ينقسم الى طبقات لكن الفصل بينها أثناء البحث قد لا يكون دقيقاً، لأن نهاية الطبقة الأولى قد تتداخل مع بداية الثانية، ونهاية الطبقة الثانية قد تتداخل مع بداية الثالثة. أي ان الفرز بينها مسألة صعبة.

٢ ـ **العينة الحصصية أو النسبية**: Échantillon sur quota/ Sample quota، وفيها يشكل الباحث نموذجاً مختصراً للمجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار لعدد محدود من الخصائص الرئيسية (عملياً ليس اكثر من خمس خصائص). وينبغي ان يراعي الباحث الفئات المكونة للمجتمع ونسب وجودها فيه. فمثلاً في مجتمع مؤلف من (١٠,٠٠٠) شخص، نجد (٢٠٠٠) امرأة عاملة و(٣٠٠٠) امرأة غير عاملة و(٢٥٠٠) رجل عامل يدوي و(٢٠٠٠) رجل موظف و(٥٠٠) رجل غير عامل. في عينة مؤلفة من ٥٠٠ شخص من هذه المدينة يجب ان تحتوي على:

$$\frac{٢٠٠٠ \times ٥٠٠}{١٠٠٠٠} = ١٠٠ \text{ امرأة عاملة}$$

$$\frac{٣٠٠٠ \times ٥٠٠}{١٠٠٠٠} = ١٥٠ \text{ امرأة غير عاملة}$$

$$\frac{٢٥٠٠ \times ٥٠٠}{١٠٠٠٠} = ١٢٥ \text{ رجلاً عاملاً يدوياً}$$

وهكذا تتابع ليتم اختيار نسب كل فئة. ويمكن اختيار العينة بطريقة عشوائية او منتظمة او عمدية.

من عيوب هذه العينة، ان المجتمع قد ينقسم مثلاً الى فئات حسب المهن والحرف والوظائف الخدمية، الا ان تحديد نسبها بشكل دقيق أمر غير متيسّر دائماً. كما أن عمل الافراد قد يزدوج ويتداخل، فقد يكون بعض المدرسين يمارسون اكثر من مهنة او حرفة.

٣ ـ **العينة المكانية** Échantillon aréolaire/ Area Sample: وهي العينة التي يتم اختيارها حسب التقسيم الجغرافي نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية المستهدفة بالبحث او نتيجة لكبر حجم المجتمع وتعدد اماكن تجمعاته وتفرعاته. فإذا اختار الباحث التوزيع الجغرافي الرسمي للبنان حسب المحافظات والاقضية، فبإمكان الباحث اختيار بعض الأقضية بشكل عشوائي (خمسة أقضية مثلاً). ثم بإمكانه اختيار بعض البلدات والمدن

عشوائياً داخل هذه الاقضية الخمسة وبشكل عشوائي أيضاً.

من عيوب هذه العينة ان أحجام التجمعات قد لا تتساوى وبالتالي قد تختلف النسب الممثلة لكل تقسيم، كذلك هي تحتاج الى جهد ووقت اكثر وتكاليف اكبر، فضلاً عن امكانية ان لا تتوافر وحدة البحث في الاختيار لاختلاف طبيعة التقسيمات المدنية عن الريفية او القروية. وإذا اعتمد الباحث الشارع كوحدة بحث فإنه قد لا يجد هذه التقسيم في القرى الريفية.

٤ ـ العينة العنقودية Cluster Sample/ Échantillon par grappes:

في هذا النوع من العينات لا تشكل العينة من وحدات فردية فقط، بل من مجموعات او عناقيد من الوحدات المتجاورة ويتوجه التحقيق او الاستقصاء الى مجموعات (عناقيد بشرية)، يتم الإختيار منها بعدئذ على قاعدة عشوائية. تصلح هذه العينة في الحالات التي تكون هذه العناقيد البشرية موحدة الصفات فيما بينها (مثلاً تجار الأحذية في السوق، تجار الألبسة الرجالية، تجار المجوهرات. . .)

٥ ـ العينة المتدرجة Multi Degree Sample/ Échantillon à plusieurs degrés:

وفيها تستعمل بشكل متتابع عدة تقنيات. مثلاً عند اختيار عينة مكانية في مدينة ما، يختار من كل حي افراداً للاستقصاء من طريق القرعة، فلا يسأل بذلك السكان كافة. ويمكن استعمال هذا النوع من العينات انطلاقاً من عينة عنقودية. وكلاهما يمكن استخدامه في أبحاث محددة وفي مجتمعات بحثية غير متجانسة. ومن عيوبها انه لا يمكن تحديد أول العنقود من آخره بدقة إحصائية، كذلك فاختيار الاحياء من مدن محددة، ثم اختيار أفراد من هذه الاحياء بطريقة عشوائية قد لا يعبر عن الحقيقة التمثيلية للمجتمع، الذي يتألف أعضاؤه من سكان مختلفين طبقياً وفئوياً وثقافياً. . .

٦ ـ عينة الكرة الثلجية المتدحرجة Snowball Sample/ Échantillon boule de neige:

وفيها ينطلق الباحث من عينة تضم عدداً مختصراً من الأفراد، يضم اليهم اشخاص يصرحون انهم على علاقة بهم، ثم يصار الى اتخاذ الاضافة نفسها مع الجدد حتى تستكمل العينة على طريقة كرة الثلج. وهذا النوع من العينات قليل الاستعمال، لكنه اقتصادي، والخطر من اعتماده يكمن في ادخال عدد مرتفع من المتاعب في التجريب، لأن النمط الذي تتحدد به العلاقات ما بين الافراد لا يكون موضوعياً ابداً.

٧ ـ العينة المتعددة المراحل Multiple Stage Sample/ Échantillon à plusieurs phases:

وفيها يزاوج الباحث بين عدة استقصاءات متتابعة. مثلاً تؤخذ اولاً عينة كبيرة من السكان يجري عليها تحقيق سريع (المرحلة الأولى)، ثم من ضمن هذه العينة تختار عينة أصغر تطبق في دراستها تحقيقات أعمق من الأولى (مرحلة ثانية). وهذا النوع من العينات يطبق عندما لا يملك الباحث قائمة بالافراد الذين يؤلفون مجتمعاً للدراسة، والذي تستدعي دراسته وتتطلب عينة واسعة لتغطي وحدات اخرى نملك عنها قائمة ما.

والعينة المراحلية تكون ايضاً على درجات، مثلاً في حال دراسة عينة من العمال الأجانب:

المرحلة الأولى: اختيار بالقرعة لأكبر عدد من مساكن حي ما يسكن فيه عمال أغراب.

المرحلة الثانية: انطلاقاً من هذه القائمة تسحب بالقرعة عينة مختصرة مؤلفة من العمال الاجانب حيث يصار الى التوجه ليهم بالاستقصاء[1].

نخلص الى ان اهم ما يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار في اختيار العينة هو التالي:

- طبيعة المعطيات المطلوبة للبحث والتي يمكنها ان تساعد على اختبار فرضياته.
- طبيعة المعلومات المتوافرة عن مجتمع البحث.
- درجة تجانس المجتمع المدروس.
- الامكانيات المادية والبشرية.

يبقى ان مهارة الباحث تتجلى في اختياره لنوع العينات المناسبة لبحثه، وحجم هذه العينات بما يراعي الخصائص الرئيسية للمجتمع المدروس بحيث تكون العينة ممثلة قدر الامكان. وتتصف العينات العشوائية بأنها إحتمالية Probability لأنها تعطي جميع الأفراد في المجتمع فرصة الدخول الى العينة، في حين أن العينة القصدية غير إحتمالية Non-probability وفيها يتحكم الباحث باختيار عينته، لذلك هي لا تمثل درجة عالية من الثقة.

الاستمارة والاستبيان Questionnaire

يعتبر الاستبيان احد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها. ويعتمد الاستبيان على استنطاق الناس المستهدفين بالبحث من أجل الحصول على اجاباتهم عن الموضوع والتي يتوقع الباحث أنها مفيدة لبحثه وتساعده بالتالي على اختبار فرضياته.

---

(١) صابر بو ضرغم، المرجع السابق، ص ٨١.

والاستبيان نوعان: مباشر، وغير المباشر. المباشر وهو الذي يوزع باليد مباشرة من الباحث، او الفريق المساعد له، بحيث تتم تعبئة الاستمارة مباشرة من قبل المبحوثين، ويتم توضيح أي استفسار او أي التباس يعترض المبحوثين. وميزات الاستبيان المباشر أن نسبة مردوده عالية والمفقود منه قليل، ويجعل الباحث متأكداً من ان المبحوث هو الذي يجيب على الاستمارة، انه ايضاً قليل الكلفة ويساعد على استجلاء معلومات حساسة نتيجة لعدم كتابة الأسم على الاستمارة. أما سلبياته فأولها انه لا يصلح مع الذين لا يجيدون القراءة والكتابة، كما انه قد لا يتضمن اجابات صادقة من المبحوثين، او قد تكون غير واضحة وملتبسة، كما أن كثرة الأسئلة تبعث على الملل في نفوس المبحوثين.

اما الاستبيان غير المباشر وهو الذي يتم توزيعه عن طريق وسائل الاتصال التالية:

أ ـ **البريد المرسل**: حيث ترسل إستمارة الاسئلة الى عناوين محددة، لكن تتم الاجابة عليها وإعادتها أيضاً عن طريق البريد. من إيجابيات هذه الوسيلة أنها تعطي وقتاً كافياً للمبحوثين للاجابة على الأسئلة، انها تمكن الباحث من إجراء دراسات واسعة جغرافياً. أما عيوبها فأولها يتمثّل بقلة العائد منها، وان بعض من تصله الرسائل قد لا يجيد القراءة والكتابة، عدم استيعاب البعض للمفاهيم والعبارات، ان المبحوث قد يستعين بآخرين للاجابة على اسئلة الاستمارة وبالتالي لا يمكن التأكد من صدق الاستجابات ولا يتمكن الباحث من إستقراء ردود افعال المبحوثين.

ب ـ **الهاتف**: ومن خلاله يتم الاتصال بالمبحوثين في أماكنهم وعلى انفراد بواسطة الهاتف. ومن ميزات هذه الوسيلة انها تعطي فرصة للمبحوث بأن يستفسر عن أي إلتباس أو غموض، تلتقي هذه الوسيلة مع وسيلة المقابلة غير المباشرة. اما عيوب هذه الوسيلة فأولها أننا لا نستطيع التأكد من أن المجيب على الاتصال هو نفس الشخص او منتحل لشخصيته، قد يكون وقت الاتصال غير مناسب للمبحوث، قد يشك المبحوث في مصداقية الباحث، كما ان هذه الوسيلة تحرم من لا يملك هاتفاً من فرصة الدخول في العينة. وينطبق هذا الأمر على الاستفتاءات التي تحصل عبر الهاتف الخليوي.

ج ـ **الصحف والمجلات**: ومن خلالها يتم طبع استمارة الاستبيان في احدى الصحف او المجلات بحيث تكون في متناول الجميع لدراسة واستطلاع الرأي العام. وتتداخل وسيلة البريد مع هذه الوسيلة في بعض الجوانب. وبالتالي فإن الميزات والعيوب في بعض جوانبها لاحقة ايضاً لهذا الاسلوب. الا ان الميزات الاضافية تنحصر في انه سريع التوزيع والانتشار ويختصر الوقت والجهد وليس مكلفاً كثيراً. اما عيوبه فتتمثل في ان الصحف والمجلات قد لا توزع في كل المناطق وبالتالي لا تفيد في

اجراء بحوث عامة، وليس كل أفراد المجتمع قادرين على القراءة والكتابة، وليسوا كلهم متابعين للصحف والمجلات.

د ـ الاذاعة والتلفزيون: هذا النوع من الاستبيانات تقوم بها الدول والشركات التي تود استطلاع الرأي العام. ومع ان هاتين الوسيلتين واسعتا الانتشار، إلاّ انه يؤخذ عليها ان اوقات عرض الاستبيان قد لا تكون مناسبة حتى وان عرض في أوقات مختلفة.

تصميم الاستمارة Questionnaire construction

اما الاستمارة وصياغة الاسئلة فهي الأداة الاساسية لعملية الاستبيان وهي المحطة التي تلي تحديد واختيار العينة. ان تصميم الاستمارة مسألة بمنتهى الأهمية، فعليها يتوقف تجميع المعطيات والمعلومات والوقائع. ويتحتم في مرحلة إعداد الاستمارة:

- اختيار المتغيرات انطلاقاً من حاجة البحث وفرضياته.
- اختيار المؤشرات وتحديدها بشكل واضح من بين المتغيرات.
- صياغة الاسئلة بحيث تمثل الاجابات أدلة على وجود المؤشرات.
- توزيع الأسئلة وتركيزها على محاور وفصول أو عناوين البحث الرئيسية والفرعية.

والاستمارة تحوي عادة مجموعة اسئلة بعضها مفتوح وبعضها مغلق، وبعضها يتعلق بالحقائق وبعضها الآخر يتعلق بالآراء والمواقف، وبعضها عام وبعضها متخصص. فهي وسيلة علمية تساعد على جمع الحقائق والمعلومات عن المبحوثين خلال عملية المقابلة. وهي الوسيلة التي تفرض على الباحث التقيد بموضوع البحث وتمنعه من الاستطراد والخروج عن الموضوع. وبدون استمارات الاستبيان لا يستطيع الباحث او المُستَبْيِن جمع المادة العلمية من الحقل الاجتماعي، ولا يستطيع التقيد بالمواضيع الاساسية لبحثه، ولا يستطيع طرح اسئلة بصورة متكاملة ومنسقة ومتشابهة وموضوعية ومحصورة في إطار ثابت على الجميع.

يجب التذكر دائماً ان جميع الأسئلة يجب ان تدور حول موضوع الدراسة، ويجب أن تتوالى حزمة الأسئلة المترابطة مع كل محور او عنوان رئيسي في البحث.

تقسم الاستمارة الاستبيانية الى ثلاثة أبواب رئيسية. الباب الأول يجب ان يحمل على الصفحة الأولى معلومات عن الجهة التي تقوم بإجراء البحث، ثم يذكر عنوان البحث، يليها اسم الباحث او مجموعة الباحثين المشرفين على البحث، ثم يحدد في نهاية زاوية الصفحة تاريخ اجراء المقابلة واسم المقابل. ويمكن ان ندون على الصفحة

الأولى ايضاً العبارة التالية: «إن المعلومات التي تزودنا بها لن يطلع عليها اي شخص او جهة ولن تستخدم الا في اغراض هذا البحث العلمي مهما كانت الأحوال». مثل هذه الملاحظة يمكن ان تشجع المبحوث على التخلص من بعض التردد والقلق.

اما الباب الثاني من الاستمارة الاستبيانية، فيدور حول جمع المعلومات العامة او الشخصية المتعلقة بالمبحوث (عمره ـ جنسه ـ مهنته ـ دخله الشهري ـ مستواه العلمي ـ ديانته ـ عدد أفراد اسرته ـ خلفيته الاجتماعية ـ منطقته السكنية، حالته الزوجية ـ ميوله واتجاهاته...).

اما الباب الثالث فيتعلق بالأسئلة المتخصصة التي يدور البحث حولها. فإذا كان البحث يدور حول مشكلات المرأة العاملة، فيجب ان تغطي الأسئلة المحاور الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعائلية والمهنية، وقياس الآراء والمواقف والاتجاهات مع الاختيار الدقيق للأسئلة المغلقة التي لا تعطي المجال للمبحوث بالاجابة على السؤال كما يشاء، او الاسئلة المفتوحة التي تعطيه الحرية الكافية بتحديد اجاباته حسب مشيئته وافكاره وميوله.

● مثال عن الاسئلة المتعلقة بالحقائق Factual questions:

ـ كم ساعة تعمل في اليوم؟ كم ساعة تشاهد التلفزيون؟

● مثال عن الأسئلة المتعلقة بالآراء والميول Opinion questions.

ـ هل تؤمن بالصداقة بين الجنسين؟ هل تعتقد بوجود مخلوقات غير مرئية؟ هل تصدق قراءة الفنجان والابراج؟...

● وهناك الأسئلة المفتوحة Open-ended questions مثل: ما هي المشكلات التي تعاني منها في العمل؟ أو في الدراسة؟ او في المنزل؟ الاجابة على مثل هذه لأسئلة حرّة ومفتوحة ويمكن للمبحوث ان يختار الصيغة الملائمة له.

● وهناك الأسئلة المغلقة Closed-ended questions مثل: ما هي طبيعة المشكلات التي تعترضك في العمل: مادية معنوية الأثنين معاً؟

● وهناك الأسئلة المغلقة والمفتوحة Multiple choice questionnaires بنفس الوقت. مثل: اذا كانت المشكلات التي تعترضك في العمل مادية، فهل لها علاقة بالراتب بالمكافآت بعدد ساعات العمل بأمور أخرى حدد؟...

ـ ما هي وسائل الترفية المفضلة لديك؟ رياضية فنية فردية، جماعية وسائل اخرى حدد...

في حالة الأسئلة المفتوحة للمبحوث مطلق الحرية بذكر أي معلومات يعتقد أنها

متعلقة بالسؤال. ومن الطبيعي أن تختلف المعلومات التي يذكرها المبحوثون باختلاف تجاربهم وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية، وبالتالي يتطلب هذا الأمر من الباحث او المُسْتَبْيِن ان يسجل الاجابات كما هي. وفي حالة كانت الاجابة مفصّلة جداً او طويلة، فإنه يتوجب على الباحث اختيار المعلومات المهمة وتسجيلها على الورقة الاستبيانية بدقة وأمانة. ويستطيع الباحث تزويد المبحوث بالشروح والتفسيرات عن الأسئلة المطروحة عليه. الا ان مساوىء الأسئلة المفتوحة كثيرة، منها ان الباحث قد يجد صعوبة في تدوين جميع المعلومات، مما يجعله يختار بعضها ويهمل البعض الآخر، والتي يمكن ان تكون مهمة جداً للبحث. كذلك من الصعب فرز وترميز الأسئلة المفتوحة وإدخالها في جداول إحصائية عن طريق تكميمها.

اما الأسئلة المغلقة فيحدد فيها الباحث الاجابات المتوقعة مسبقاً. والمبحوث بعد قراءته للسؤال المغلق والتعرف على إجاباته المحددة يؤشر على الجواب المحدد له من قبل الباحث والذي ينسجم مع ميوله واتجاهاته. والاجابات المتوقعة او المفترضة التي يضعها الباحث يجب ان يراعي فيها ان تكون كاملة وشاملة بحيث يمكنها ان تغطي مواقف وافكار جميع المبحوثين مهما كانت خلفياتهم الاجتماعية والثقافية او السياسية والمهنية. ومن أهم فوائد الأسئلة المغلقة، سهولة الاجابة عليها وسهولة تبويب المعلومات وفرزها وتكميمها وتحويلها الى جداول احصائية. الأسئلة المغلقة تساعد البحث على ان يكون بحثاً علمياً تحليلياً بعيداً عن الوصف والخيال والانفعال الذي يصيب الابحاث التي لا تعتمد على الاسلوب العلمي في جمع وتصنيف وتحليل الحقائق الموضوعية. مع هذا يجب التنبه الى مساوئها، فهي تحدد إجابات المبحوث بالشكل الذي يريده الباحث. وهذه الاجابات قد يكون فيها الكثير من الايحاء، كما انها قد لا تعبِّر عن المواقف التي في ذهن المبحوث. وفي هذه الحالة ستكون نتائج البحث غير دقيقة، وغير معبِّرة عن الحقيقة والواقع. كذلك لا يستطيع المبحوث اعطاء الباحث معلومات مفصلة، وبالتالي لا تستطيع الأسئلة المغلقة كشف الخلفيات الذاتية والقيمية والسيكولوجية للأشخاص المبحوثين. لذلك لا تستخدم كثيراً في البحوث التي تتعلق بالآراء والمواقف، وفي هذه الحالة ينبغي مزج الأسئلة المفتوحة مع الأسئلة المغلقة لكي يمكن كشف حقيقة المواقف والاتجاهات للمبحوثين.

اما اسئلة الحقائق فالمبحوث لا يحتاج معها الى تفكير عميق وعقلاني للاجابة عليها كما هو الأمر حين يتعلق بأسئلة الآراء والمواقف. فهو إما يمتلك جهاز كمبيوتر او لا يمتلك. هذه الحقيقة البسيطة لا تحتاج الى جهد للاجابة عنها بدقة وأمانة. اما سؤال الآراء والمواقف فيتطلب مراجعة ذهنية وفكرية لمعتقداته وقناعاته تجاه مسألة

كالزواج المدني او تجاه أي موقف سياسي يطلب منه ابداء الرأي فيه.

صياغة سؤال الآراء والمواقف صعبة وتحتاج الى تأنّ وتفكير معمّق، فأي خطأ بصياغة السؤال قد يسبب انفعال المبحوث او وقوعه في ردة فعل. والاجابة على سؤال الآراء والمواقف تحتاج الى وقت من المبحوث للتأمل والتفكير ويتطلب منه جهداً مركزاً ليقدم إجابة مقنعة وعلمية. والفرق بين أسئلة المواقف والحقائق، ان الباحث يستطيع ان يشرح ويفسر السؤال للمبحوث اذا كان السؤال يتعلق بالحقائق. فإذا كان السؤال عن المستوى الثقافي، فمن حق الباحث توضيح المقصود بالمستوى الثقافي. بينما ليس من حق الباحث الشرح والتوضيح في سؤال الآراء والمواقف، لأن هذا قد يقود الى سوء فهم السؤال او الى الايحاء بجواب لا يتلاءم وحقيقة افكار وميول وإتجاهات المبحوث.

فالباحث حين يريد معرفة أفكار المبحوث إزاء الزواج المدني والطائفية السياسية، او العلمانية، او نظام تعدد الزوجات، او حتى مواقفه السياسية تجاه قضايا كاليمين واليسار والعولمة، فليس من حقه التعليق على هذا السؤال او تفسيره للمبحوث، على عكس اسئلة الحقائق التي تدور حول مواضيع محددة تتعلق بالجوانب العمرية والمهنية والثقافية والاجتماعية والسكنية والصحية، وهي مسائل لا تحتاج الى تفكير وتأمل ومراجعة ذهنية عميقة، كما الأمر في حالة اسئلة الآراء والمواقف التي اذا ما قام الباحث بشرحها او التعليق عليها امام المبحوث، فقد يؤدي شرحه الى تشويهها وزيادة غموضها او تغيير مضمونها مما يؤثّر على رأي المبحوثين[١].

لذلك ليس من حق الباحث التعليق او الشرح او التفسير على أسئلة المواقف والآراء حتى لا يتسبب بسوء الفهم او التحيز في الاجابة.

- صياغة الأسئلة وشروحها:

ان صياغة الأسئلة في الاستمارة الاستبيانية هي أيضاً محور رئيسي لنجاح البحث. فعليها يتوقف تجاوب المبحوثين وتقديمهم لاستجابات مفيدة للبحث. ولتحقيق ذلك يستلزم التقيد بعدد من الشروط العلمية منها:

١ - ان تبقى الأسئلة متعلقة بموضوع البحث ولا تخرج عن إطاره ومضامينه العلمية بأية صورة من الصور.

٢ - ان يكون عدد الاسئلة معقولاً ومشجعاً للمبحوث على التعاون. فلا تكون طويلة ومملة، ولا قصيرة او قاصرة عن إستخراج المعلومات المفيدة. إن تفرّع وتشعّب الاسئلة لا يشجع المبحوث، ويجلب التذمر.

---

(١) إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص ٨٢.

٣ ـ يجب ان تخلو الاستمارة من المصطلحات الفنية والمفاهيم المتخصصة.

٤ ـ ان تكون الأسئلة قصيرة، مركَّزة، وواضحة، وبعيدة عن الغموض والارتباك والتشويش.

٥ ـ ان تكون الأسئلة متسلسلة منطقياً، متصلة الواحدة بالاخرى بشكل نظامي وعقلاني.

٦ ـ ان تتميز الأسئلة بالحيادية والموضوعية والبعد عن الاستدراج للمبحوث بل وحتى البعد عن الايحاء له ولو بشكل غير مباشر للاجابة بإتجاه محدد.

الملاحظة والمشاهدة Observation and Watching

تعتبر الملاحظة والمشاهدة من الأدوات المهمّة في البحث العلمي. والملاحظة ليست هي المشاهدة مع انهما يتداخلان كثيراً. فالمشاهدة هي الوقوف عن كثب على الشيء المراد رؤيته لأنها مقتصرة على العين في مشاهدة الاشكال والافعال، وتمكّن الباحث من الوصف لما يشاهده. والملاحظة هي الربط بين المشاهد والمسموع، لأنها الاداة المستعملة لحاستي السمع والبصر، والعقل في وقت واحد. فيلاحظ الانسان بأذنيه كما يلاحظ بعينيه. لكنه لا يستطيع المشاهدة بحاسة السمع.

ان المشاهدة تحتوي على المعاينة بالعين للشيء، وذلك عن طريق تفحصه ككل، وكجزء بنظرة ناقدة. أي ان المعاينة بالمشاهدة تتم للأشكال والصور والاجسام وحركتها والتعرف على مكوناتها. اما المعاينة السماعية فهي لا تحدث للاشكال والصور، بل تهتم بالمسموع او المقروء، وهي الاداة القادرة على التمييز بين الصدق واللغو. فعن طريقها يتمكن الباحث من الاطلاع على العلاقات بين المواضيع وما يجري داخلها لأنها تتعلق كملاحظة بجوهر الاشياء، وتستند في ذلك على المنطق واللغة والفكر واستنباط القوانين. فالعين لا تشاهد الكلمات المنطوقة مع انها تشاهد المكتوبة بها، والأذن قادرة على ملاحظة المسموع وليست قادرة على مشاهدة المكتوب وملاحظة مضمونه.

يحتوي معنى الملاحظة اذن على المتابعة الواعية بالسمع والنظر، فإذا استمع الباحث بانتباه لحديث المبحوث فإنه يستطيع تتبع افكاره وإستيعاب مقاصده. واذا نظر الباحث بانتباه، يستطيع ان يلاحظ سلوكياته من خلال الحركة.

ان المشاهدة في حد ذاتها عابرة ومحدودة. اما الملاحظة فهي عميقة وواسعة، وتحتوي على الاستنتاج العقلي. وعليه قد تكون المشاهدة وسيلة مهمّة للملاحظة. ان المشاهدة تعتمد على ما تراه العين ولكن ليس كل ما تراه العين هو حقيقة، لأن الظاهر قد يختلف عن الباطن، ولذلك فالاعتماد على المشاهدة في القضايا العلمية، مسألة غير

يقينية. مما يستوجب استعمال وسيلة الملاحظة والمقابلة لتعميق الرؤية والتشخيص، وبالتالي العلاج الذي يمكّن الافراد من أداء واجبهم الاجتماعي وفق ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

ترتبط الملاحظة بالموضوع ولا تنفصل عنه، لأنها إذا انفصلت عنه تصبح غير علمية، وبدون معنى محدد لها. وهي ترتبط بالظرف الزماني والمكاني. الملابس تشاهد ويتم تمييزها، اما ما يدل على الذوق في اللباس ومراعاته للمكان والزمان فهو يلاحظ ولا يشاهد.

لا تقتصر الملاحظة على الصور والاشكال، بل تتعداها الى المعاني والالفاظ والآثار، وما يحاول ان يخفيه او يظهره المبحوث، وهذا لا يتحقق بالمشاهدة التي تقتصر على مشاهدة الصور. ان التناقض في الحديث، والتلعثم، والخجل، والتظاهر بالمحبة والانطواء والاكتئاب والتشاؤم ومحاولة انكار الانفعال والغضب واظهار الفرح، كل هذا لا يمكن مشاهدته ولكن من الممكن ملاحظته. وعليه ليس كل ما يُلاحظ يُشاهد بالضرورة. ولكن كل ما يُشاهد يمكن ان يُلاحظ. ان قوة العلاقات بين افراد الاسرة لا يمكن مشاهدتها ولكن بالامكان ملاحظتها. لذلك فالملاحظة من اكثر الادوات أهمية لاثبات الحقائق، لأنها تفسيرية بطبيعتها الى جانب كونها وصفية، فهي تعتمد على الحس والعقل وتنظر في الظاهر والكامن. أما المشاهدة فهي أداة استطلاعية تقتصر في الغالب على الوصف، اي ان المشاهدة تصف السلوك والملاحظة تفسره بنظرة اختبارية فاحصة وتصفه بوعي.

وتعتبر الملاحظة والمشاهدة احياناً بأنهما أداتين مهمّتين لوسيلة المقابلة. لأنه من خلال المقابلة يمكن مشاهدة المبحوث وتصرفاته ويمكن ملاحظة ردود أفعاله على الأسئلة المطروحة عليه. فمشاهدة الباحث للمبحوث وهو يبكي اثناء المقابلة مع حالة من الحالات الانحرافية، تمكنه من خلال الملاحظة من إثبات ان هذا البكاء ليس صادقاً على سبيل المثال، ولكنه لاستدرار عطف الباحث نتيجة الحيل الدفاعية للمبحوث، ومحاولته التأثير على الباحث من خلال التذاكي وتمييع الموضوع. كذلك فإن مشاهدة المتسولين وهم في ثياب رثة وبالية، قد لا تعكس بالضرورة حقيقة الفقر والحرمان الذي يعيشون فيه، إذا أخضعوا للملاحظة التي قد تظهر عكس ما توحي به ثيابهم. اذن الملاحظة والمشاهدة العلمية ليست عابرة ولا تتم بالصدفة، بل هي عملية مقصودة تحدث وفق خطة، وتتطلب انتباهاً ووعياً وتتابعاً وثيقاً، وتنطلق من موضوع محدد لتحقيق اهداف محددة.

أهمية الملاحظة والمشاهدة إذن، بالاضافة الى ما سبق، تتمثل في أنها:

١ ـ أنها تفيد في دراسة المبحوثين الذين قد لا يستجيبون للمقابلة او الاستبيان.
٢ ـ أنها تمكِّن الباحث من أن يكون شاهد عيان وفق خطّة علمية واضحة.
٣ ـ أنها تفيد في دراسة ديناميكية الأفراد والجماعات والمجتمعات.
٤ ـ أنها تفيد الملاحظة في الدراسات الكشفية والوصفية والتجريبية والتاريخية.
٥ ـ أنها تمكن الباحث من متابعة التغيرات السلوكية ورصدها ايجاباً او سلباً.

خطوات الملاحظة:

وهي تتحقق وفق خطة واضحة ومبرمجة تتمثل في:
١ـ تحديد موضوع الملاحظة واهدافها بشكل واضح.
٢ـ تحديد وحدة الملاحظة هل هي المدرسة؟ ام سلوك المدرسين والمدرسات واسلوب عطائهم في الصف؟ ام الطلاب وكيفية تفاعلهم مع الشرح؟

٣ ـ تحديد الظرف المناسب لاجراء الملاحظة والمشاهدة. لأن الموضوع الملاحظ يؤثر ويتأثر بالظرف الزماني والمكاني. لذلك يجب على الملاحظ ان يُجري الملاحظة والمقابلة في الظروف الطبيعية لها، حتى لا يحصل على معلومات متأثرة بظروف طارئة او خارجية.

٤ ـ تحديد نوع العلاقة المناسبة للموضوع والملاحظة. ذلك ان العلاقة بين الباحث والمبحوثين تنعكس على طبيعة السلوكيات وردود الافعال، وبالتالي على التنائج المتوخاة من الملاحظة. لذلك على الباحث ان يحدد نوع العلاقة التي يجب ان يقيمها مع المبحوثين بما يحسّن مهمته (علاقة صداقة ـ علاقة رسمية..).

٥ ـ تحديد كيفية واسلوب التسجيل، ذلك ان الملاحظات العلمية دقيقة وكثيرة ومتتابعة ومترابطة مع بعضها البعض، مما يستوجب تسجيلها حتى لا تضيع. والتسجيل مسألة فنية. فقد يكون أثناء حدوث الفعل او السلوك الملاحظ، او قد يوكن بعده. وقد يكون بعلم المبحوث او بغير علمه. ولعملية التسجيل أصول يجب مراعاتها كي لا ينغمس الباحث في تفسير ما يشاهده، وبالتالي يغرق في الشرح، فتفوته مجموعة ملاحظات من دون ان تسجل. ومن الأفضل ان يسجل الباحث ملاحظاته في وقتها حتى لا ينسى شيئاً، لكن من سلبيات هذا الأمر ان المبحوث قد يتخلى عن فطرته وطبيعته ليتصنّع سلوكاً او تعابير ليست من طبيعته[١].

(١) عقيل حسين عقيل، المرجع السابق، ص ١٧٣.

انواع الملاحظة:

تنقسم الملاحظة الى ثلاثة انواع رئيسية هي:

١ ـ **الملاحظة البسيطة** Simple observation، ومن خلالها يلاحظ الباحث بعض الظواهر المفترضة سلفاً كرد فعل المشترين للمعروضات، والعلاقات الانسانية بين الادارة والعمال ونشاطات العمال وقت العمل والراحة، ومرور مجموعة من الناس امام ملصق جداري، بدلاً من الاستجواب المباشر كما في حالة المقابلة. والهدف من الملاحظة البسيطة جمع وتصنيف وتحليل الحقائق والمعلومات التي يجمعها الباحث من الحقل الاجتماعي بعد فحصه وملاحظته وتحليل جوانبه المختلفة[١]. لكن هناك بعض الظواهر الاجتماعية لا يمكن مشاهدتها او ملاحظتها بالعين المجردة، فعلاقات الافراد ببعضهم لا يمكن مشاهدتها بل يمكن استنتاجها وتوقعها من قبل الباحث او الملاحظ، الذي يجب ألا يتدخل ذاتياً فيما يلاحظه او يشاهده في هذا النوع من الملاحظة.

ومن المهم جداً في هذا المجال ان لا يُقحم الباحث اهواءه ونزعاته وتحيزه في الأشياء التي يلاحظها او يستنتجها او يتوقعها من خلال احتكاكه بالظاهرة المدروسة. لأن اعتماد معطيات مشوهة ومشكوك بصحتها تنتج بحثاً غير علمي ولا يتطابق مع الحقيقة والواقع.

٢ ـ **الملاحظة بالمشاركة** Participant observation: ويستعملها بالاضافة الى الباحثين الاجتماعيين، علماء الانتربولوجيا في البحوث الميدانية التي يقومون بها، والتي تتطلب منهم مشاهدة الظروف الاجتماعية والمادية والحضارية للمبحوثين، والمشاركة في نشاطاتهم اليومية، والاطلاع على معتقداتهم ومواقفهم واغراضهم وطموحاتهم. وهذه الطريقة تمكّن الباحث من معرفة وفهم الافراد والجماعات بشكل عميق، بالاضافة الى انها تساعد على ملاحظة معالم البيئة والحياة الاجتماعية، وفي نفس الوقت المشاركة الفعالة في الحياة اليومية للمبحوثين والاحتكاك بهم والتفاعل معهم والاطلاع على حياتهم النفسية والذاتية. وتطبق هذه الطريقة من خلال اسلوبين:

أ ـ **المشارك الكامل**، والذي يتحدد من خلال دور الباحث اثناء ملاحظته للمجتمع او الظاهرة المدروسة، حيث ينبغي ان لا تعرف الجماعة المدروسة ان هناك من يقوم بملاحظتها، حيث على الباحث في هذه الحالة، ان يتعامل مع الجماعة كأنه عضو

---

(١) Mitchell, D. A: *Dictionary of Sociology*, London, Routledge and Kegan Paul, 1973, p. 129.

أساسي فيها، مما يفرض عليه الإلمام باتجاهاتها واهدافها والتقيد بتعاليمها، وأساليب المعاملة فيما بينها ومع الآخرين، وان يمارس نشاطاتها. ان هذا الاسلوب من المشاركة يتطلب مرونة عالية من الباحث فضلاً عن قدرة على التكيف والصبر خاصة اذا لم تتقبله الجماعة ولم تثق فيه، او اذا تعرض لمواقف استفزازية.

الهدف من هذا الاسلوب هو رؤية المجتمع المدروس من الداخل والتعرف على الاساليب التنظيمية للجماعة، والاهداف التي تسعى الى تحقيقها والمنهج التربوي الذي تعتمده.

ب ـ **المشارك الملاحظ** Observing Participator: وهنا تتم الملاحظة والمشاهدة والمبحوثين يعلمون بوجود الباحث كمشارك ملاحظ معهم. وينتشر هذا الاسلوب كثيراً في الدراسات الانثربولوجية. وقد ترتقي درجة الثقة بين الباحث والمبحوثين الى درجة الصداقة التي ينبغي ألاّ تؤثّر على موضوع الملاحظة. ومن ميزات هذا الاسلوب ان الجماعة قد تتقبل الباحث وتثق به، وبالتالي تظهر كل ما هو كامن عندها من أفعال وسلوكيات وعادات وأعراف من أجل عدم احساسه بالغربة او نتيجة اعتزازهم بما يمارسونه من سلوك وأفعال. أما عيوبه فتظهر اذا لم تتقبل الجماعة الباحث وتثق فيه، فحينها قد تسلك أمامه سلوكيات مصطنعة مما يؤدي الى تشويه الملاحظة. ومن عيوبه ايضاً ان الباحث قد يندمج في الجماعة الى درجة تأثره العاطفي بأدوار الجماعة فيتحيّز اليها بشكل قد ينسيه دوره العلمي الذي جاء من أجله.

٣ ـ **الملاحظة المنظمة** Systematic Observation: تختلف الملاحظة المنظمة عن الملاحظة البسيطة اختلافاً كبيراً يتجسد في الضبط العلمي والفحص الموضوعي والتحديد الدقيق للظواهر والمعالم التي تتخصص الملاحظة المنظمة بالتركيز عليها لغرض فهمها وتحليلها والاطلاع على مميزاتها الاساسية. ان الملاحظة المنظمة تخضع للضبط العلمي سواء كان ذلك بالنسبة للقائم بالملاحظة او بالنسبة للأفراد المُلاحَظين او بالنسبة للموقف الذي تُراد ملاحظته.

انها تحدد في موضوعات تشخّص سلفاً، وتقتصر على المواقف الطبيعية بالنسبة لافراد البحث، وذلك بنزول الباحث نفسه الى منطقة البحث حيث توجد الظاهرة التي يود الباحث دراستها وتحليلها، فكلما كان الموقف طبيعياً كانت نتائج الدراسة أدق، بينما اذا كان الموقف متصنّعاً كما في حالة المقابلة الرسمية، فإن نتائج الدراسة قد لا تكون مضبوطة ودقيقة. قد يلجأ الباحث الى تكرار ملاحظته بشكل دوري في هذا النوع من الملاحظة، فالملاحظة الدورية الطبيعية تكشف تكرار السلوكيات وردود الأفعال وتحتاج الملاحظة الممنظمة الى دقة في التسجيل للحقائق والمعطيات، وقد تتطلب

استخدام الصور الفوتوغرافية والخرائط واستمارات البحث، والتسجيل التلفزيوني والصوتي. من خلال هذه الوسائل وغيرها تستطيع طريقة الملاحظة المنظمة دراسة فعاليات ونشاطات الجماعات الصغيرة دراسة علمية تعتمد على تصنيف النشاطات الى فئات سلوكية مختلفة.

ميزات الملاحظة وعيوبها:

- انها تمكن الباحث من رؤية المبحوث والاستماع اليه.
- انها تمكن الباحث من مشاهدة الأفعال والسلوكيات المختلفة وملاحظة التفاعلات والانفعالات والنوايا والمقاصد في وسطها الطبيعي.
- انها تعطي الباحث فرصة للتأكّد من الأشياء الممكن مشاهدتها وتساعده على التعرف على مشاكل المبحوثين.
- انها وسيلة لاختبار إجابات المبحوثين التي أدلوا بها عن طريق الاستبيان او استمارة المقابلة. لأن الفعل قد ينطبق مع القول او يخالفه.
- من عيوبها ان الفعل او السلوك المشاهد قد لا يعبِّر عن النوايا والمقاصد الباطنية.
- قد تُدخل ايضاً آراء الباحث الخاصة في تفسير الموضوع الملاحظ.
- ان الملاحظة بالمشاركة قد تتعارض مع القوانين والاعراف المتّبعة.

المقابلة Interview

وهي إحدى وسائل جمع المعطيات والبيانات من مصادرها، وتتم بين طرفين حول موضوع محدد، منطلقاً من اسباب ومحققاً لغايات. وتهدف المقابلة العلمية الى التعرف على الظاهرة او الموضوع، بالبحث عن العلل والاسباب من خلال التقاء مباشر بين شخصين: الباحث او المقابل Interviewer الذي يتسلم المعلومات ويجمعها ويصنفها، والمبحوث (المجيب) Respondent الذي يعطي المعلومات الى الباحث بعد اجابته على الأسئلة الموجهة اليه من قبل المقابل. وتنطوي المقابلة على فعل ورد فعل، سؤال وجواب وعلى سلسلة من التفاعلات الاجتماعية التي تعتمد على مجموعة رموز سلوكية وكلامية يقوم بها طرفا المقابلة.

المقابلة في الدراسات الميدانية تعتبر الوسيلة الاساسية في الوصول الي الحقائق التي لا يمكن للباحث معرفتها من دون النزول الى واقع المبحوث والاطلاع على ظروفه المختلفة والعوامل والقوى التي تؤثر فيه، اضافة الى التعرف على طبيعة حياته النفسية

والقيمية والمثالية[1] وهي تتميز بأشكالها المختلفة، وبتطبيق مجمل عملية الاتصال والتفاعل الانساني ما بين الباحث والحقل الاجتماعي الذي يبحث فيه. فهي عن طريق الاتصال تسمح بالحصول على معلومات وعناصر ومعطيات غنية ومتنوعة.

وتتطلب المقابلة الناجحة بين الباحث والمبحوث درجة من التفاعل والتعاون الايجابي بينهما. ومن أبرز واجبات المقابل ان يحترم المبحوث ويصغي الى اجاباته وشروحه وتعليقاته، ويجب أن يبلغه ان المعلومات التي يأخذها منه ستكون سرية ولن تمر الى اي جهة ثالثة. كما ينبغي على الباحث ان لا يرفع صوته على المبحوث، وأن لا يلزمه بالاجابة على الأسئلة المحددة وان يخاطبه باسلوب وديع وانساني يتسم بروح المودة والصداقة. وتتطلب المقابلة من جهة ثانية ان يتعاون المبحوث بكل صدق ونزاهة ودقة وان يبتعد عن المواربة والتهرب لان ذلك سيفشل البحث.

أنواع المقابلة:

وهي تختلف باختلاف أهداف البحث العلمي ومن أبرزها:

أ ـ المقابلة نصف الموجهة: والتي يشيع استعمالها في ميدان البحث الاجتماعي لأنها غير مفتوحة الاجابات تماماً وغير مقننة بعدد كبير من الأسئلة الدقيقة. ففيها يملك الباحث عادة اسئلة موجهة، مفتوحة نوعاً ما، يحاول من خلالها الحصول على معلومات. وهي نصف موجهة لأن نظام طرح الأسئلة قد لا يتبع المسار المسبق الذي أعده الباحث. كما ان التعبير عن فكرة ما قد لا يتخذ منحى استبقه الباحث، والمعلومات فيها قد تأتي تباعاً من دون تدخل بعبارة خاصة وبترتيب يناسب تفكير الفرد المقابل. وجهد الباحث هنا يجب ان ينصبّ ببساطة على تركيز المقابلة حول الاهداف. فيرد المتحدث الى الطريق الصواب او الى لبّ الموضوع عندما يستطرد بعيداً عن المحاور الاساسية لموضوع البحث، وذلك من خلال طرح الأسئلة المناسبة، والتي تشحذ ذهن المتحدث في الوقت المناسب.

ب ـ المقابلة المركزة: وتهدف الى تحليل وقع حدث ما او تجربة محددة على الاشخاص الذين كانوا موضع التجربة او شهود عيان لها. وكما يدل اسمها، فالباحث هنا لا يملك اسئلة كثيرة محضرة سابقاً، لكنه يملك قائمة من النقاط المحددة والراجعة الى الظاهرة المدروسة. وأثناء اللقاء يتطرق الباحث الى هذه النقاط عندما يجد الفرصة مناسبة لذلك اثناء الحديث.

---

(١) Moser, C. A, *Survey Methods*, op. cit., p. 185.

ج ـ **المقابلة المفتوحة**: وهي تستعمل كثيراً لدراسة حياة الافراد. وفيها يضع الباحث مخططاً للقاءِ او اكثر، معمق ومفصّل، حيث يترك للافراد حرية الكلام للاحاطة بكل أوجه وجوانب البحث.

إن اسلوب المقابلة يفيد في مجال تحليل الشخصيات وأدوارها في أحداث معينة، كما يمكن ان يساعد على فهم نظام القيم والمفاهيم المرجعية التي تتصرف من خلالها الجماعة. كما أنها تفيد في تحليل الوقائع عن طريق عرض المعطيات والتصورات، فتظهر أبعادها وخلفياتها، وتعيد بناء مراحلها، مما يكسب البحث عمقاً في التحليل، وغنى في عرض مختلف الجوانب التي تؤثر في المبحوثين المقابلين[١].

أبرز واجبات الباحث او المقابل:

- الاتصال بعينة البحث والتفتيش عن عناوينهم.
- ان يضع المبحوث في صورة البحث ويقنعه بفوائده للمجتمع.
- ان يطلب منه التجاوب ويبني جسور الثقة معه ليحصل على أفضل تعاون ممكن.
- ان يطرح اسئلة الورقة الاستبيانية (الاستمارة) بوضوح وتركيز.
- ان يختار الوقت المناسب لاجراء المقابلة.
- يمكن في حال كان المبحوثون متعلمين ان يوزع الاستمارات الاستبيانية عليهم ويطلب منهم الاجابة عليها بأنفسهم حسب فهمهم لها. وفي حال كان المبحوثون غير متعلمين فإن الباحث يجب ان يقرأ الأسئلة عليهم.
- تسجيل الاجابات بدقة والتأكد من إجابة المبحوثين بدون أي تأثير او ايحاء او تحيّز.
- تحفيز المبحوث على الاستجابة من خلال تبصيره بأهمية البحث.
- الانتباه ورحابة الصدر، فهناك حالات تكون فيها المقابلة مع شخصيات من طبيعة خاصة او متميزة او غير سوية. كما أن هناك من يتصف بسرعة الاجابة لدرجة إدغام بعض الحروف ولفظ بعض الكلمات بسرعة، مما يتطلب انتباهاً جيداً من المقابل. كذلك قد يكون هناك حالات معاكسة يتصف فيها المبحوث بالبطء الشديد، وبدرجة هدوء عالية، وقد تكون هذه مصطنعة من اجل استفزاز الباحث، كذلك قد يعاني بعض المبحوثين من التأتأة مما يجعل خروج الكلمات بطيئاً، وبالتالي يجعل وقت المقابلة أطول، كذلك قد يعاني البعض الآخر من ضعف السمع مما يتطلب تكرار طرح السؤال.

---

(١) صابر بو ضرغم، المرجع السابق، ص ٧٣.

ـ عدم الاستهزاء بالمبحوث، فلكل فرد ظروف خاصة وإمكانيات وقدرات مختلفة، وإستعدادات ذهنية وفروقات اجتماعية متنوعة.

ميزات وعيوب المقابلة:

ـ انه يمكن من خلالها الحصول على معلومات وحقائق تتميز بدرجة عالية من الصدق، وهي تفيد في دراسة الذين لا يجيدون القراءة والكتابة، وتمكن الباحث من مشاهدة وملاحظة ردود افعال المبحوث وتحقق الود والتفاعل بينهما، وتمكن الباحث أيضاً من التعرف على اتجاهات ودوافع ومشاعر المبحوث.

ـ الا انه من عيوبها انها تحتاج الى وقت طويل وتكاليف كبيرة، وهي قد تتأثر بعواطف الباحث او المقابل، وهي قد تتم في ظروف غير طبيعية يتصرف فيها المبحوث بشكل مصطنع لا يعبِّر عن حقيقة الأمر. وأخيراً انها صعبة التقنين، خاصة في حالة المقابلة المفتوحة، والتي لا يمكن من خلالها بسهولة، تدوين جميع التفصيلات والمعلومات التي تظهر امام المقابل وبالتالي لا يمكن تحويلها الى ارقام، او تكميمها إحصائياً والتعليق على نتائجها. وبالتالي فإن هذا يؤدي الى فقدان صفة الثبات في الحقائق التي تجمع عن طريق المقابلات المفتوحة. فالمعلومات التي يحصل عليها المقابل من المبحوثين قد تختلف عن المعلومات التي يحصل عليها مقابل آخر من نفس المبحوثين. وهذا ما يجعل المقابلة المفتوحة صعبة وتحتاج الى خبرة وضوابط شديدة.



الفصل الرابع

معالجة المعطيات وفرزها وتحليلها

يقوم الباحث الاجتماعي بجمع المعطيات والمعلومات لسببين أساسيين، **الاول** لدراستها وتحليلها والخروج منها بتفسيرات تساعد على اثبات أمر ما، وهذا ما يحصل في التحليل الاجتماعي لوثيقة ما او لحادثة تاريخية معينة؛ **والثاني** لاستخلاص معطيات قابلة للتكميم ونافعة في دراسة غرض آخر كتفسير ظاهرة ما وتحديد أسبابها ونتائجها. عموماً توجد المعطيات والمعلومات أما في النشرات الاحصائية التي تصدر عن المؤسسات المعنية بشكل دوري، او توجد بين أفراد المجتمع في صور مختلفة. وفي كلتا الحالتين يجب التفتيش عنها في الوثائق وفي مواقف وتصرفات الافراد.

وعندما يعجز الباحث عن جمع معلومات دقيقة وصادقة تخدم بحثه من خلال وثائق او بيانات احصائية موثقة، وموثوقة صادرة عن مؤسسات مختصة او إدارات معنية، فإنه يلجأ الى تقنيات وأدوات بحث اخرى ذكرنا بعضها في القسم السابق. الا ان المعلومات والمعطيات التي نحصل عليها في كل الحالات غير قابلة للاستغلال المباشر في البحث، فبعد جمعها والتدقيق فيها، ومراقبة وقراءة كل جزء منها. يصار الى وضع برنامج لتفريغها وتبويبها، يحدد الترابط والتداخل فيما بينها، والطرق التي يجب اعتمادها في بناء الجداول والرسوم بحيث تخدم جميعها فرضية البحث واشكاليته.

هناك طريقتان لتصنيف او تفريغ البيانات هما طريقة التصنيف اليدوي Hand data processing وطريقة التصنيف الآلي Machine data processing، واعتماد احداهما أو الأخرى يعود الى حجم العينة، وتشعب المعلومات التي يطلبها الباحث وتوافر الاجهزة والوقت لدى الباحث.

وعملية التصنيف او التفريغ تستهدف تحويل المعطيات النوعية والكيفية الموجودة في استمارة الاستبيان (الاجابات) الى معطيات كمية (رموز وأرقام) واحصائية كي تسهل مقارنتها وتفسيرها.

ولكي تتم عملية التفريغ لا بد ان يصمم الباحث جدولاً لكل سؤال من الأسئلة المغلقة الموجودة في الاستمارة بحيث يتضمن السؤال واجاباته المحتملة (مثال الجدول رقم١).

تشمل هذه المرحلة نقل المعلومات الموجودة في الاستمارة الى الجدول المعد للتفريغ خصيصاً لهذه الغاية. وتتم هذه العملية بوضع اشارة (/) خط مائل صغير في الخانة او الحقل الخاص في الجدول. ولتسهيل العد يتم تسجيل كل خمس معاً بشكل رزمة واحدة كما هو موضح في الجدول رقم (١).

جدول رقم ١	المستوى التعليمي للعينة	
المستوى	التكرار	
أمي	////	٤
ابتدائي	///// /////	١٠
متوسط	/////	٥
ثانوي	///// /	٦
جامعي	///	٣
المجموع	///// ///// ///// ///// ///// ///	٢٨

بعد ذلك يتم تبديل هذه الاشارات بأرقام حسابية تساويها في جدول خاص يسمى الجدول الاحصائي كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

جدول رقم ٢	المستوى التعليمي للعينة	
المستوى	العدد	النسبة المئوية
أمي	٤	٪١٤,٧
ابتدائي	١٠	٪٣٥,٧
متوسط	٥	٪١٧,٨
ثانوي	٦	٪٢١,٤
جامعي	٣	٪١٠,٧
المجموع	٢٨	٪١٠٠

أما تحويل الارقام الى نسب مئوية في الجداول البسيطة فيتم على الشكل التالي:
نقوم بتقسيم عدد الذين يقعون في مستوى معين (أمي، ابتدائي، متوسط) على المجموع الكلي مضروباً بمئة على الشكل التالي:

$$\frac{٤}{٢٨} \times ١٠٠ = ١٤,٢\%$$ نسبة الاميين.

$$\frac{١٠}{٢٨} \times ١٠٠ = ٣٥,٧\%$$ نسبة المستوى الابتدائي.

$$\frac{٥}{٢٨} \times ١٠٠ = ١٧,٨\%$$ نسبة المستوى المتوسط.

وهكذا الى اتمام الجدول بحيث تجمع هذه النسب مع بعضها لتكون في خانة المجموع مساوية لـ ١٠٠٪.

ولا بد من الاشارة الى وجود نوعين من الجداول الاحصائية. النوع **الأول** هو الجداول الاحصائية البسيطة التي تحوي سؤالاً واحداً (متغيراً واحداً) كما هو مبين في الجدول السابق. اما النوع **الثاني** فهو الجداول الاحصائية المركبة (جداول المتغيرات التي تحوي اكثر من سؤال او متغير) كما في الجدول رقم (٣).

جدول رقم ٣	**توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي والنوع**		
النوع / المستوى التعليمي	ذكر	أنثى	المجموع
أمي			
ابتدائي			
متوسط			
ثانوي			
جامعي			
المجموع			

هذا النموذج يحتوي على متغيرين ومن الممكن ان يحتوي على متغيرات اكثر حسب ما تستدعي الضرورة.

أما تبويب المعلومات فيتم عن طريق تحويل الاجابات الى رموز وأرقام Coding. فإذا كان السؤال المطلوب تبويب معلوماته يتعلق بالعمر، فعلى الباحث معرفة أصغر واكبر عمر في العينة الاحصائية، وذلك من خلال مراجعة اجابات جميع المبحوثين على سؤال العمر في الاوراق الاستبيانية. فإذا كان عدد المبحوثين يتكون من ٥٠ مواطناً وكان عمر أصغرهم ٢٣ سنة وعمر اكبرهم ٧٠ سنة. فالباحث يستطيع تصنيف اعمار المبحوثين الى خمس فئات هي:

٢٠ _ ٣٠ سنة

٣١ _ ٤٠ سنة

٤١ _ ٥٠ سنة

٥١ _ ٦٠ سنة

٦١ _ ٧٠ سنة

وبعد الرجوع الى الاوراق الاستبيانية لمعرفة المبحوثين الذي يقعون في هذه المراتب العمرية الخمس يتعرف الباحث على قيم التكرارات Frequencies التي قد تكون على النحو التالي:

فئات الأعمار	التكرارات (الاشارات)	التكرارات	النسبة المئوية
٢٠ _ ٣٠	~~/////~~ ~~/////~~ ~~/////~~ ~~/////~~ /	٢١	٤٢٪
٣١ _ ٤٠	~~/////~~ ~~/////~~ ~~/////~~ ////	١٩	٣٨٪
٤١ _ ٥٠	////	٤	٨٪
٥١ _ ٦٠	~~/////~~	٥	١٠٪
٦١ _ ٧٠	/	١	٢٪
المجموع		٥	١٠٠٪

وقبل التوصل الى القيم العددية للتكرارات يضع الباحث مبدئياً اشارات رمزية في حقل التكرارات توضح تكرار المرتبة العمرية. وبعد الانتهاء من وضع الاشارات المناسبة ازاء كل فئة او طبقة عمرية يقوم الباحث بجمعها في حقل خاص كما هو مبين اعلاه، وفي حقل آخر يستطيع استخراج نسبتها المئوية.

بعد ان يتم التبويب او التصنيف وبناء الجداول وتحديد المتغيرات فيها، واختيار الجداول المركبة والجداول البسيطة، واستخراج النسب المئوية لكل منها، ثم اعادة التأكد او تدقيق الجداول إحصائياً، تبدأ مرحلة التحليل الذي يأخذ اتجاهين: الكمي

والنوعي. **التحليل الكمي** يعتمد بشكل اساسي على البيانات والمعطيات الاحصائية في الجداول ودلالاتها. اما **التحليل النوعي** او الكيفي فيعتمد بشكل اساسي على تحليل النصوص او الوثائق. وقد تعتمد البحوث كلا الاتجاهين او تركز على احدهما اكثر من الآخر.

ومن الضروري التنبيه الى وجود نوعين من المناهج في معالجة المعطيات وتحليلها، المناهج الكمية Quantitative method وتتمثل بطرق المسح والقياس وتقنيات الإحصاء، والمناهج النوعية Qualitative method وتتمثل بـ دراسة الحالة، دراسة تحليل المحتوى، التحليل الوثائقي و... الخ، وبين أنصار كل منهما نقاش حاد ترافق مع التأسيس الحديث لعلم الإجتماع.

التحليل الاحصائي للنتائج

وهو يتطلب جمع المعطيات في جداول ورسوم، ثم فحص علاقاتها وإظهار دور المتغيرات عن طريق توزيع مؤشراتها على جداول ورسوم تبرز خصائصها وتداخلها. فالاجابات التي حصلنا عليها تظهر مختلف حالات المتغيرات، فالذكور والاناث هم متغيرات، وكذلك يمكن ان تكون المهنة، ولكل منها مؤشرات تدل عليها.

هدف هذه المرحلة اختبار فرضيات البحث، علماً انه في حالات كثيرة، يؤدي التحليل المشترك للمتغيرات الى استخراج فرضيات ثانوية مكمّلة وغير منتظرة في بداية البحث، مما يستدعي إعادة النظر في صياغة بعض الفرضيات. فإذا كان متغيران (أ) و(ب) على سبيل المثال، لا علاقة بينهما، لكنهما مرتبطان بشدة بمتغير ثالث (ج)، فكل تبدل يلحق (ج) يطال بالضرورة تبدلات متوازية في المتغيرين الاولين (أ) و (ب). واذا كنا لا نعرف بوجود المتغير (ج) وأهملناه، فإننا نفقد الرابط الذي يجمع ما بين (أ) و (ب) وبالتالي يصبحان متغيرين مستقلين. اما اذا اكتشفنا هذا الرابط في سياق البحث فإننا نصبح أمام مقاربة تحليلية مختلفة.

من الطبيعي ان تكون الاسئلة المغلقة اكثر سرعة في المعالجة الاحصائية من الأسئلة ذات الاجابات المفتوحة، والتي تحتاج معالجتها الى اعادة نظر وتوثيق وتحليل محتوياتها، لاستخلاص كل معطيات الاجابات وتجميعها ثم تصنيفها بشكل يفيد البحث. هذا العمل شاق ويتطلب دقة بالغة لأن التصنيفات يجب ان تتم بدقة كي لا يضيع من المعطيات اي تفصيل قد يفيد البحث[١].

(١) صابر بو ضرغم، المرجع السابق، ص ١١٦.

المعالجة الاحصائية تحتاج الى معرفة بعلم الاحصاء وهي ذات ابعاد متعددة، منها التحليل ذو البعد الاحادي الذي يعتمد الجداول البسيطة او جداول التراداد وبناء الأدلة indexes او المؤشرات، ويعتمد ايضاً التثقيل وبناء السلالم والمدرجات وهي على أنواع تختلف حسب ما تفرضه حاجة البحث، ففي المثال أدناه توضيح لشدة الموقف الذي يتخذه الفرد تجاه شخص آخر من لون مختلف مثلاً:

هل ترضى ارادياً ان يكون شخص أسود:

١ ـ قريباً لك من طريق الزواج. ☐
٢ ـ صديقك الشخصي في ناديك. ☐
٣ ـ جارك في الحي. ☐
٤ ـ زميلك في العمل. ☐
٥ ـ مواطناً في بلدك. ☐
٦ ـ سائحاً في بلادك. ☐
٧ ـ ممنوعاً من الإقامة في بلدك. ☐

هذا النوع من السلالم يظهر ان المسافة إرتفعت تدريجياً تبعاً للموقف. فالرقم ٧ أقل تسامحاً مما سبقه. وهناك التحليل الثنائي والذي يعتمد المتغيرات المستقلة والتابعة والجداول المركبة ذات المدخلين. وهناك التحليل المتعدد الابعاد ويستعمل في دراسة الجداول ذات الثلاثة مداخل او اكثر.

تحليل الوثائق:

إن قسماً كبيراً من المعلومات المتعلقة بكل فرد يتم تدوينه منذ اليوم الأول لولادته، وهي تستمر لسنوات مجمّعة في مؤسسات مختلفة ومتنوعة، يستفيد منها المؤرخون بالدرجة الأولى، لكن ايضاً يستفيد منها السوسيولوجيون وخاصة في حقل التاريخ الاجتماعي. ويمكن تصنيف الوثائق بعدة اشكال: أصلية أو نسخ، مؤلفات من المخيلة او تحقيقات، مصادر من الدرجة الأولى او الثانية، وبالتالي فإن الأنماط المختلفة للوثائق تبين مدى التنوع الذي يمكن ان تقدمه إلى التحليل السوسيولوجي.

فهناك الوثائق المتعلقة بالفرد والتي تهم عالم الاجتماع مثل الرسائل والمجلات والسير الذاتية، قصاصات الصحف، الزواج والطلاق والولادات، التسجيلات، علامات الامتحان، الشهادات، التوصيات، الملفات الشخصية، تقارير العمل، محاضر الاجتماعات، الخطابات، التقارير الادارية السجلات على انواعها، كشوفات الحسابات.

عندما تجمع مثل هذه الوثائق تصبح مفيدة في دراسة الجماعة (الأمثال والأغنيات الشعبية والعادات والتقاليد الالبسة، الاحتفالات. . .).

أما الوثائق الشخصية فهي المحفوظة فقط تحت تصرف صاحبها، او لعدد صغير من الاشخاص مثل المفكرات والمراسلات الخاصة، بينما الوثائق العامة هي تلك الموجهة لكي تعرض على كل الناس مثل الكتب والمجلات.

أما الوثائق الرسمية فهي تلك الصادرة عن مؤسسات او جهات تجتهد في ضمان مصداقية المعلومات المجمَّعة فيها وتؤمن المحافظة عليها، مثل السجلات والشهادات العلمية وشهادات الزواج وجوازات السفر وكشوفات الحسابات.

اما التمييز بين وثائق الدرجة الأولى ووثائق الدرجة الثانية فهو يمثل احد التصنيفات الكلاسيكية. ان وثيقة الدرجة الأولى هي العرض الأصلي لمعلومات مأخوذة بدون وسيط، بينما تحتفظ وثيقة الدرجة الثانية بمعلومات ناتجة عن وثيقة او عدة وثائق اولية وليست مأخوذة من خلال التجربة او الملاحظة الشخصيتين وإنما من خلال وسيط او عدة وسطاء. والمبدأ الأساسي في التحليل الوثائقي هو تفضيل المصادر المباشرة في كل مرة تكون متوافرة فيها، اي الاستعلام عن حدث من خلال مصدر قريب من الحدث قدر الامكان.

وأخيراً يمكن التمييز بين الوثائق المكتوبة والوثائق المحفوظة والوثائق الشفهية والوثائق المسموعة والوثائق المرئية. تتألف الوثائق المكتوبة من رسائل أو غيرها من الرموز وهي قد تحفظ وتنقل على ورق أو تنقش على الخشب أو تحفر على الخزف والحجر. اما الوثائق البيانية فهي تأخذ شكل رسوم. اما الوثائق الشفهية فهي حديثة الظهور، فهي تسمح بالاحتفاظ بالكلمات وغيرها من المصادر الصوتية. بل ان الوثائق المرئية والمسموعة أصبحت الآن من الوثائق المهمّة التي تؤرخ لمختلف الاحداث سنوياً[١].

ان نتائج التحليل الوثائقي على أنواعه يعبِّر عنها غالباً بشكل غير كمي. فمن خلال تحليل عدد كبير من الوثائق المتنوعة، واظهار بعض عناصرها المتكررة يمكن دراسة بعض الظواهر دون الاعتماد على تكميمها، وذلك من خلال دراسة السير والرسائل الشخصية، كما فعل توماس وزنانيكي في "الفلاح البولوني" الا ان التحليل الوثائقي السوسيولوجي يسمح للباحث بإستخراج معطيات احصائية من مجموعة من الوثائق، خاصة اذا كانت هذه الوثائق تغطي ظاهرة معينة في مرحلة معينة او تعيد رسم إطارها

(١) تيودور كابلو، المرجع السابق، ص ١٥٦.

من جديد. ومن ابرز الادوات التحليلية المستخدمة في هذا المجال ما تُعرف بتقنية "تحليل المحتوى".

تحليل المحتوى Content analysis

غالباً ما تعتمد دراسات تحليل المحتوى او المضمون على بيانات او مادة إتصالية متاحة في السجلات والمكتبات والاعمال الادبية والفنية والخطابات والرسائل والصحف والمجلات والاذاعات او التلفزيونات وغيرها من مصادر المعلومات التي لا يقوم الباحث بجمعها بنفسه. وهناك اتجاهان في تحليل المحتوى:

الاول يعتمد المقاربة النوعية او الكيفية، وهو يعتمد على تحليل النصوص كلاسيكياً، ولا يلجأ الى أي نوع من القياسات الكمية. فهو يهتم بالدرجة الاولى بإظهار دلالات النصوص او الوثائق، الظاهر منها والمستتر، معتمداً على التسلسل المنطقي والتحليل العقلاني للوثيقة، مستخرجاً منها الأفكار الرئيسية التي تقوم عليها الوثيقة او النص، مميزاً بينها وبين الافكار الفرعية، بغض النظر عن تكرار هذه الافكار. فالمهم هو موقعها في تركيبة النص ودلالتها في بنية النص المنطقية. هذا النوع من المقاربة يحتاج الى خبرة بحثية وتحليلية، لكنها مقاربة تشكو في كل الاحوال من الذاتية. ذلك ان تمييز ما هو جوهري وما هو عرضي، ما هو رئيسي وما هو فرعي، يظل خاضعاً لأفكار الباحث ومرجعيته الثقافية وآرائه المسبقة. هذه المقاربة تفتقد الى المعيار الموضوعي بين قراءات الباحثين المتعددة للنص او الوثيقة الواحدة، وبالتالي فإن هذه المقاربة لا تصلح للعمل الجماعي(١).

الثاني يعتمد المقاربة الكمية لتحليل المحتوى. وهي المقاربة التي يعود اليها الفضل في اعتبار "تحليل المحتوى" تقنية علمية معتبرة. ومعها اصبح تحليل المحتوى «اسلوباً للبحث يهدف الى الوصف الكمي الموضوعي والمنظم للمحتوى الظاهري للنص او الوثيقة او الاتصال»، وذلك من خلال تكميمه. بعد ذلك يعود طبعاً للباحث التفسير والتأويل.

نشأت هذه الطريقة خلال الحرب العالمية الثانية وتبلورت على يد الباحث الاجتماعي الاميركي لاسويل H. Lasswell الذي درس خلال الحرب المذكورة المسألة التالية: «إلى أي حد يمكن اعتبار بعض الصحف الاميركية مروّجة للدعاية الالمانية؟».

---

(١) انظر **مجلة العلوم الاجتماعية**، الصادرة عن معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، العدد الرابع، ١٩٩٧، ص ١٨٩.

ومن اجل ذلك قام لاسويل بتحليل مضمون مقالات هذه الصحف. ورصد لمدة معينة المسائل والموضوعات التي تعتمدها الاذاعة الالمانية في بث دعايتها. فميّز ١٤ موضوعة أساسية. ثم قارن بين هذه الموضوعات وبين المقالات التي تكتبها الصحف الاميركية التي أخضعها للدراسة مفترضاً انها تروّج للدعاية الالمانية(١).

وكان سبقه بيتريم سوركين P. Sorkin حين درس التغيرات الثقافية والاجتماعية في اوروبا الغربية على امتداد تاريخها، واعتمد الى حد كبير على الاعمال الفنية والموسيقى والآداب والفلسفة في ضوء ما تنطوي عليه هذه الاعمال من دلالات ومعانٍ. لكن مع لاسويل وزملائه تطور تحليل المضمون لدراسة الرأي العام والدعاية. وهكذا ظهر مفهوم الاتصال الجمعي Mass communication ليتناول دراسة الرموز الاساسية في المجال السياسي ودلالاتها وتكراراتها، والتأثير في الجماهير، ودراسة القيم الكامنة خلف عملية الاتصال. اما استخدامات تحليل المحتوى فهي على عدّة مستويات منها:

أ ـ دراسة عملية التفاعل: إذ يقوم الملاحظون بطريقة غير مباشرة بتسجيل وتصنيف التصرفات والأفعال التي تصدر عن اعضاء الجماعات الصغيرة اثناء قيامها بحل احدى المشكلات.

ب ـ استخدم تحليل المحتوى في العمليات العلاجية، في مجالات الخدمة الاجتماعية والطب النفسي، حيث وضعت فئات لتحليل السلوك في ضوء مبادىء علم النفس، لتتبع العلاقات بين العميل والمعالج خلال عملية المقابلة.

ج ـ دراسة الحالة النفسية لصاحب الرسالة والتي تدل عليها بنية الرسالة وترداد بعض الكلمات والعبارات والصفات وصيغ التأكيد.

د ـ دراسة الشخصيات التاريخية من خلال تحليل مضمون كتاباتها وأقوالها.

هـ ـ دراسة الثقافة والمجتمع من خلال محتوى نصوص وانتاج ثقافي في مجتمع محدد خلال فترة زمنية.

إن تقنية تحليل المحتوى تعتمد على بيانات او مادة اتصالية متاحة في السجلات والمكتبات، في الاعمال الأدبية والفنية المختلفة والرسائل والخطابات والصحف والاذاعات والتلفزيون. وليس من شكٍ في ان هذه الطريقة تحقق بعض الفوائد ففيها اختزال للجهد والوقت لأن الباحث سوف يتجه مباشرة نحو التحليل بدلاً من تضييع وقته في جمع المعلومات.

---

(١) Harlod D. Lasswel et Nathan Leites, *The Language of Politics: Studies in Quantitative Semantics*, New York, Stewart, 1949.

[illegible]

[illegible] استخدم تحليل المحتوى في دراسة الأدب الشعبي، الثقافة الشعبية، المحتوى حسب الموضوع، والملاحظات المتكررة من قبل المتخصصين والبحث عن الأنماط الأدبية ـ التغيرات التاريخية ... وتجميع المعلومات حول سير ذاتية للكتاب، ويمكن تحليل المعلومات الكمية من ... كما يسمح بتحليل دلالة وإحصائية النتائج ويمكن لتحليل المحتوى أن يستعمل في تحليل معلومات مستخلصة من الاستمارات ذات الأسئلة المفتوحة ومن المقابلات الحرة.

٢ ـ تحليل المحتوى الأصلي يقتضي تحديد وحدة التكميم وفئة التحليل.

الوحدة التكميم هي ذلك الجزء من المضمون الذي نعتمده في عملية العد و القياس الكمي. مثلا إذا كنا ندرس مضمون صحيفة وقمنا بعد المقالات المكرسة للسياسة والرياضة والتحقيقات والفن والمقالات، فإن المقال هنا يعتبر وحدة التكميم. إن تنوع وحدات التكميم موضوع واسع، ويعود إلى تنوع المواضيع المدروسة. ففي بعض الأحيان قد تكون الكلمة الواحدة هي وحدة التكميم: هكذا عمد بعض الباحثين الأمريكيين على دراسة الشعارات التي ترفع في الاتحاد السوفياتي سابقا بمناسبة أول ماي، فقد عمدوا إلى رصد الكلمات الرئيسية التي ترد في هذه الشعارات، وإلى تصنيفها إلى صنفين: رموز غربية (الحرية، الحرب، البرجوازية...) ورموز قومية أو وطنية (وطن، بلاد، حدود، أمن...). فتبين لهم أن مجموع الكلمات من الصنف الثاني قد تكاثر بصورة ملفتة للنظر منذ عام [illegible] ووصل إلى قمته في فترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٣.

وقد يلجأ بعض الباحثين إلى وحدات تكميم مادية مثل عدد الأسطر أو عدد الصفحات أو الأعمدة في الصفحة الواحدة، أو عدد الدقائق في الإذاعة أو التلفزيون، والنصوص المسجلة.

أما تحديد فئات التحليل فهي عملية دقيقة، تتوقف عليها طبيعة ودقة النتائج المستخلصة. فهي تتطلب تحديد التصنيفات في الخانات التي سيتوزع عليها المضمون

بعد تقطيعه الى وحدات تكميمية. كما نلاحظ في هذا الجدول أدناه كمثال عن تحليل الصحف (وحدة التكميم هي المقال):

العام	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
أخبار خارجية	٤٢٠	٤٣٠	٥٠٠	٦٥٠
افتتاحيات	٢٠٠	٢٥٠	٣٥٠	٤٥٠
أخبار محلية	٦٥٠	٨٤٠	٩٣٠	١١٢٠
رياضية	٩٠	١١٠	١٨٠	٢١٠
ثقافة	١٥٠	٣٠٠	٣٥٠	٤٥٠
فن	٨٠	١٢٠	١٣٠	٢٢٠

إن فئات التحليل متنوعة جداً وذلك تبعاً لاختلاف الوثائق او المادة المدروسة واختلاف أهداف البحث، وهو أمر يعود لاستنساب الباحث ايضاً. ففي دراسة كان موضوعها المفردات التي يستخدمها الجنرال ديغول في خطاباته، اعتمد الباحثان اللذان قاما بالدراسة خانتين او فئتين وزعا عليها الجمل التي استعمل فيها الجنرال كلمة "نحن" والجمل التي استعمل فيها كلمة "انا" او ضمير المتكلم. وفي دراسات اخرى استعملت أحكام قيمية كانت النصوص المدروسة تحفل بها من نوع: العدالة الاجتماعية، الروح الوطنية، الدفاع عن السلم...

في الخلاصة إن اختيار الفئات يعتمد اساساً على الأسئلة التي نطرحها على الوثائق او النصوص المدروسة. لذلك يجب ان يكون اختيارنا واضحاً ومحدداً، وذا طبيعة حصرية، ولا يدع مجالاً للالتباس او الاجتهاد كما يجب ان يكون ذا صفة استنفادية، اي يجب ان تستنفد المضمون بأجمعه[١].

ومن أهم الاجراءات في تحليل المحتوى، تحديد وضع الفئات التي سيتم في ضوئها تحليل المادة المدروسة. وتستخدم، كما يفضِّل بعض الباحثين، القاعدة التي اعتمدها لاسويل عن الفئات والتي تختصرها هذه العبارة:

Who says what to whom, how and with what effect?

أي: من يقول وماذا يقول، ولمن وكيف، وما هي النتائج؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة

(١) تيودور كابلو، المرجع السابق، ص ١٦١.

تساعد على انجاز المرحلة الأخيرة من تحليل المحتوى وهي مرحلة التأويل والتفسير والتي تتجاوز المعطيات المكممة لتغطي جوانب البحث بكامله حسب الاهداف والفرضيات المطروحة.

دراسة الحالة Case study

أول من استعمل هذه الطريقة في البحث الاجتماعي فريدريك لوبلي في بحثه عن العمال الأوروبيين وذلك كطريقة مساعدة للطريقة الإحصائية التي كانت عماد بحثه. وكان وليم هيلي بعد دراسة إحصائية لـ ١٠٠٠ حالة عن موضوع الإجرام والجناح، قد انتهى الى ان الإحصاء وحده لا يفصح تماماً عن مضمون الحالة والدوافع الأساسية للإجرام. لذلك فقد اعتمد دراسة الحالة أساساً لدراساته عن إجرام الكبار وجنوح الأحداث. كذلك يعتبر توماس وزنانيتشي من الرواد في هذا المجال في بحثهما الشهير عن الفلاح البولوني المهاجر الى أوروبا وأميركا، حيث اعتمدا على مصادر مختلفة، كالرسائل، وتاريخ الحياة او السجلات... وغيرها.

وما يميّز دراسة الحالة عن غيرها من الأساليب والتقنيات، ان الباحث قد يشعر أحياناً ان الدراسة الشاملة لا تفيد في فهم ظاهرة محددة، نبتت في تربة اجتماعية معينة وفي ظروف خاصة. لذلك يعمد الى دراسة هذه الحالة على انفراد، لا لتفادي دراسة المجتمع بكليته، بل لفهم ظاهرة ما قد تشكل الشذوذ عن القاعدة او الشذوذ الذي يثبت صحته القاعدة. فإذا تبيّن ان الآليات التي تسود هذه الحالة هي في جوهرها مشابهة للآليات التي تسود الظاهرة على الصعيد العام، أمكن التأكيد ان هذه الحالة الخاصة تؤكد القانون الاجتماعي العام. أما إذا تبيّن ان نتائج دراسة الحالة مختلفة عن المبادئ التي يسير عليها القانون الاجتماعي العام، عندها تفتح دراسة الحالة هذه الباب واسعاً أمام الأبحاث اللاحقة التي ستعمل على سبر أغوار هذا الشذوذ عن القاعدة العامة[1].

فدراسة الحالة، التي يرتاح لها المبتدئ والمخضرم في العلوم الاجتماعية على السواء، هي أسلوب من حيث كونها تعتمد المقاربة الخاصة لظاهرة مميزة في نظر الباحث. فهو ينظر الى تحرك الجسم بكامله من خلال دراسة حركة اليد مثلاً. أي أنه يطمح الى الوصول الى العام من خلال الخاص، وليس العكس. إنها تعتمد منهجياً على التعمق، بكل الأساليب التي يراها الباحث مناسبة، في الظاهرة التي يقوم بدراستها. إذ على الباحث ان يفكر ملياً في خصائص ومميزات وأبعاد الظاهرة وأن

---

(١) فريدريك معتوق، **معجم العلوم الاجتماعية**، بيروت، أكاديميا، ١٩٩٨، ص ٧٩.

يستنبط لها أساليب المقاربة الأنسب. فلا قاعدة مسبقة لدراسة الحالة[١]. وهي تفترض نضجاً كبيراً عند الباحث الذي ينبغي ان يقرر ما اذا كانت الاستمارة أنسب للموضوع او المقابلة، ما اذا كان الاحصاء مفيداً أم علم السكان، وهكذا دواليك. للباحث حرية كبيرة في الحركة ومرونة منهجية في المقاربة، إلاّ ان ذلك يضاعف مسؤوليته العلمية.

يمكن لدراسة الحالة ان تطبق في عدة مجالات تبعاً لموضوع البحث وأهدافه. وأهم استخدام لها يكمن في دراسة الأفراد والأُسر والمؤسسات والجماعات المحلية. غير أن بعض الباحثين بدأوا باستخدامها في مجالات أخرى ترتبط ببنيان المجتمع وأسسه التنظيمية والتعرف على بعض الظواهر المرضية والعادات والتقاليد من خلال مقابلات حرة مع بعض العاملين والمتخصصين في تلك الميادين.

وأهم ما تتسم به طريقة دراسة الحالة، المرونة والعمق. فالمرونة تمكّن الباحث من ان يعدل وينقح ويطور خطة بحثه وافتراضاته تبعاً للظروف التي تعترضه عند الدراسة، وما يتكشف له أثناءها من أمور جديدة. وهي أيضاً تتيح له التعمق والوقوف على الخصائص المميزة لكل حالة فريدة، وهذا ما يساعده في الوقوف على الدوافع الخفية للمسألة موضوع الدراسة، وكشف العوامل المتشابكة والتي يمكن ان يكون لها تأثير مباشر او غير مباشر في الظاهرة التي تخضع للدرس. وبالتالي فإن دراسة الحالة تمكّن الباحث:

- من استغلال معارفه الشخصية وخبراته عند القيام باختيار مجتمع صغير يعرفه بدقة كحالة للفحص والدراسة.

- من الاستعانة بالمعلومات والبيانات التي تتعلق بتاريخ الحالة،والتي تفيد في تعميق فهمنا للظاهرة المدروسة.

- من الاستفادة من الملاحظة، والاختبارات، والمقابلة، والوثائق الشخصية والمذكرات، وتاريخ الحياة الشخصية، وجميع المصادر الأخرى.

- من التركيز على الجوانب الرئيسية والمميزة أثناء دراسة الظاهرة[٢].

يمكن لدراسة الحالة ان تطبق على مجالات عديدة، يتم اختيار حالات منها، كالأُسر المفككة، انحراف الأحداث، تكيّف المهاجرين، مجتمع الفقراء، الأحياء المهمشة، الجماعات الأولية، او المحلية، العادات والتقاليد في مناسبات معينة، التنشئة

---

(١) المرجع نفسه، ص ٨٠.

(٢) محمد صفوح الأخرس، **المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع**، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٦، ص ١٩٣.

الاجتماعية في قرية ما، بل وحتى دراسة تجارب وخبرات أفراد او مؤسسات. . . الخ.
ومن السلبيات التي تؤخذ على هذه الطريقة:
- أن الطابع الوصفي والقصصي لدراسة الحالة ينطلق من اختيار ذاتي للظروف المشكلة للظاهرة المدروسة.
- أنها رغم ما توفره من فهم عميق للظاهرة والحالة المدروسة، يمكن ان تؤثر في موضوعية البحث نظراً لتفاعل الباحث مع الحالة.
- أن الطابع الذاتي لدراسة الحالة قد يدفع الباحث الى حذف بعض الحقائق التي لا تتماشى وافتراضاته الأولية.

الدراسة الوصفية المفردة Monograph:

هي دراسة وصفية، لكن دقيقة للغاية وشاملة بقدر المستطاع لظاهرة محددة ومميزة. تأتي عادة المونوغرافيا في سياق البحث الميداني، حيث تشكل قاعدة التحليل الأساسية بالنسبة لعالم الاجتماع وللأنثروبولوجي. والبعض يعتبر ان المونوغرافيا هي تقنية تشابه وتوازي الدراسة المخبرية في الحقل الاجتماعي. لكن نتائج المونوغرافيا نسبية وينبغي عدم التسرع في الانتقال الى تعميمها على الظاهرة ككل.

ومن المهم التفريق المنهجي الدقيق بين دراسة الحالة والمونوغرافيا، رغم التشابه الشكلي بينهما. وأساس الاختلاف بينهما يرتسم في العلاقة بين الكل والأجزاء في الظاهرة الاجتماعية. فالمقاربة المنهجية التي تعتمد او تنطلق من تماثل الأجزاء في انتمائها الى الكل تختلف عن المقاربة التي تنطلق من حقل اختلاف الأجزاء في انتمائها الى الكل. وفي هذا تُشكِّل دراسة الحالة حقل التماثل بين الأجزاء في انتمائها الى الكل بينما تمثل دراسة الوحدة المفردة (المونوغرافيا) حقل الاختلاف بين الأجزاء في انتمائها الى الكل.

في دراسة الحالة يوجد موضوع معين ننزل به الى الملموس، ومع هذا النزول تكون الحالات كلها متماثلة في انتمائها اليه، فنفتش فيها عنه، ولا يهم اذا كان حضوره يختلف بين حالة وأخرى. أما في المونوغرافيا، فتُدرس الوحدات في اختلافها وتمايزها بين وحدة وأخرى ولا يهم اذا وجدنا في الاختلاف تماثلاً، يعبر عن انتمائها الى كل واحد[1].

(١) عبد الله ابراهيم، المرجع السابق، ص ١٤٣.

البحث التجريبي والتحليل السببي Experiment and Casual Approach :

يستخدم البحث التجريبي والتحليل السببيّ لدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية صغيرة الحجم او قريبة المدى، كجنوح الأحداث او الطلاق وما شابه. وتعتمد على المعطيات الاحصائية وتشخيص أسباب الظاهرة او المشكلة، ونادراً الوثائق التاريخية في هذا النوع من الأبحاث، لأنه يركز على تحليل الوقائع المعاصرة المستخلصة من أقوال وأفكار وسلوك المبحوثين عن طريق الاستبيان او المقابلة او الملاحظة بالمعايشة، وإدخال منبهات على مجموعات تجريبية لقياس أثرها.

وهناك علاقات ومفاتيح تحليلية في هذا النوع من البحث، فهناك دراسة المتغيرات التي **تتوقف على** نوع التفاعل الاجتماعي ودرجته. فمثلاً نلاحظ ان هناك علاقة قوية بين عمالة الأطفال الذكور، وفقدان أحد الأبوين، او تفكك الأسرة، او هجرتها من الريف الى المدن. مما يعني ان عمالة الأطفال «تتوقف على» نوع الجنس وتفكك الأسرة، والهجرة من الريف الى المدن.

وهناك دراسة الظاهرة التي **تشتمل على** عدة متغيرات من دون ان يعتمد بعضها على بعض. فظاهرة عمل المرأة مثلاً تتضمن عدة متغيرات مثل: ارتفاع دخل الأسرة، تغيّر في نوعية تربية الأبناء، قلة الإنجاب وغيرها. لكن جميع هذه المتغيرات التي تتضمنها ظاهرة عمل المرأة خارج المنزل لا تسبب الظاهرة نفسها، مما يتطلب تفسير العلاقة بين متغيّر السبب ومتغير النتيجة، واتصال متغير السبب بمتغيرات أخرى، كما في حالة التغير الذي يطرأ على مكانة الفرد ودوره الاجتماعي كلما زادت درجة الحراك الاجتماعي، والعكس صحيح أيضاً. أي أن هناك اعتماداً متبادلاً بين السبب والنتيجة.

يطلق على هذه المقاربة أحياناً تسمية "المقاربة التجريبية"، او منهج السبب والأثر. وفيها يمكن الاشارة الى حادثة معينة على أنها تمثل سبباً Cause عندما تؤدي دائماً الى وقوع حادثة أخرى نسميها "نتيجة" او "أثراً". غير ان العلم الحديث يؤكد مسألة "تعدد العوامل" المؤدية الى وقوع حادثة او واقعة اجتماعية. ولذلك ظهرت أساليب تجريبية متعددة يستعان بها لتفسير الظواهر الاجتماعية ومنها:

- التفسير بالاعتماد على الشروط المساهمة Contributory، وهو الشرط الذي يزيد من رجحان وقوع حادثة معينة.

- التفسير بالاعتماد على الشروط المحتملة Contingent، وهو الشرط الذي يُعدّ سبباً بين عدة أسباب أخرى تتضافر وتتفاعل بعضها مع البعض الآخر لكي تؤدي في نهاية الأمر الى وقوع النتيجة ذاتها.

- التفسير بالاعتماد على الشروط البديلة Alternative، وهي التي يمكن ان تشترك في أحداث ظاهرة معينة او في جعل وقوعها مرجحاً نتيجة تعدد الأسباب المساهمة في الظاهرة[1].

والواقع ان محاولة العثور على سبب الظاهرة الاجتماعية او مجموعة الأسباب التي تفسرها، تعتبر خطوة ثانية تأتي بعد وصف الظاهرة، وهي خطوة صعبة وشائكة، لذلك لجأ علماء الاجتماع الى صياغة «فروض سببية» يفسرون بها السلوك الاجتماعي والاتجاهات. والاختبارات التجريبية في هذا المجال تحتاج الى «تصميم تجريبي» وفق معايير محددة علمياً، على ان يطبق هذا التصميم على «مجموعة تجريبية» و«مجموعة ضابطة»، والمجموعة الثانية تتكون من أفراد يتميزون بأنهم متماثلون تماماً مع هؤلاء الذين يشكلون المجموعة التجريبية، باستثناء شرط واحد هو أنهم لم يمروا بظروف التجربة. واختيار مجموعات "العينة" يتم حسب ضرورات البحث وفق الاختيار العشوائي او العمدي او المتكافئ. وقد تكون "العينة" فرد او جماعة او مؤسسة. على سبيل المثال: لنفترض أننا نريد ان نحدد نتائج او آثار أحد الأفلام السينمائية على اتجاهات الأشخاص نحو منظمة الأمم المتحدة، فقمنا بعرض هذا الفيلم على المجموعة التجريبية بينما لم نعرضه على المجموعة الضابطة، واستبدلناه بفيلم آخر محايد، وقمنا بتطبيق مقياس للاتجاهات قبل التجربة وبعدها، فإننا سنخرج بنتيجة وفق هذا المقياس تُبيِّن مدى الأثر الذي أحدثته التجربة في كل مجموعة.

والاختبارات التجريبية لها أشكال متعددة، لكنها جميعاً تقوم على التحقق من أثر متغيرات يتم إدخالها في مجموعة تجريبية بالقياس الى مجموعة ضابطة لم تتعرض لمثل هذه المتغيرات. وهكذا يتم تثبيت او حذف بعض الفرضيات السببية، والتحقق من وجود الارتباط بين السبب والنتيجة. ويتوقف التحليل السببي - التجريبي على دقة «التصميم التجريبي»، فهناك العديد من نماذج التصميمات التي يمكن ان تستخدم، والتي ينطوي بعضها على أكثر من منبه تجريبي واحد، بينما ينطوي بعضها الآخر على إجراء اختبارات متعددة للمتغير التابع على فترات مختلفة مع تطبيقه على جماعات متباينة.

في الخلاصة، المنهج التجريبي لا يمكن تطبيقه إلاّ في حدود ضيقة من المواضيع، ومن أهم ثغراته أنه يدرس المتغيرات والعلاقة بينها خارج سياقها الاجتماعي والتاريخي.

---

(١) سامية محمد جابر، **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ١٥٧.

التحليل المقارن Comparative Analysis

التحليل المقارن يشتمل على إجراء مقارنات بين ظاهرات اجتماعية متعددة بقصد الوصول الى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة المدروسة، والحكم هنا مرتبط باستخلاص عناصر التشابه او التباين. وتتمثل المقارنة في ثلاثة أبعاد، بُعد تاريخي يقارن بين وضع الظاهرة في مراحل تاريخية متعاقبة، وبُعد مكاني يقارن بين الظاهرة في مكان معين وتواجدها في مكان آخر، وبُعد ثالث هو البعد المكاني الزماني الذي يقارن بين تواجد الظاهرة في مكان ما وزمان معين مع تواجدها في أمكنة أخرى وأزمنة متباينة.

وقد ميّز إميل دوركهايم بين ثلاثة استعمالات للتحليل المقارن في البحث الاجتماعي:

١ ـ **تحليل التباينات والاختلافات الحاصلة او الموجودة داخل المجتمع الواحد في فترة زمنية واحدة**. وقد دُعي هذا النوع من المقارنة بالمقارنة الاجتماعية الداخلية Social Intracomparison، كما في حالة مقارنة جنوح أحداث الطبقة العاملة مع جنوح أحداث الطبقة المتوسطة، او مقارنة تنظيمات معقدة التركيب داخل المجتمع الواحد. أما هدف هذا النوع من المقارنة فهو حصر التباينات والتشابهات ضمن حدود مدى ضيق، وهذا ما يميل اليه علماء الاجتماع المعاصرين، أكثر من المقارنة الوصفية الظاهرية.

٢ ـ **مقارنة عدة مجتمعات متشابهة بشكلها العام**، لكنها تختلف في بعض أوجه حياتها (حضري، ريفي) او تنتمي لنفس المجتمع الواحد إنما تدرس في مراحل تاريخية مختلفة.

٣ ـ **مقارنة مجتمعات غير متشابهة**، لكنها تشترك فيما بينها ببعض وجوه الحياة، او مقارنتها في فترات زمنية مختلفة تتضمن تغيرات حادة[١].

والمقارنة بطبيعتها تتضمن خاصية التعدد، فهي تقوم على المقابلة بين عدة مواضيع او حالات في الظواهر الاجتماعية، وكلما كبر عدد هذه المواضيع والحالات اتسعت رقعة المقارنة، وكلما اتسعت المقارنة واشتملت على مستويات عدة في الظواهر التي يتم درسها، كان هذا مفيداً للبحث بصورة عامة وذلك لعدّة أسباب:

ـ **التعميم**: لأن الغرض الأساسي من عقد المقارنات هو الوصول الى أحكام عامة لجميع الظاهرات التي هي من نوع واحد. ويكون التعميم أكثر يقيناً وأقل خطأً كلما كبر عدد الظاهرات التي هي قيد الدراسة.

---

(١) معن خليل عمر، **علم الاجتماع التطبيقي**، عمَّان، دار الشروق، ٢٠٠٥، ص ٢١٠.

- **دقة المقارنة**: وللوصول الى ذلك ينبغي إجراؤها على عدد كبير من خصائص وحالات الظاهرة، وتبيانها بالاحصاءات، وفق الأسس المنهجية المعتمدة في التحليل المقارن.

- **طبيعة البحث الاجتماعي** الذي يختلف عن بقية البحوث العلمية، لكونه يرتبط بالحياة الاجتماعية التي تشتمل على عدد كبير من الظاهرات المتداخلة، الفريدة منها والمتكررة.

وتختلف أشكال المقارنة ويتباين مضمونها تبعاً لمستلزمات البحث الاجتماعي وأهداف الدراسة. فقد تكون المقارنة نوعية تعتمد على المقابلة بين الصفات، كأن تتم المقارنة بين نزعة المحافظة لدى المسنين في مجتمع معين وبين نزعة التجديد لدى الشباب في ذات المجتمع او في مجتمعات أخرى. وتعتمد المقارنة النوعية على جمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة من خلال الملاحظة المنظمة، والتعرف على صفاتها ومكوناتها وخصائصها، ومن ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب في تلك الدراسة. ويمكن للمقارنة ان تكون كمية، حيث تعتمد على الأرقام الاحصائية والتعدادات الرقمية، وفي هذه الحالة هناك دور مهم للإحصاء، وللبيانات الأساسية حول الظواهر المدروسة، والتي يجب ان تكون متشابهة في دقتها ومصادرها، حتى تكون المقارنة علمية وموثوقة، خاصة حين تكون المقارنة بين ظواهر اجتماعية في دول مختلفة، تتفاوت فيها دقة الاحصاءات والبيانات الأساسية.

وأبرز من استخدم التحليل المقارن في علم الاجتماع، راد كليف براون، لبست، مردوخ، رودوكلاكهون، ميلر أندرسون، جود إنف. بل يمكن القول ان هذا النوع من التحليل استخدم بكثافة في الدراسات السوسيولوجية بحيث يصعب حصر مستخدميه.

ويعتمد الباحث في هذا النوع من التحليل على أربع قواعد أساسية:

- قاعدة البواقي والتي تعتمد على إسقاط مجموعة من العلل المسببة لظاهرة ما، ودراسة ما تبقى منها باعتبارها المسببات الأساسية.

- قاعدة التلازم في الحضور، حيث يمكن التحقق من حدوث ظاهرة نتيجة سبب معين بواسطة تكرار حدوثها في حالات عديدة. فإن رافق ظهورها غياب عناصر معينة واستمرار تواجد عناصر أخرى في كل الحالات، فإن هذا يفيد ان السبب الذي يلازم حضوره حضور الظاهرة هو سببها حقاً.

- **قاعدة التلازم في الغياب**، وهي تطبق حين لا يتمكن الباحث من التحقق من سبب وجود ظاهرة معينة باستخدام قاعدة التلازم في الحضور، لذلك يمكنه ان يعتمد

على قاعدة أخرى متممة لها، هي قاعدة التلازم في الغياب، ويكون ذلك بملاحظة تكرار غياب الظاهرة في مرات وأمكنة متعددة. فإن رافق ذلك غياب عنصر معين في كل هذه المرات، في حين ان عناصر أخرى تغيب حيناً وتحضر حيناً، يعتبر ذلك دليلاً على ان العنصر المفترض هو سبب حدوث الظاهرة.

ـ **قاعدة التلازم في التغير**، وفيها يفترض الباحث وجود علاقة بين ظاهرة اجتماعية معينة، وظاهرة او ظواهر أخرى. وللتحقق من ذلك يلجأ الى ملاحظة تغير الظاهرة المدروسة ومدى تفاعل الظواهر الأخرى مع هذا التغير. إذ قد يترافق مع كل تغير لظاهرة (ب) تغير في ظاهرة (ج)، وهذا ما يؤكد على وجود علاقة معينة بينهما. فكمية ونوعية الغذاء التي يتناولها الأطفال في مناطق متفاوتة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، ينتج عنها تفاوت مقابل في نسبة بقاء المواليد أحياء على سبيل المثال[١].

ومع ذلك تجدر الاشارة الى المحاذير المنهجية في استخدام هذه القواعد، وهو ما أشار اليه إميل دوركهايم في كتابه عن **قواعد المنهج الاجتماعي**، معتبراً ان الظواهر الاجتماعية معقدة الى حد كبير، بحيث لا يمكن أثناء دراسة حالة معينة القيام بحذف حالات مسببة افتراضياً وإبقاء سبب واحد منها، او حصر الأسباب سواء بالغياب او بالحضور، او التحديد الدقيق لما يتغيّر وفق قاعدة التلازم، فهناك حالات تترافق فيها تغيرات في الظواهر ولا تنطوي من الوجهة المنطقية على فكرة السببية. فزيادة البطالة يلازمها كثرة في نسب الانتحار. وكثرة عدد المتدينين بالبروتستانتية يرافقها كثرة في حالات الانتحار أيضاً. والعازبون أيضاً لديهم حالات الانتحار أكثر من المتزوجين، كذلك فنسب الانتحار أكثر في جمهور المتعلمين منها في جمهور الأميين. فليست كل من البطالة والبروتستانتية والعزوبية والتعليم سبباً حقيقياً في الانتحار. بل كل من هذه الظاهرات يقف خلفها السبب الحقيقي، وهو ما يحتاج الى تحليل معمق يكشف الترابطات العلائقية بدقة.

ومن الناحية المنهجية أيضاً يحتاج تطبيق التحليل المقارن الى تحديد «وحدة المقارنة» كشرط أساسي للقياس والتحليل والاستنتاج. فعندما نقارن بين الأمية في مجتمعات متعددة، فإن وحدة المقارنة في هذه الحالة هي درجة التعليم. والصعوبة الأولى في هذا المجال هي تحديد نوع المقياس ودرجته، فالمقاييس في العلوم الطبيعية والرياضية محددة ومعروفة وممكنة، كدرجة الحرارة والطول والوزن والحجم، إلاّ ان الأمر يختلف في مجال العلوم الاجتماعية. لذلك على الباحث ان يضع تعريفاً إجرائياً

---

(١) محمد صفوح الأخرس، المرجع السابق، ص ص ١٢١ ـ ١٢٥.

للمستوى التعليمي او الصحي مثلاً، ولدرجاته ولوحدة المقارنة المتبعة في البحث ذاته حتى يستوفي البحث الشروط الموضوعية والعلمية.

والتحليل المقارن يتم بين أشياء متماثلة في الكيف والنوع، وهذا شرط موضوعي بدونه تصبح المقارنة بلا جدوى. إذ لا بد من وجود عوامل مشتركة بين الظواهر تكون بحد ذاتها هي موضوع المقارنة. إذ لا يجوز المقارنة بين الاعلام في الغرب ونظام الزواج في العالم العربي على سبيل المثال، إذ لا توجد عوامل مشتركة يمكن اعتبارها موضوعاً للمقارنة العلمية. بل يمكن المقارنة بين الاعلام او الزواج في الغرب مع ما يماثل كل منهما في العالم العربي.

هذا عندما تكون ظاهرة محددة هي موضوع المقارنة. ولكن قد يكون موضوع المقارنة، ليس الظاهرة بحد ذاتها، بل العوامل الاجتماعية المؤدية اليها. فيمكن ان نقارن على سبيل المثال بين العوامل والأسباب التي تدفع الشباب الى متابعة التعليم والتعليم العالي وبين العوامل والأسباب التي تدفع الشباب أيضاً، وفي نفس المجتمع او في مجتمع آخر، الى الزواج المبكر. فمادة المقارنة قد تكون الظاهرة نفسها، وقد تكون العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى ظواهر مختلفة، لكنها أيضاً لا تقتصر على ذلك، بل تشمل النظم الاجتماعية والعادات والتقاليد والمعايير والتجارب والخبرات.

ويمكن حصر حالات المقارنة في أربعة أنواع:

١ ـ **مقارنة متغير واحد في مجتمعات متشابهة**، كدراسة مارك ابراهمسون M. Abrahmson والتي طبقها على ثمانية وثلاثين مجتمعاً تمثّل مرحلة ما قبل التصنيع[١]. وفيه صنّف الباحث مضمون المقارنة في ست وحدات مترابطة (البناء الاجتماعي ـ البناء السياسي ـ البناء السكاني ـ النمو الاقتصادي والاجتماعي ـ النسق القرابي ـ الاضطهاد الخارجي).

٢ ـ **مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة** كدراسة مارفن أولسن للتطور السياسي في ١١٥ بلداً أمياً، وفيها صنّف متغير التطور السياسي في خمس وحدات هي (الوظيفة الادارية ـ الوظيفة القانونية ـ التنظيم الحزبي ـ السلطان والسلطة ـ تأثير المواطنين)[٢].

٣ ـ **علاقة عدة متغيرات في مجتمع واحد**، مثل دراسة التنمية الاجتماعية وعلاقتها

(١) Abrahmson, Mark, «Correlation of Political Complexity», *American Sociological Review*, nº 35 Octobre 1969, pp. 690 - 701.

(٢) Olsen, Marvin, «Multivariate Analysis», *American Sociological Review*, nº 33, October 1968, pp. 699 - 711.

بالدخل القومي في المجتمع الصناعي، او دراسة علاقة معدل الانجاب بالطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية (حضرية ريفية) في المجتمع الصناعي.

٤ ـ **علاقة عدة متغيرات في مجتمعات متباينة**، مثل دراسة علاقة التنمية الاجتماعية بالدخل القومي في مجتمع صناعي ومقارنة تلك العلاقة بمجتمع زراعي او انتقالي[١].

والمثالان الأخيران يعتبران من أعقد أنواع التحاليل، لأنهما يحتاجان الى جهد كبير وثقافة عميقة، فضلاً عن معلومات وبيانات إحصائية دقيقة قد لا تتوافر بنفس الدقة في بعض المجالات. لكنها مع ذلك تعطي التحليل المقارن قوة وفاعلية تسمح بتوسيع مساحة التحليل والمقارنة والاستنتاج من أجل الوصول الى تعميمات يمكن اعتمادها.

(١) معن خليل عمر، المرجع السابق، ص ٢١٢.



الفصل الخامس

المنهج والمقاربة المنهجية في التحليل السوسيولوجي

التفسير السوسيولوجي للمعطيات والبيانات الاحصائية خطوة موضوعية نحو التعميم، وعن طريقه يمكن للباحث ان يبّين العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعلاقات التي تربطها بغيرها من الظواهر. وبدون التفسير السوسيولوجي تصبح المعطيات مجرد تجميع لمعلومات لا معنى لها. ان تحويل الرقم او المعطى الاحصائي الى معطى معرفي واجتماعي محدد يستهدف معالجة اشكالية البحث واختبار فرضياته، وينقل البحث من الحالة الوصفية الى الحالة التفسيرية او التعليلية.

لذلك ينبغي ان يعمد الباحث بعد جمع المعطيات وتحليلها احصائياً، الى تفسيرها وتعليلها سوسيولوجياً. ونستخدم كلمة "تعليل" بمعنى تبيان او كشف سبب حدوث ظاهرة معينة. وللوصول الى هذه الاسباب يعمد الباحث الى تحليل معطياتها ومقارنتها، وهذا يتطلب منه ثقافة معمقة في الدراسة التي يقوم بها، اضافة الى الثقافة العامة في تخصصه لكي يستطيع اختبار فرضياته ويحلل نتائج دراسته في ضوء الاطار النظري الذي وضعه في بدايتها. ويتطلب الأمر ايضاً مقارنة ما توصل اليه مع نتائج الدراسات السابقة المشابهة لجهة تأكيد نتائجها او مخالفتها.

ومهما تنوعت التحاليل الاجتماعية فهي لا يجب ان تهمل في ما تقدمه من تفسيرات النقاط التالية:

- تشخيص الارتباطات بين المتغيرات.
- تحديد أبعاد المقارنة بين فئات مجتمع الدراسة.
- توضيح درجة ارتباط الاجزاء بالكل، او الكل بالأجزاء.
- تبيان أثر حضارة أو ثقافة معينة في أنماط سلوك أفرادها[١].

(١) معن خليل عمر، **الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي**، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣، ص ٢٢٦.

يتطلب تحليل المعلومات التعامل معها وفق معطياتها وعلل وجودها، لا ان تُحلل بمعطيات خارجه عنها، لذلك يجب ان ينصب التحليل على الموضوع لا على ما هو خارج عنه. وينبغي بالتالي ربط المتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة مباشرة والتركيز عليها وتبيان المستقل منها والتابع، وآثار كل منها سواء كانت ايجابية او سلبية. فإذا إفترضنا ان الصحة متغير مستقل، وان ارتفاع المستوى الصحي بين أفراد المجتمع يؤدي الى زيادة الانتاج، فإن زيادة الانتاج متغير تابع، لأنه مترتب عليه، او ناتج عنه. واذا كانت الحالة الصحية لأفراد المجتمع جيدة بسبب ارتفاع نسبة التعليم، فإن التعليم في هذه الحالة يكون هو المتغير المستقل، وتكون الحالة الصحية هي المتغير التابع. المتغير المستقل اذن هو الذي يؤثر في متغير آخر، يكون نتيجة له احياناً.

التحليل العلمي لا يؤمن بالمطلق الذي لا يُثبت، بل هو يؤمن بأن الأشياء نسبية، قابلة للاثبات الموجب او الاثبات السالب، وقابلة لعدم الاثبات، وان كل شيء ينبغي ان يحلل وفق معطياته. اذن التحليل عملية عقلية تستند الى معطيات، تستهدف معرفة طبيعة المشكلة والعوامل المؤثرة فيها، وهو حلقة وصل، او جسر يربط ما بين مرحلة تجميع المعلومات والبيانات وبين مرحلة الوصول الى النتائج.

عناصر التحليل والتفسير

أ ـ **الكشف بالظاهر والكامن**: ليس كل ظاهر واضح، ذلك ان الكثير من الظواهر تحتاج الى توضيح. والانسان كقيم وفضائل ورذائل كامن في الانسان كشكل. وعليه فالانسان كشكل ظاهر يصعب الحكم عليه بأنه خيّر او شرير الا بعد قيامه بسلوك وأفعال يمكن قياسها ومقارنتها سلباً او ايجاباً. لذلك فدراسة الظاهر قد لا تكون غاية في ذاتها، بل الغاية في ما وراءها.

ب ـ **الشك**: وهو عملية عقلية ضرورية للتحليل، وهي تتم بشكل واع بهدف البحث والتقصي والتتبع الدقيق للمسببات. ويستمر الشك العلمي الى ان يصل الباحث الى الثقة في المعلومات التي توصل اليها والنتائج التي اثبتها التحليل العلمي. اذن يستخدم الشك من أجل اليقين، وليس من اجل الشك في حد ذاته، فالباحث يشك من اجل ان يقبل او يرفض بوعي ومعرفة.

ج ـ **الاحتواء على السابق**: اي ان التحليل يجب ان ينطلق من أن الزمن الحاضر يحتوي على كل الماضي بالفعل، وينطلق الى المستقبل بالقوة، فلو لم يكن هناك ماض ما كان هناك حاضر. لذلك يجب ان ينطلق التحليل والتفسير الحاضر من الماضي، من

أصل الظاهرة ويرصد سيرورتها وتطوراتها وبيئتها. اي كل ما يشمل خلفيات الظاهرة.

د ـ **ربط الداخل بالخارج**: فالافكار والمعلومات تنتقل من الداخل الى الخارج، او من الخارج الى الداخل. فالظاهر للحواس الخارجية ينتقل الى العقل. والمتخيل بالعقل ينتقل الى الحواس الخارجية فيحدث التبادل من أجل استكمال المعلومة او الفكرة، ويرتبط الجوهر بالصورة.

هـ ـ **الاتصال والتواصل**: فالافكار والمواضيع تتصل في سياق مع بعضها من أجل الاكتمال. ولا يمكن تحليلها علمياً الا عندما يتمكن الباحث من معرفة نقاط الاتصال والترابط والسياق المنطقي الذي ينقله من الكل الى الجزء، او من الجزء الى الكل عند محاولته التعرف على الاسباب والمسببات الكامنة والظاهرة لما يدرسه ويتابعه بالتحليل والتفسير. ولا يمكن للباحث ان يتوصل الى تشخيص او تفسير ملائم للظاهرة التي يدرسها ما لم تكن افكاره متصلة متناسقة ومترابطة وإلمامه بالموضوع متكاملاً.

و ـ **الكل والجزء**: الكل هو المشتمل على الجزء، فالانسان كمفهوم كلي يختزل كل البشر. وعليه يكون التحليل الكلي عمومياً لا دقة فيه، ولكن مع ذلك ينبغي ان نهتم بالكل من أجل معرفة الاطار الذي يقبع فيه الجزء، بقدر ما ينبغي الاهتمام بالجزء من أجل التعرف على الكل.

وهناك من ينتقل في تحليله من الكل الى الجزء، وهناك من ينتقل من الجزء الى الكل، وهذه طرق واساليب لا ينبغي ان تقولب، ويترك للباحث تقدير ذلك[1].

وهناك اضافة المتجزّىء الى الجزء، فكل انسان له أسم، فالقول ان فلاناً هو المقصود قد لا يكفي لتمييزه، لذلك يجب كتابة اسم الأب او اللقب والعمر... الخ، وذلك بهدف ان يكون التحليل في تتابع من الكل الى الجزء الى المتجزىء او بالعكس. مع التنبه الى ما يمكن ان يتداخل بينها من تغيرات. فكلمة ذكر تتداخل فيها عدة انواع تشترك بالذكورة (البشر والحيوانات والطيور).

ز ـ **المقارنة**: يتعمد التحليل المقارن على المعلومات المتوافرة، ووفق معطيات ذات خصائص أو صفات أو كميات. وتكون المقارنة بين المجرد والمجرد، وبين المحسوس والمحسوس، وبين المشاهد والمشاهد، مع مراعاة الظرف المكاني والزماني عند تحليل المعلومات والبيانات. فما هو مقبول ومنطقي او مفضّل في مكان من الامكنة، وفي زمن من الأزمنة، قد لا يكون كذلك في مكان وزمان آخر. وعند

---

(١) ماهر عبد القادر محمد، **فلسفة العلوم ـ المشكلات المعرفية**، بيروت، دار النهضة العربية، ج ٢، ١٩٨٤، ص ص ٢٢٩ ـ ٢٣١.

التحليل المقارن ينبغي مراعاة أن كل نوع لا يقارن إلا بنوعه او جنسه، فالعادات والتقاليد تقارن بمثلها، وكذلك الموضوع يقارن بمثله من حيث المعنى والمفهوم، ويقارن السبب بالسبب والنتيجة بالنتيجة والاقتصاد بالأقتصاد... الخ.

تهدف المقارنة الى التقريب او التبعيد وفق المقاييس المقارن بها. فإذا قارن الباحث العادات والتقاليد في الريف بين جيلين، او بين منطقتين، فيجوز ذلك، لأن المقارنة الموضوعية والعلمية تكون بين خصائص وصفات مشتركة. فالمقارنة كاسلوب علمي يستهدف ابراز نقاط الاتفاق والاختلاف، تستوجب إيجاد مقاييس كي يمكن التعرف على كميات او كيفيات يمكن مقارنتها، وبدون ذلك تصبح المقارنة بلا جدوى.

ويمكن للتحليل السوسيولوجي ان يقدم اكثر من "مقاربة منهجية" للظاهرة، وعلى الباحث ان يختار المنهج الافضل الذي يقدم تفسيرات أوسع وأشمل وأكثر دقّة للظاهرة المدروسة. ونقصد بالمقاربة Approach منحى أو منظومة التحليل السوسيولوجي واتجاهاته[١]. أما المنهج، فهو بنية متكاملة من العمليات الذهنية تنظم التحليل ضمن منطق معين في رؤية الأمور استناداً الى خلفية نظرية تمكن الباحث من تحديد السلوك العلمي الملائم لكل الحالات والوقائع المدروسة. وباختلاف المنطلقات والأدوات المعرفية والنظرية التي ينطلق منها الباحثون الاجتماعيون تختلف مناهجهم، حيث لا يرون الأشياء نفسها ولا يدركونها او يفسرونها بالطريقة عينها داخل الظاهرة الواحدة.

ويخطئ البعض حين يختزل مفهوم المنهج والمنهجية على وجه واحد، هو الوجه الإجرائي، والذي يتحدد بلائحة من المواصفات الجاهزة التي لها علاقة بالتقنيات والأدوات والمحطات اللازمة في أي بحث، والتي على الباحث ان يختار الملائم منها. هذا الاختزال يحول البحث الى وصف واستعراض، ويحرم الباحث من توظيف مادته معرفياً لتقديم تفسير سوسيولوجي لما يدرسه من ظواهر. وهو لن يستطيع ذلك ما لم يمتلك أداة معرفية تحليلية، تجعله يرى الموضوع المدروس ضمن سياق او منطق او انتظام معرفي معين. فالمنهج، إذن، هو مجموع العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة.. وهو أيضاً أنماط ملموسة في تنظيم خطوات البحث والسير فيه[٢]. ولا يصح اختزال المنهج في التقنيات الإجرائية.

---

(١) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، ١٩٧٧، ص ٢٤.
(٢) عبد الله ابراهيم، المرجع السابق، ص ١٢٦.

أنواع المقاربات المنهجية

وفيما يلي أهم هذه المقاربات المنهجية:

أ ـ المقاربة البنائية ـ الوظيفية Functional - Structural Approach:

يستند هذا التحليل الى فكرة الكل الذي يتألف من أجزاء، ويقوم كل جزء منها بإداء دوره وهو معتمد في هذا الاداء على غيره من الأجزاء. ومن ثم يقوم التساند الوظيفي فيما بين الاجزاء، او بين مجموع الاجزاء والنسق الكلّي. وفي هذا المعنى، تكون ظاهرة مجتمعية ما محددة بمجموع الظاهرات المجتمعية الاخرى، وبالعلاقات التي تقيمها مع غيرها من الظاهرات.

ومن الأمثلة على التحليل الوظيفي Functional analysis الدراسة الشهيرة التي قدمها روبرت مرتون Robert Merton حول الماكينة السياسية الاميركية التي وإنْ لم تتصف بالصفة الرسمية والحقوقية، فهي تتجاوز في فعلها وتأثيرها اللعبة الانتخابية التقليدية، لتحل على الصعيد الاقليمي والمحلي محل "الضمان المجتمعي"، وهي تمثل قوة ضغط على الهيئات الحكومية لتأمين مصالح ارباب الصناعة[١].

ان التحليل الوظيفي شائع ومنتشر ومستعمل بكثرة في البحث الاجتماعي الامبيريقي الذي يقوم على الدوام بتبيان الروابط والعلاقات بين ظاهرتين مجتمعيتين او اكثر. انه جزء لا يتجزأ من كل طريقة علمية، وخطوة يخطوها كل باحث مهتم بإستنباط الثوابت والقوانين. وغالباً ما يرتبط التحليل الوظيفي بالتحليل البنائي Structural analysis. ذلك ان مكونات البناء الاجتماعي تتكون من مجموعة نظم (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، دينية...) وكل نظام يتكون من مجموعة أنساق، وكل نسق يتكون من مجموعة أنماط، وكل نمط يتكون من السلوك الاجتماعي. والتحليل الذي يوضح العلاقات التبادلية بين الانظمة والانساق والانماط لصالح البناء الاجتماعي، وليس فقط لصالح مكوناته، هو التحليل البنائي.

تهتم هذه المقاربة بتفسير المواضيع التي تغطي قطاعات واسعة من المجتمع، والتي لها جذور عميقة في حياة الناس كالعقائد والمعتقدات ومراسيم الزواج والعزاء والقيم والانساق والأنماط، أي أنها لا تبدأ بتفسير جزئيات المجتمع بقدر ما تهتم بتفسير الكليات باعتبارها أنظمة اجتماعية شاملة. لذلك لا تستخدم هذه المقاربة مفاتيح التحليل السببي، بل لديها مفاتيح خاصة بها، توضح مكونات الظواهر العامة لكي تصل

---

(١) عبد الله ابراهيم، **علم الاجتماع (السوسيولوجيا)**، مرجع سابق، ص ٢٠١.

الى أجزائها الصغيرة. فهي تدرس البناء والمؤسسات والأنظمة والأنساق والفعل الاجتماعي والوظيفة والتنظيمات الاجتماعية. وتستخدم هذه المقاربة مفهوم التوازن والتضامن ونظام تقسيم العمل لتفسر كيف يستمر النظام الاجتماعي في الوجود. ونادراً ما تستخدم هذه المقاربة مدخل الصراع الاجتماعي في التحليل، لأنها تنظر اليه باعتباره حالة طارئة، لكنها تستخدم مدخل التنافس لتوضيح كيفية تطور وحدات النظام الاجتماعي. إضافة الى ذلك فإن هذا التحليل لا يستخدم الفرد كوحدة أساسية ينطلق منها في التفسير والتعليل، لكنه أحياناً يستخدم الطرق الاحصائية في وصفه او برهنته للوقائع الاجتماعية[١]. وقد يعتقد البعض ان هذا التحليل يصف وحدات دراسته أكثر مما يشخصها، لكن هذا الاعتقاد غير صحيح، لأنه في الحقيقة يوضح مكونات الدراسة وعلاقاتها بعضها ببعض، وتأثير المحيط الخارجي عليها والتنبؤات المستقبلية للدراسة، مع وصف عام لطبيعة مجتمع الدراسة لتعريف القارئ بها وتحديد إطار البحث.

ترتكز هذه المقاربة على محورين: **الأول** بنائي، ويتمضن عرض وتفسير مكونات البناء الاجتماعي الذي يتألف من نظم (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، وعينية. . . الخ)، وكل نظام يتكون من أنساق، والتي بدورها تتألف من أنماط تشكل السلوك الاجتماعي. والذي يربط البناء كله هو "النظام". والمحور **الثاني** وظيفي، وفيه تقوم المقاربة على دراسة الوظائف الاجتماعية للظواهر والوقائع وما لها من تبعيات وآثار وما ينتج عنها من معطيات في كل نسق خلال علاقته بالأنساق الأخرى.

ويوضح إميل دوركهايم هذه الفكرة فيقول: «لتفسير الواقعة الاجتماعية ينبغي البحث عن "الوظيفة" التي تضطلع بها. ونحن نفضل استعمال كلمة وظيفة على كلمة غاية او هدف. لأن الوقائع المجتمعية لا توجد لتحقيق غايات نهائية، او نتائج مرسومة سلفاً. وما ينبغي التفتيش عنه، وتحديده، هو درجة التطابق بين الواقعة المجتمعية والحاجات العامة للجسم المجتمعي، ومضمون هذا التطابق، من دون الالتفات الى ما اذا كان هذا التطابق قصدياً ام لا. إن مسائل القصد والقصدية، يستحيل التحقق منها علمياً»[٢]. وبمجرد استبدال الغاية والهدف بـ"الوظيفة"، يعني ذلك بالضرورة شبكة من الوظائف تضطلع بها الوقائع الاجتماعية، وبالتالي علاقات متبادلة بين الوقائع. وشبكة

(١) معن خليل عمر، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٢) عبد الله ابراهيم، المرجع السابق، ص ١٦٠. نقلاً عن: E. Durkheim: *Les règles de la méthode sociologique*, Paris, P.U.F., 1963, P. 91.

العلاقات المتبادلة هذه بين الوقائع المختلفة تعني ذلك "الكل المجتمعي" الذي يمد كل وظيفة من الوظائف بمبرر وجودها. يتقاطع كل ذلك لينشأ التطابق والدمج النظري بين الوظيفة والبنية، حيث تحضر البنية على الدوام في الوظيفة.

يتبين من هذا العرض ان مفهوم "الحاجة الاجتماعية" يلعب دوراً مهماً في هذا التحليل، حيث ينظر اليه كدافع أساسي في إحداث التكامل والتضامن الاجتماعي الذي بدوره يعمل على تشكيل النظام الاجتماعي داخل البناء. اما تحقيق وظائف البناء فتكون بواسطة الاعراف والعادات والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية.

يهتم التحليل البنائي والوظيفي بدراسة التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية ايضاً، مثل بناء ووظيفة الاسرة والقبيلة والعشيرة، اكثر مما يهتم بدراسة الروتين الاداري وعملية اتخاذ القرارات والجماعات الضاغطة في التنظيمات الرسمية. ويهتم بمنظمات سلوك أفراد التنظيمات غير الرسمية من خلال وسائل الضبط الاجتماعي كالاعراف والعادات والطرائق الشعبية والآداب العامة والمحرمات والطقوس والشعائر والمراسم الدينية. فنبذ الفرد من مجتمعه (بسبب مخالفته لمحرماته مثلاً) أقسى من فصل الموظف من مكتبه الرسمي. فالتحليل البنائي ـ الوظيفي يقوم بشرح الضوابط الاجتماعية وتفسيرها ليبيِّن وظائفها الاجتماعية بالنسبة للفرد والمجتمع والبناء الاجتماعي في الوقت نفسه، مستخدماً التفسير الوظيفي، اي تفسير الاشياء من خلال وظائفها ومعطياتها في البنية الاجتماعية بدلاً من تشخيص مسببات وجودها.

يوضح هذا التحليل وظائف النظم الاجتماعية غير الرسمية باعتبارها نظم لها أهداف وأغراض خاصة بها، ولها قواعد وأعراف متميزة بها، ولها مراكز تعكس طبيعة تنظيمها. وهي تتضمن سلطة تعكس نوع تنظيمها، ولها ملكية خاصة بها، ولها عضوية متجددة، ولها اسم ورموز خاصة بها. ففي النظام الأسري تهتم هذه المقاربة بأعراف وآداب ومحرمات وقيم الأسرة، وتوضح ترتيب مراكز أفراد الأسرة وسلطة الأب والأم والذكر والأنثى داخل الأسرة، وطريقة تربية الأبناء وطريقة الزواج والطلاق والمهر ونظام الملكية والإرث وشجرة نسب الأسرة. إضافة الى ذلك، تدرس هذه المقاربة تأثير النظام الأسري على سلوك الفرد داخل أسرته ومجتمعه وعلاقة هذا النظام بالأنظمة الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع. ولا تهمل هذه المقاربة وظائف الأسرة المتنوعة (التربوية، والاجتماعية، والصحية، والاقتصادية. . .).

تركز هذه المقاربة أيضاً على معرفة درجة تكامل وظائف مكونات البناء الاجتماعي، ويوضح روبرت مرتون بشكل أدق هذه النقطة فيقول: إن وجود هذه الحاجات الاجتماعية لا يؤدي دائماً وبالضرورة الى إحداث التكامل الاجتماعي، بل

تذهب في بعض الأحيان الى إحداث اختلال في النظام الاجتماعي وإحداث مشاكل اجتماعية وثقافية لنسق البناء الاجتماعي بشكل مستتر او بشكل ظاهري. فبعض القبائل البدائية تمارس الرقص الجماعي لكي تجلب المطر، إلاّ ان هذا الاعتقاد والسلوك الجمعي الراقص، ما هو إلاّ سلوك ظاهري وظيفته الاجتماعية المستترة تتمثل في توثيق علاقاتهم وتفاعلهم أثناء فترة الجفاف وقلة الأمطار[١].

ويوضح تالكوت بارسونز في كتابه **بنية الفعل الاجتماعي** ان البشر يقومون بالاختيار او المفاضلة بين أهداف مختلفة ووسائل تحقيق تلك الأهداف. ووفق هذه المقدمة هناك أولاً الانسان الفاعل، وثانياً نطاق الأهداف التي لا بد ان يختار من بينها الفاعل، وثالثاً الوسائل الممكنة لبلوغ تلك الغايات، وهنا على الفاعل أيضاً ان يختار بينها. لكن الاختيار لا يجري في فراغ، بل وسط بيئة مكونة من عدد من العوامل المادية والاجتماعية التي تحدد الاختيارات الملائمة. ويعمق بارسونز تحليله باتجاه كشف "أنساق الفعل"، وليس التوقف عند "فعل" الفرد وآلياته فقط، الأمر الذي يغني المقاربة البنائية الوظيفية[٢]. ويخلص بارسونز الى ان أي نسق، وعلى أي مستوى، يجب ان يفي بأربعة متطلبات اذا كان يريد البقاء، والمقاربة البنائية الوظيفية يجب ان تغطيها، ويسميها بـ"المستلزمات الوظيفية" Functional prerequisites، وهي كما يلي:

١ ـ وظيفة التكيّف: وفيها ان كل نسق لا بد ان يتكيف مع بيئته.

٢ ـ وظيفة تحقيق الهدف: وفيها ان النسق لا بد له من أدوات يحرك بها مصادره ليحقق أهدافه ويصل الى درجة الإشباع.

٣ ـ وظيفة الاندماج والتكامل: إن عليه ان يحافظ على التواؤم والانسجام بين مكوّناته.

٤ ـ وظيفة ثبات المعايير: وقوامها ان تؤكد قيم المجتمع وأن تضمن أنها معروفة من قبل الأعضاء، وأن ثمة حافزاً لهؤلاء كي يقبلوا هذه القيم، وأن يخضعوا لمتطلباتها ومستلزماتها. وهذه الوظيفة أقل دينامية من غيرها لأنها تثبت النظام المعياري، وتحافظ عليه[٣].

---

(١) Turner, Jonathan: *The Structure of Sociological Theory*, The Dorsy Press, 1974, p. 64.

(٢) عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والاشكاليات من الحداثة الى العولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص ٩٥.

(٣) غي روشيه، **مقدمة الى علم الاجتماع العام**، ترجمة مصطفى دندشلي، بيروت، مكتبة الفقيه، ٢٠٠٢، ج ٢، ص ٣٥٩. أيضاً انظر: إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس**، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٢٤٤، ١٩٩٩، ص ص ٧٢ ـ ٧٣.

وبالاضافة الى المفهومات السوسيولوجية السابقة، استخدم رواد هذه المقاربة المنهجية من الجيل الثاني مفهومات جديدة مثل الخلل الوظيفي Dysfunction، التوازن الاجتماعي Social equilibrium، الوظيفة الكامنة والظاهرة Latent and manifest function، تحقيق الهدف Goal achievement، المحافظة على النمط pattern maintenance، التكيف والمواءمة Adaptation، وغيرها من المفاهيم الاخرى التي بدت حسب البعض أنها تحرص على تأكيد النزعة المحافظة واعادة التوازن إلى المجتمع.

ب ـ المقاربة الجدلية Dialectical Approach:

الصراع والتغيير عنصران أساسيان يعودان الى طبيعة المجتمع، فطالما وجدت الجماعة والمجتمع، وجد الصراع والتغيّر. والجدل يعني ان كل نشاط يظهر نقيضه، وأن الحركة تؤدي الى نقيضها، بحيث يظل الصراع بين الحركة ونقيضها مستمراً حتى يحدث التآلف بينهما Synthesis/ Synthése. وهذا التآلف يتحوّل بدوره الى خطوة من حركة جدلية جديدة، تسير في مستوى أعلى من المستوى الأول.

يقوم ارتباط ضروري بين الجدل والتغيير. فالبناء المجتمعي، بما يحويه من عوامل بنائية متعارضة، ومتناقضة، هو مصدر التغيّر. وقد تكون هذه العوامل قيماً مجتمعية او إيديولوجيات، او جماعات، او نظماً... الخ.

يظهر المنطق الجدلي ما هو مضمر في المعاني المتعددة التي تختفي وراء الأفكار. وهذه السمة مهمّة جداً في دراسة الواقع المجتمعي وما يحويه من أبعاد، فكثير من الدراسات في علم الاجتماع يشير الى بعد واحد او قليل من الأبعاد التي تحويها الظواهر، وتترك من دون إشارة او تحديد مجموعة أخرى من الأبعاد التي ترتبط بها ارتباطاً منطقياً أو عليّاً؟ ولهذا تحفل تلك الدراسات بتناقضات تحويها تصوراتها. فالجدل هو كشف وعرض لما في الواقع المجتمعي، ولما في تصوراتنا عن هذا الواقع من تضاد وتناقضات.

يظهر **الجدل** المعاني المتبادلة التي تحويها الأفكار والتصورات والنظريات، بحيث لو أخذت فكرة ما على حدة، دون الفكرة المرتبطة بها، لأصبح معنى الاثنين مبهماً. ولهذا يشكل الجدل الأساس الذي تُبنى عليه الأنماط الثنائية للوحدات المجتمعية؛ المادي والروحي، المجتمع المحلي والمجتمع العام، الريفي والحضري.. الخ. كما يشكل الجدل الأساس الذي تُبنى عليه الأنماط الثلاثية حيث ينظر الى نمطين منها على أنهما يمثلان الفكرة ونقيضها، وحيث ينظر الى النمط

الثالث على أنه صورة تأليفية تمتزج فيها خصائص النمطين المتضادتين[١].

في المقاربة الجدلية يسعى الباحث الى إدراك الترابط والعلاقات المتبادلة بين النظم المجتمعية السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية، كما يسعى الى إدراك العلاقة بين الذهن البشري والواقع المجتمعي والتاريخي، بين الفكر والواقع، وذلك في إطار الكشف عن الحركة في الكل وعن الفكرة ونقيضها والواقع ونقيضه، وعما هو مضمر ومستتر. إنه يدرس الآليات المجتمعية كالتوترات والصراعات من حيث نشأتها واستمرارها لفترات زمانية محددة او عودة ظهورها على مستويات مختلفة. وفيها يسعى الباحث الى الكشف عن عناصر يتضمن الواحد منها الآخر، او الكشف عن التناقض وازدواج المعنى في الأفكار والتصورات والواقع.

ومن أبرز المقاربات الجدلية المقاربة المادية التاريخية Historical materialism وهي ترتبط بمؤسسها كارل ماركس K. Marx. وتنطلق من الفكرة الايديولوجية القائلة بأن المجتمع الحديث يتكون من بنائين هما: البناء الفوقي Super structure والبناء التحتي Infra structure ويتمثل النوع الأول من البناء في نسق الافكار والمعتقدات والقيم السائدة، ويتمثل النوع الثاني بقوى وأدوات الانتاج. ومن يسيطر على أدوات الانتاج يسيطر على الافكار والمعتقدات السائدة، أي ان البناء الأول هو انعكاس للبناء الثاني.

تثبت المادية التاريخية فكرة الصراع Idea of Conflict والتي توجد كقانون بين الطبقات الاجتماعية، وهو قانون لا مهرب منه، فهو موجود منذ ان ظهر الانسان على سطح الأرض او منذ ان عرفت المجتمعات البشرية حياة الاستقرار، وهذا الصراع الطبقي ازداد بشكل فعال في المجتمع الرأسمالي. ان تحديد علاقات الانتاج، وموقع القوى الاجتماعية في هذه العلاقات، يحدد طبيعة الصراع بين من يملكون ومن لا يملكون، وهو صراع لا يمكن الا ان يستمر الى الأبد، حتى الغاء الملكية. ان المقاربة المادية التاريخية تعني قراءة التناقضات الاجتماعية وفق قوانين الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية. وبالتالي فإن كل وسائل الانتاج والتكنولوجيا ووسائل الاعلام والاتصال والمؤسسات التعليمية والدينية والاقتصادية عموماً، موجهة لخدمة مصالح الطبقة المهيمنة، التي هي الطبقة الرأسمالية، التي تملك مكونات الانتاج الثقافي وتعمل على توجيهه لمصالحها من جهة، ولخلق طبقة من العمال تعمل بصورة مستمرة في

---

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع. النشأة والتطور**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط ١٩٩٩، ص ١٢٧.

مؤسساتها ومصانعها وشركاتها. ويؤدي هذا التحليل الى ان الافراد ينتجون أفكارهم المختلفة كما ينتجون وسائل وجودهم وعلاقاتهم الاجتماعية، لذلك نرى هناك وعياً خاصاً بالطبقة الحاكمة وآخر بالطبقة العمالية وآخر بالطبقة الوسطى.

ج ـ المقاربة الثقافية Cultural Approach:

إستُخدمت الثقافة لتفسير العمليات والظواهر والمشكلات الاجتماعية من قبل الكثير من الباحثين الاجتماعيين. إن الثقافة تتكون من نماذج ظاهرة وكامنة من السلوك المكتسب والمنتقل بواسطة الرموز، والتي تكوّن الانجاز المميز للجماعات الانسانية، والذي يظهر في شكل مصنوعات ومنتجات. أما قلب الثقافة فيتكوّن من الأفكار التقليدية (المتكونة والمنتقاة تاريخياً) وبخاصة ما كان منها متصلاً بالقيم. ويمكن ان نعدّ الأنساق الثقافية نتاجاً للفعل من ناحية، كما يمكن النظر اليها بوصفها عوامل شرطية محددة لفعل مقبل[١]. ووفق هذا المنظور يمكن للمقاربة الثقافية ان تقدم للباحث أداة تحليلية للظاهرة الاجتماعية تتكشف من خلالها جوانب لا يمكن تفسيرها في أي مقاربة أخرى.

فالثقافة ظاهرة عمومية تشمل كل المجتمعات، وتطغى في مجتمع محدد حيث يمارس أفراده نمطاً ثقافياً محدداً ويتميزون بسمات ثقافية خاصة، بل وقيم وعادات مشتركة، تسهم في تفسير الإطار العام لشخصية الفرد، فضلاً عن الطابع القومي للمجتمع الخاضع للدراسة. وهي بالاضافة الى عموميتها تتميز أيضاً بالخصوصية، حيث لكل جماعة في المجتمع ما يميزها عن الكل من حيث السلوك والرموز والعادات والتقاليد. فهي لذلك توفِّر للباحث فرصة دراسة الخصوصيات والجزئيات في العموميات والكليات.

وحيث أن من أبرز خصائص الثقافة التغير والتبدل، فإن المقاربة الثقافية توفِّر للباحث فرصة رصد المتغيرات في الأفكار والمعتقدات وأسلوب الحياة السائد. بل هي أداة تحليلية أساسية لدراسة الانتشار والتلاقح الثقافي، وما يسمى بالمثاقفة Acculturation والتي هي من أهم خصائص عصر العولمة. بل إن دراسة التكامل الثقافي Cultural integration والعدوى الثقافية Cultural contagion والتنوع الثقافي Cultural diversity وما يسمى الهوّة الثقافية Cultural lag التي تعبِّر عن اختلال التوازن

(١) A. L. Kroeber and Clyde Kluchhohn: *Culture: A Critical Review of Concepts and Difinitions*, (with the assistance of Wayne Untereiner and appendices by Alfred G. Meyer), Ventage Books, no. 226 (New York: Vintage Books, 1952), p. 357.

في سرعة النمو بين عناصر الثقافة، والتعددية الثقافية Cultural pluralism التي تختلف من حيث تكوينها عن ظاهرة التنوع . . . إن كل هذه المسائل، فضلاً عن العادات Customs والتقاليد والمعايير Norms والطرق الشعبية Folkways، وما له علاقة بالتكيف الاجتماعي Social adaptation والتلاؤم Accommodation والتأقلم او الاعتياد Acclimatization وما يتعلق بالنماذج الفكرية Model، والعقلية Mentality والذهنيات السائدة والثقافة الشعبية Popular culture والثقافة العالمة Scholar culture، كلها محاور أساسية لا يمكن فحصها ودراستها بعمق من دون استخدام المدخل والمقاربة الثقافية.

وهناك دراسات علمية وميدانية كثيرة استخدمت المقاربة الثقافية كمدخل أساسي او جزئي في التحليل، ومنها دراسات روث بندكت وبيتريم سوروكين وماري كريد ميد وسترودبك وهوروكس وكروبر . . . وغيرهم.

د ـ المقاربة السوسيوتاريخية Sociohistorical Approach:

إذا كان موضوع التاريخ هو الحقائق، فلا بد من السؤال عن ماهية الحقيقة التاريخية؟ هل هي الواقعة او الحدث التاريخي المحدود في زمان ومكان معين؟ أم هي قراءة المؤرخ وتأويله لهذه الواقعة؟ ومتى تصبح الواقعة حقيقة تاريخية مهمة، ومتى يجب ان تدرج في الكتابات التاريخية؟ هذه الأسئلة وغيرها دفعت الباحثين الى الاهتمام بالوقائع مع أوائل القرن التاسع عشر، حين رفضت التفسيرات الأخلاقية للتاريخ، وحين راح المؤرخون يتعاملون مع «الحالة كما هي». وقد تزامنت هذه النظرة الى التاريخ مع الدعوة الى جعله علماً، بحيث يتم الفصل بين الذات والموضوع لصالح الحقيقة الموضوعية، وبهذا يصبح تفسير المؤرخ او تأويله لـ"الواقعة" في الدرجة الثانية.

يقوم المؤرخ عملياً بعملية انتقاء للحقيقة التاريخية، وهو رغم لجوئه الى جملة من العلوم المساعدة (علم اجتماع ـ علم الآثار ـ الأنثروبولوجيا ـ علم السكان ـ الاقتصاد . . .)، إلاّ أن انتقاء هذه الحقيقة دون سواها يظل من فعل المؤرخ بالذات. وهنا تعود المعرفة التاريخية الى نقطة الانطلاق حيث الارتباط بين الذات والموضوع.

التاريخ إذن، لا تتم دراسته إلاّ بعين الحاضر، بالرغم من ان موضوعه دراسة الماضي، أي ان عملية الانتقاء هذه لا يمكن فصلها عما يريد المؤرخ جعله ناطقاً بالحاضر، وكما يقول إدوار كار: «التاريخ هو تجربة المؤرخ. إنه ليس من صنع أحد باستثناء المؤرخ، وكتابة التاريخ هي الطريقة الوحيدة لصنعه»[١]. إنه يقرر بشكل حازم

---

(١) إدوار كار، **ما هو التاريخ**، ترجمة ماهر كيالي وبيار عقل، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٨٠، ص ٢٢.

استحالة ان يكون المؤرخ حيادياً، لأنه جزء من الحاضر، بينما تنتمي الوقائع الى الماضي. والتاريخ هو العملية المستمرة من التفاعل بين المؤرخ ووقائعه.

وقد هيمنت الطريقة الكرونولوجية Chronology على الدراسات التاريخية لزمن طويل، وهي العلم الذي يعين التواريخ الدقيقة للأحداث، وترتيبها وفقاً لتسلسلها الزمني. والكرونولوجيا على نوعين: كرونولوجيا مطلقة Absolute chronology تعين تاريخ الأحداث والوقائع بالسنوات، والكرونولوجيا النسبية Relative chronology التي تذهب الى تعيين تواريخ الأحداث بالنسبة لبعضها البعض. وحين يقال منهج الدراسة وفقاً للترتيب التسلسلي للوقائع Chronology method، فإن ذلك يعني دراسة التاريخ وفق تقسيم تسلسلي لمراحل محددة تمتد كل منها عدة سنوات. ولا شك في ان الكرونولوجيا ضرورية للحسّ التاريخي. لكنها غير كافية لتقديم تفسيرات وتعميمات، بقدر ما هي كافية لتقديم رواية سردية ينتقي من خلالها المؤرخ ما ينسجم مع اتجاهه. وهنا تصبح الايديولوجيا أحد أكبر مثالب الدراسة التاريخية.

أما الباحث في علم الاجتماع فيدرس المجتمعات في حاضرها ولا يدرسها في ماضيها. وعلى هذا الأساس يتحدد الموقع الذي يحتله التاريخ في علم الاجتماع من خلال الموقع الذي يحتله الماضي في الحاضر. وكما يقول جان بياجيه Jean Piaget تكتسب العلاقة بين الماضي والحاضر دفعاً خاصاً وأهمية استثنائية في علم الاجتماع. فالعلاقة بين الماضي والحاضر في علم الاجتماع علاقة إشكالية تمثل هاجساً نظرياً وهمّاً فكرياً. هل يعود حاضر المجتمعات الى ماضيها؟ وهل يعود الوضع المجتمعي الحاضر الى التتابع الزمني للأوضاع المجتمعية الماضية؟ أم يعود الى حاضرها فحسب..؟ وعلماء الاجتماع يواجهون على الدوام المأزق التالي: إذا قالوا بأن كل مرحلة من تطور المجتمع تعود الى المرحلة التي سبقتها، في خط تطوري متتابع المراحل ومستمر، فإنهم يلاحظون أن التاريخ الحاضر، في أوجه كثيرة منه، يقطع مع التاريخ الماضي. وإذا قالوا ان المجتمع الحاضر يعود الى المرحلة الحالية وحسب، فإنهم يلاحظون أن التاريخ الحاضر، في أوجه كثيرة منه، يشكل امتداداً للتاريخ الماضي، ومرحلة من مراحله، في خط تطوري متتابع المراحل ومستمر.

هذا الإشكال المنهجي يؤدي الى سبيلين في النظر والتحليل:

- **الأول** يعتمد المقاربة التعاقبية Diachronic التي لا ترى سوى نقطة انطلاق واحدة، الحاضر هو ما ينتهي الماضي اليه. ومن المستحيل معرفة المجتمع الحاضر إذا لم نبدأ بتحديد قضية من قضاياه الراهنة واعتمادها في بناء ماضيه. وحسب القضية التي

يقع الاختيار عليها، تصل عملية بناء الماضي الى ما تصل اليه[١].

ـ **الثاني** يعتمد المقاربة التزامنية Synchronic والتي لا ترى سوى نقطة انطلاق واحدة، تتمثل في الحاضر الملموس والخبرة الملموسة والملاحظات التجريبية والوقائع الأكيدة. وبما أنه لا مجال لأي ملاحظة تجريبية ما لم تجر في الميدان، في مكانها، ووسط المجتمع موضع الدراسة، فمن المستحيل معرفة المجتمع الحاضر اذا لم نبدأ بمعرفة وضعه الراهن، والوقائع الحاضرة فيه. وقبل طرح أسئلة تتعلق بأصله، ونشأته، وتطوره، وانتشاره، يفترض تحديد معالمه الحاضرة[٢].

في الحالة الأولى يمثل الحاضر النموذج الأمثل الذي يجري القياس عليه، حيث يسيطر الاعتقاد بوجود مسيرة خطية واحدة عبر الزمن، وأن المجتمع لا بد له من الانتقال من مرحلة تاريخية الى أخرى، من دون ان يكون بوسعه مواجهة شكل آخر من أشكال التطور، لذلك تصنف المعطيات التاريخية في أنماط، تسير في نوع من التتابع الزمني الحتمي والضروري حيث ينشأ المعقد منها من الأكثر بساطة فيها. في الحالة الثانية يخرج المجتمع من خط التطور التاريخي، ومن المتغيرات الدائمة والمستمرة التي تنقله من حالة الى حالة، ومن مرحلة الى مرحلة، ومن نمط الى نمط. في الحالة الأولى تُدرس الشواهد التاريخية الملموسة ويقوم الباحث بإعادة بنائها وتأويلها، الأمر الذي يحرّف معالمها. وفي الحالة الثانية، تدرس الوقائع على أنها مفردة وفريدة. وفي النتيجة هناك الكثير من النقد الموجه الى كلتا المقاربتين تحفل به كتب علم الاجتماع، لكن تبقى الحاجة ماسة الى نظرة تركيبية Synthesis تملك جدارة التعاطي مع التعاقبي والتزامني[٣].

في الخلاصة، ان نظرية التفرد التاريخي Historical particularism التي تقرر ان كل ثقافة تخضع لعملية تطور خاصة بها، وأنه ليس من الضروري بحال ان تتفق عمليات التطور الخاصة بمختلف الثقافات بعضها مع البعض. وبالتالي فإنه وفق ذلك يتعين على الباحث ان يدرس مختلف عمليات النشوء والتطور والارتقاء في كل منها على حدة، وأن يقيمها في ذاتها، وفي حدود الظروف الخاصة التي تلابس كلّ منها أيضاً. وهذا معناه أنه بدلاً من اتجاه نظرية التطور في خط واحد Unilinear evolutionism ينبغي اتباع نظرية التطور المتعددة الخطوط او الطرق والسبل multilinear evolutionism. وإعادة بناء التاريخ او قراءته او تفسيره، يتوقف على طبيعة المقاربة

---

(١) عبد الله إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

والمنظور التي ينطلق منها الباحث، او على قدرته على التركيب الخلاق بينهما. إلاّ ان طبيعة الظاهرة المدروسة والمجتمع المدروس تفرض على الباحث تغليب مقاربة على أخرى، او الاستفادة من القدرات والامكانيات المنهجية لكل منها. وقد ساهم تقدم العلوم الاجتماعية عامة، في فتح الباب أمام الخروج من العلاقة المأزقية بين كلتا المقاربتين من جهة، وبين إشكالية الذات والموضوع من جهة أخرى، بحيث أصبح هناك معطيات منهجية مهمّة لفهم مشكلة السببية التاريخية، وتفسير سلوك الأفراد والجماعات على النحو الذي حدث، وتحليل التغيرات والتحولات خلال المراحل التاريخية المختلفة «على الرغم من الفارق الأساسي بين التاريخ والعلوم الاجتماعية، والذي يتمثل في ان الأول يهتم بالأحداث الفردية الماضية في ترابطها الزمني، في حين ان الأخيرة تحاول ان تنظم الأحداث الحاضرة والماضية في نظريات او قوانين، وصفية او تحليلية. وعلى الرغم من ذلك فإن مجال التعاون بينهما واسع وثماره مفيدة للجانبين»[١].

لقد دخلت الفرضية في صميم كتابة التاريخ، وأصبح المؤرخ يستخدم مفاهيم علم الاجتماع وأساليبه، حتى ان تعريف المادة التاريخية تغير تدريجياً، فمثلاً اتسع نطاق المعنى وأسلوب التحليل، وأصبح يضم معطيات مثل المتواليات الاحصائية، وبالتالي أصبحت الوقائع البديهية التي تظهر من خلال تسلسل الأحداث مجرد خطوة أولى، يتبعها البحث عن الروابط والأسباب والعلاقات، وبالتالي أصبح الهدف يتركز على ما وراء المعطيات الخام والوقائع المباشرة. في المقابل ازداد اهتمام علماء الاجتماع بضرورة بناء جسر نظري ومنهجي مع مسائل التاريخ والتراث. فقد كان إميل دوركايم يؤكد باستمرار ان السوسيولوجيا والتاريخ توأمان وأنهما يحصدان أطيب الثمرات عندما يستفيد كل منهما من نتاج الآخر. وعلماء الاجتماع في الغرب فهموا ذلك بشكل جيد، فأنتجوا دراسات سوسيوتاريخية رائدة. أما الحقل عندنا فما زال قليل الجاذبية، ومردّ ذلك عدم وجود تقليد معمم في الجامعات العربية يدفع الأساتذة والطلاب في هذا الاتجاه. كما يرد البعض ذلك الى الصعوبة النسبية التي تتسم بها هذه الدراسات، والى سهولة الانطلاق مما هو جاهز عند زملائنا السوسيولوجيين الغربيين، على الرغم من الريادة التي يحتلها ابن خلدون في هذا المجال.

وتكتسب المقاربة السوسيوتاريخية أهميتها من خلال تركيزها على منشأ الظاهرة

---

(١) هيوغ أتكن، **دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية**، ترجمة محمود زايد، بيروت، دار العلم للملايين، ط ٢، ص ١٩٨٢ (انظر مقدمة قسطنطين زريق للكتاب).

وصيرورتها وتطورها، وتنفض غبار الطمس والغموض عنها لتبدو جلية واضحة، بحيث يصار الى مقارنة هذا النشوء الأقدم مع حاضر وواقع الظاهرة وبيان الصلة الحقيقية التي تقف وراء تبدل وتغيّر أغراض الظاهرة. وإذا لم يكن لنا غنى لفهم الظاهرات الاجتماعية من الرجوع الى منشئها او الى طفولة الظاهرة في عمر المجتمع الطويل، فليس لنا غنى بالتالي عن دراسة هذه الظاهرات بالاستناد الى هذه المقاربة. وفي هذه الحالة لا بد من جمع المعلومات والمعطيات من المصادر الأولية للظاهرة والتي تتمثل في الآثار التاريخية والوثائق الشفوية او المكتوبة او المصورة، ويمكن أيضاً اللجوء الى ذاكرة المسنين والمعمرين ذوي الخبرة والدراية، والى المؤلفات الأساسية التي تدور مواضيعها حول فكرة البحث. ومن الأهمية بمكان في البحث السوسيوتاريخي، تمحيص المصادر والتحقق من صدق المعلومات. فالشك المنهجي هو من أبرز الصفات التي يجب ان يتحلى بها الباحث عندما يتعامل مع وثائق ومخطوطات وآثار. وقد نبّه الكثير من الباحثين الكبار الى ضرورة نقد الروايات، وعدم الوثوق بصحة أي خبر إلاّ بعد البحث عن الشخص الذي رواه والتأكد من أنه لم يختلق الخبر ولم ينقله على غير طبيعته. وللنقد في هذا المجال وجهان: نقد خارجي يتناول المصادر والمعلومات المتوافرة عن الظاهرة محل الدراسة من الخارج، ونقد داخلي يغوص في أعماق المصدر محللاً ومقارناً ومدققاً.

بعد جمع المعلومات والمعطيات من مصادرها الأساسية يعمد الباحث الى ترتيبها وتنسيقها في صورة متكاملة، بحيث تسهم في إيضاح طبيعة العلاقات القائمة بينها، مما يساعد على تفسيرها وتحليلها تحليلاً علمياً وثيقاً، وإزالة ما يكتنفها من غموض. وفي هذه المرحلة يمكنه القيام بوصف الظاهرة المدروسة ومتابعة نشوئها وتطورها في مراحلها المختلفة، وذكر العوامل التي تؤثر عليها في كل مرحلة، ثم تأتي بعد ذلك عملية التعليل، ويقصد بها تبيان وقوع الظاهرة على نحو ما وقعت، ويكون ذلك بالكشف عن الأسباب الفاعلة التي أدت الى وجود الظاهرة ونشأتها وتطورها. وقد يلجأ الباحث الى "التحليل التاريخي المقارن" باستخدامه للمقارنة حين يدرس الظاهرة في عدة أجيال، او عدة ظاهرات في جيل واحد.

في الخلاصة ينبغي التنبيه الى الفروقات بين المقاربة السوسيوتاريخية وفلسفة التاريخ التي تبحث عن القوة الدافعة في سير التاريخ، او بعبارة أخرى: هل النظم الاجتماعية وليدة الصدفة او انها نتيجة مترتبة على أسباب خفية ولكنها قوية؟ وهل يصنع الناس تاريخهم او أنه مفروض عليهم بفعل قوى خارجية؟ فهناك مدرسة في فلسفة التاريخ نظرت الى الانسان باعتباره القوة المحركة، او إحدى العلامات الفاصلة في

طريق التقدم. ونظرية أخرى تنسب الأحداث ونشوؤها وتطورها الى قوى خارجية عن حدود البشر، ولا سلطان لهؤلاء عليها، وهناك التفسير المادي للتاريخ. والواقع ان الكثير من الباحثين يعتبر ان فلسفة التاريخ من الدراسات التي هيّأت لظهور علم الاجتماع. لذلك يمكن للسوسيولوجيين في مقارباتهم التاريخية ان يستفيدوا من دراسات فلسفة التاريخ، لكنها تبقى ميداناً علمياً له حقله الخاص.

كما ينبغي التمييز بين النزعة التاريخانية Historisism والنزعة التاريخية Historism. فالأولى هي الرأي القائل بأن جوهر المجتمع والثقافة يتميز بالاتجاه التطوري والدينامي. وأن جميع أشكال الحياة الاجتماعية متعلقة أساساً بمجال التاريخ الذي تتغلغل في جميع الأعمال. وأن هدفه هو التنبؤ بالمستقبل من خلال تأكيد قوانين تاريخية عالمية وهذا يتم عن طريق إسقاط اتجاهات الماضي إسقاطاً مركباً ومعقداً، على المستقبل لاستقراء اتجاهاته[١]. أما النزعة التاريخية فهي اتجاه يرمي الى تفسير الظواهر بالنسبة الى الوسط التاريخي الذي ظهرت فيه[٢]. وقد كتب كارل بوبر في هذا المجال مؤكداً أنه ليس كل شيء تاريخياً صحيحاً، لأن الايديولوجيا، وهي إحدى مثالب التاريخانية، تقود التحليل الى نوع من الاطلاقية والتعميم. إن بوبر يميل الى استخدام التاريخ بدون أدلجة مباشرة او غير مباشرة، ويعتبر ان التاريخ لا يفسر كل شيء، بل هو عنصر من عناصر التأثير. إنه باختصار يعترض على الاتجاه السائد بشأن تأويل التاريخ، لأنه يمكن إيجاد التأويل المناسب لاتجاه التحليل بشكل دائم. ومع أنه يعترف بحق الباحث في التأويل، إلاّ أنه في التحليل التاريخي يرفض اعتبار هذه التأويلات نظريات مطلقة[٣].

كذلك ينبغي تمييز المقاربة السوسيوتاريخية عن دراسات التاريخ الاجتماعي Social history التي تهتم بدراسة تطور العلاقات الاجتماعية ونمو النظم الاجتماعية والتغيرات في المفاهيم والقيم، ولا سيما دراسة التاريخ السياسي، وخاصة ما يتعلق منه بتاريخ أنظمة الحكم. وقد ساعد نمو المجتمع المعاصر وظهور أشكال جديدة من البنيان الاجتماعي على زيادة الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي. ولا يعني ذلك ان هذا النوع من الدراسات بعيد عن اهتمامات السوسيولوجيين، بل على العكس، أصبح هذا النوع من

(١) أ. ج. هوبزبوم، **دراسات في التاريخ**، ترجمة عبد الإله النعيمي، بيروت، دار المدى، (ملحق يوزع مع جريدة **السفير**)، ٢٠٠٦، ص ٤١.

(٢) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، ١٩٧٨، ص ١٩٦.

(٣) يناقش كارل بوبر هذه المسائل بدقة منهجية وقراءة نقدية غنية في كتابه **عقم المذهب التاريخي. دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية**، ترجمة عبدالحميد صبرة، الاسكندرية، دار المعارف، ١٩٥٩.

الدراسات حقلاً مشتركاً بين عالم الاجتماع والمؤرخ، يسهم فيه كلاهما. والمقاربة السوسيوتاريخية تشتمل على دراسة التاريخ الاجتماعي، لكنها لا تكتفي به، لأنها تتضمن محاولة لاكتشاف الاتجاهات العامة في تطور او تغيّر المجتمع، او أنها قد تنحصر في تحليل مشكلة معينة، لكنها تغلِّب التحليل السوسيولوجي وتسعى الى تنظيم الأحداث الحاضرة والماضية في نظريات او قوانين وصفية او تعليلية، تقرأ وتحلل معطيات الحاضر من دون ان تقطع مع الماضي.

هـ ـ المقاربة الفينومينولوجية Phenomenological Approach :

مؤسس الفلسفة الظاهراتية (الفينومينولوجية) هو إدمون هوسرل الذي نُشرت أهم أعماله في العقود الأولى من القرن الماضي. وقد انصبّ اهتمامه على تطوير فلسفة «تنفذ الى جذور معرفتنا وخبرتنا». وقد ذهب تحديداً الى ان المعرفة العلمية أصبحت منفصلة عن خبرة الحياة اليومية ونشاطها، وهي المكان الذي نبعت منه تلك المعرفة أصلاً، وعلى هذا رأى ان مهمة الفلسفة الظاهراتية هي إعادة تلك الصلة. وقد استخدم علماء الاجتماع هذه الحجة بعد نصف قرن ضد النظرية الاجتماعية التقليدية، وبخاصة الوظيفية البنائية، من حيث ان تلك النظرية أصبحت منفصلة عن نبض الحياة اليومية.

تهتم الظاهراتية أساساً بدراسة البنى وبعمل الوعي الانساني، ومسلمتها الرئيسية ـ المضمرة غالباً ـ هي ان العالم الذي نعيش فيه عالم مصنوع في وعينا، او في رؤوسنا. ولا يعني هذا بالطبع نكران وجود العالم الخارجي، بقدر ما يعني ان هذا العالم الخارجي لا معنى له إلاّ من خلال وعينا به. وحيث ان عالم الاجتماع لا يهتم إلاّ بما له معنى في هذا العالم، لذا يتعين عليه ان يفهم كيف يصنع البشر من عالمهم عالماً ذا معنى.

ألفرد شوتز Alfred Schutz[1]، وهو من تلاُميذ هوسرل، يعتبر أول من عمل على مزج أفكار الفلسفة الظاهراتية مع علم الاجتماع عبر نقد فلسفي لأعمال ماكس فيبر. فقد حاول ان يبين كيف أننا نبني معرفتنا بالعالم الاجتماعي من فيض أساسي من التجارب المضطربة التي لا معنى لها. ونحن نفعل ذلك بعملية "تنميط"، من خلال تصنيف الخبرات والتجارب على أساس التشابه. وهو يعتبر ان أساس عالمنا الاجتماعي، معرفة مسلم بها نكتسبها بالسليقة. وكل واحد منا ينظم هذه المعرفة على

---

(١) ألفرد شوتز (١٨٩٩ ـ ١٩٥٩): عالم اجتماع أميركي من أصل نمساوي.

أساس ما هو قائم هنا الآن، أي على أساس ما نفعله في زمان ومكان معينين[١]. هذه المقاربة تتسم بمنطلق تفاعلي يقع بين فاعلَيْن ـ على الأقل ـ هدفها تشريح النسيج التفاعلي بينهما، لتتعرف على نشأته وتطوره مركزة على المعاني الذاتية ورؤية المتفاعلَيْن ومشاعرهما وتفكيرهما، ولتتطلع فيما بعد على ما يتحكم في هذا النسيج التفاعلي. لذلك:

ـ فهي تفترض بداهة ان عقل الفاعل ليس مجرداً، بل مكتسباً لقواعد اجتماعية حصل عليها من محيطه الاجتماعي، وهو عقل تمت صياغته بشكل ينسجم مع المحيط الذي يعيش فيه.

ـ وعند تعايش الفاعل مع محيطه الاجتماعي وتفاعله مع الفاعلين الآخرين، يبدأ باكتساب خبرات اجتماعية حول عالمه المحيطي.

ـ لا يفرِّط الفاعل بهذه المكتسبات الاجتماعية، لذلك يحرص على تخزينها في ذاكرته لتكون باكورة معارفه الاجتماعية.

ـ يستخدم الفاعل هذه المكتسبات المعرفية المخزونة في ذاكرته عند تعامله اليومي مع الناس. أي يستخدم الخبرات الماضوية لمواجهة الفاعلين في محيطه، الأمر الذي يمنحه رؤى جديدة حول علائق اجتماعية مستشرفة.

هذه الافتراضات الأربعة التي انطلق منها شوتز، حول الفاعل قبل دخوله حالة تفاعل مع الآخر، أراد من خلالها ان يصل الى معرفة تفكير المتفاعل معه، وكيف يعرف الفاعل نفسه وكيف يتبادل الناس إدراكاتهم عندما يتفاعلون.

إستخدم شوتز مفهوم المعرفة المخزونة Stock knowledge عند الفاعل الاجتماعي لينتج مفهوماً آخر هو مفهوم "التخلل الذاتي" Intersubjectivity الذي ينتج عنه تقبل ذاتي بين الفاعلين، كلٍ منهم للآخر. وهذا لا يحصل إلاّ عندما ينتج هؤلاء نوع من "النمذجة" Typification التي تعني تشكيل صيغ متنوعة ومتعددة للأفعال الاجتماعية التي مرت عليهم عبر حياتهم الاجتماعية. هكذا تتشكل خبرات ذاتية ـ اجتماعية، قد تتعزز اذا واجهت نفس ظروف تشكلها، او تلغى اذا واجه الفاعل ظروفاً معاكسة لها تبرهن على سوء تشكيلها او انحراف رؤيتها او نقص تركيبتها[٢].

وبإيجاز يمكن تحديد المقصود بالتحليل الفينومينولوجي بأنه وسيلة لاستخلاص ما نلاحظه في الواقع لفهم جوهر الأشياء وتحليلها وربطها بالصورة الذهنية والعقلية للأفراد

---

(١) إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسوتز الى هابرماس**، مرجع مذكور، ص ١٥٠.

(٢) معن خليل عمر، **نظريات معاصرة في علم الاجتماع**، مرجع مذكور، ص ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

بطريقة علمية مدروسة. وهذا النوع من التحليل يعتبر من المداخل الحديثة في السوسيولوجيا والتي لاقت انتشاراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، نظراً لتركيزها على دراسة نسق المعرفة وتحليل المعاني والأفكار والتصورات ودراسة أنماط التفاعل ونوعية المواقف وعمليات الشعور والادراك عن طريق الاعتماد على خبرات الأفراد وقدراتهم المعرفية والحياتية وتصوراتهم وانطباعاتهم حول مختلف الظواهر الاجتماعية والمعرفية.

وقد شكك أنصار هذه المقاربة في قدرات النظريات والتحليلات الوظيفية والجدلية، وإمكانياتها المنهجية لإدراك حقيقة المعاني والأفكار والتصورات الكامنة في أنماط التفاعل بين الأفراد. ومن أبرز رواد هذه المقاربة ميشيل يونج M. Young، عالم الاجتماع البريطاني،[١] وكرابل karabel وهالس Halsey وجيرالد Gerald ولاتون Lawton.

و ـ المقاربة التفاعلية الرمزية Symbolic Interaction Approach:

يمكن اعتبار جورج هربرت ميد (١٨٦٣ ـ ١٩٣١) مؤسس هذا الاتجاه، وذلك من خلال كتابه **العقل، الذات والمجتمع** *Mind, Self and Society* الذي جمع بعد موته من مذكرات طلبته المستمدة من محاضراته التي كان يلقيها عليهم. وقد بلورها فيما بعد هربرت بلومر[٢] H. Blumer وأضاف عليها مانفرد كون[٣] M. Kuhn ورالف تيرنر Ralf Turner وارفنج جوفمان[٤] Erving Gaffman.

وكمدخل لفهم التفاعلية الرمزية، لا بد من العودة الى بارسونز[٥] وفكرة وحدة الفعل الصغرى في مقاربته الوظيفة البنائية. وهي تقوم على مجموعة من المسلمات حول الفاعل الاجتماعي، باعتبار ان الفاعل يختار من بين أهداف، ويختار الوسائل لتحقيق تلك الأهداف، في موقف يتكون من موضوعات مادية واجتماعية. وتتطلب عملية خلق المؤسسات ان يوجه الفاعلون أفعالهم نحو بعضهم البعض لتحقيق الإشباع المتبادل. واذا ما نجحت تلك العملية، فإن أفعالهم تصبح ثابتة وتتخذ أنماطاً من أدوار المكانة، أي تشكل بنية أدوار. ويمكن النظر الى هذه الأدوار من حيث توقعات البشر

---

(١) Young, M (ed.), *Knowledge and Control*, London, Macmillan 1971.

(٢) هربرت بلومر (١٩٠٠ ـ ١٩٨٦): أميركي من رواد التفاعلية الرمزية.

(٣) مانفريد كون (١٩١١ ـ ١٩٦٣): عالم اجتماع أميركي من رواد مدرسة آيوا للتفاعلية الرمزية.

(٤) إرفنج جوفمان: عالم اجتماع أميركي ذاع صيته في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

(٥) تالكوت بارسونز (توفي عام ١٩٧٩): كان لكتاباته تأثير ضخم في مجال علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأميركية والانتاج السوسيولوجي باللغة الانكليزية.

بعضهم تجاه بعض (أي من حيث المعاني والرموز)، وقد بيّنت ان المنظور يمكن ان يركز في دراسته أما على بنى الأدوار والأنساق الاجتماعية او على سلوك الدور والعقل الاجتماعي، مع تأكيدها على صعوبة جمع التوجهين معاً. وتكمن صعوبة هذه النظرية في أنه قد تم تعميمها من نظرية تخص الأفراد الى نظرية تخص المجتمعات. أما التفاعلية الرمزية فلا تقوم بهذه النقلة، بل تظل مع الفعل الاجتماعي. ومع أنها ترى البنى الاجتماعية ضمناً، إلاّ أنها لا تشغل نفسها بالتحليل على مستوى الأنساق. إنها تبقي اهتماماتها على مستوى وحدة الفعل الصغرى، وتهتم بقضية تشكل المعاني التي يعبر سلم المفاضلات عن نفسه بواسطتها.

ثمة أكثر من توجه داخل التفاعلية الرمزية بشكلها الحديث، وأهمها ما يعرف بتيار مدرسة شيكاغو. ويقدم هربرت بلومر أوجز صياغة للفرضيات التفاعلية:

١ ـ ان البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه تلك الأشياء لهم.

٢ ـ هذه المعاني هي نتاج للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الانساني.

٣ ـ وهذه المعاني تحوّر وتعدّل ويتم تداولها عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع الاشارات التي يواجهها.

هذه الفرضيات الثلاث تتطابق تقريباً مع الأقسام الثلاثة لكتاب جورج هربرت ميد: **العقل، الذات والمجتمع**. ونقطة البدء عند ميد هي مناقشته للخصائص التي تفرق الانسان عن الحيوان. وقد استقر رأيه، شأن الكثير من المفكرين، على ان الفرق بين الكائنين إنما هو في استخدام اللغة، او "الرمز الدال"، واهتم بالتوسع في دراسة مضامين ذلك. فالحيوانات تدخل في محادثات إيمائية، إلاّ ان من الخطأ القول إنها تتواصل مثل الانسان.

"الرمز الدال" إذن هو المعنى المشترك، وهو يتطور في سياق عملية التفاعل، التي تتلخص هي ذاتها في سعي البشر لتحقيق نتائج عملية في التعاون فيما بينهم. ويصف ميد شيئاً شبيهاً بالعلاقة الحميمة التي تنشأ بين شخصين، حيث تتطور في سياق تفاعلهما اليومي لغة خاصة بهما تقريباً، وهذا، عنده، هو ما يجري في الواقع بصورة عامة. فالتفاعل الاجتماعي يولدّ المعاني، والمعاني تشكل عالمنا. هذا يعني أننا نخلق عالمنا بما نخلع عليه من معان. "الرمز الدال" يمنح البشر القدرة على التأمل في ردود أفعالهم وللاستعداد لها في خيالهم. والرموز تمكننا من ان ننأى قليلاً عن الأشياء الموجودة في العالم وأن نجري عليها التجارب في فكرنا، وهو ما يحدث كلما قررنا القيام بشيء ما. ووجود اللغة هو الذي يمكّننا من الابتعاد والتفكير ثم الاختيار. وهذه

النقطة توصلنا الى عملية التأويل التي أشرنا اليها في فرضية بلومر الثالثة. وعمليات التفاعل لا تقتصر على المحادثات الخارجية، بل تشمل عملية التأويل الداخلي، التي هي أيضاً محادثة بين جزئين مختلفين من الذات. فالرمز الدال يثير في نفسي ردة الفعل ذاتها التي يثيرها في الآخرين، إنه يمكّنني من النظر الى نفسي كما ينظر إليّ الآخرون. فالطفل يبدأ باكتساب المعاني شيئاً فشيئاً، ويتعلم من خلال اللعب أخذ أدوار أفراد آخرين. وكلما كبر تعلم ان ينسق نشاطاته مع نشاطات الآخرين، وأن ينظر الى نفسه كما تنظر اليه الجماعة، الى ان يصبح قادراً على «أخذ دور الآخر العام» حسب اصطلاح ميد[1].

والواقع ان كل تيار من تيارات التفاعلية الرمزية ركز على جانب معين من النظرية، فمنها مدرسة شيكاغو التي كما بيّنا آنفاً، ركزت على عملية انسياب التفاعل والعمليات التأويلية وهي نظرت في تطور المعاني وتغيرها. في حين تحاول "مدرسة آيوا" ورائدها مانفرد كون Manfred Kuhn تحويل تلك الأفكار الى متغيرات قابلة للقياس مفترضة ان الذات مستقرة وثابتة نسبياً. وثمة تيار آخر يركز على "نظرية الدور"، وهو ينظر الى الطريقة التي تكون بها المحادثة الداخلية وسيطاً للذات في تقديم نفسها في بنى الأدوار. وأعمال رالف تيرنر هي أكثر الأعمال تنظيماً في هذا الحقل. أما إرفنج جوفمان فيستخدم مصطلح المنظور "المسرحي" Dramaturgical approach. فالأدوار، أي التوقعات التي تكون لدى الآخرين عن سلوكنا في ظروف معينة، هي بمنزلة نصوص نقوم بتمثيلها. لذا فهو مهتم ببيان الأساليب التي نسلكها لأداء أدوارنا، وهو ما بيّنه في أشهر كتبه **تقديم النفس في الحياة اليومية** *The Presentation of Self in Everday Life*. وقد لاحظ في دراساته الميدانية لسكان جزر شتلند كيف كان الناس يتركون واجهات بيوتهم تتآكل مخافة أن يعتقد المُلاّك ان ساكنيها قادرون على دفع إيجار أعلى. وعلى هذا الشكل ينظر جوفمان الى جميع أوجه الحياة، من أكثرها خصوصية الى أكثر جوانبها ظهوراً وعلانية. فالمرأة التي تحسّ أنها أخطأت بحق زوجها، تقوم عادة بمحاولة استرضائه ما أمكن بإظهارها وداً زائداً غير معهود. وعملية التصنع او "التحكم في الانطباعات" Impression management تقع باستمرار في حياتنا، كما لو كنا جميعاً نعمل مندوبي إعلانات لذواتنا، بحيث نستخدم محيطنا المادي مجالاً للتمثيل تاركين مساحات للخلوة «وراء الكواليس»، نلوذ اليها طلباً للراحة من عناء التمثيل.

---

(١) إيان كريب، **النظرية الاجتماعية**. . .، المرجع السابق، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

يؤخذ على التفاعلية الرمزية كمنظور وكمقاربة أنها تغفل الجوانب الأوسع للبنية الاجتماعية، وأنها لا تستطيع قول أي شيء عن ظواهر كالقوة والصراع والتغير. لكن التفاعليين يدافعون بحيوية عن نظريتهم. فتيار "نظرية الدور" يأخذ البنى الاجتماعية بعين الاعتبار. في حين ان مدرسة شيكاغو ترى ان انتقاد فكرة كهذه انتقاداً صريحاً أمر ممكن. فبول روك P. Rock على سبيل المثال يقول ان «طبيعة المجتمع غامضة. وافتراض إمكانية رسم صورة لأنساق كبيرة من أنساق المجتمع أمر مضلل»[١]. ومع ذلك لا يمكن إنكار فرضية "المجتمع" واعتباره مجرد "وهم" وأنه غير منظم وما شابه ذلك. يمكن التسليم مع روك بأن معرفتنا عن "المجتمع" ستكون دوماً غير قاطعة، وبأننا لا يجب ان نقولب عمليات التفاعل في نظرية جامدة. لكننا لا نسلم بأنه يجب ألاّ تكون لنا أي نظرية للمجتمع على الإطلاق[٢]. أما التيار الذي يأخذ البنية الاجتماعية بعين الاعتبار فقد توسع بدراسة مسألتي أخذ "الدور" و"صنعه"، ويرتبط هذا التيار بمدرسة "آيوا". وهو يركز على النظام التفاوضي للعلاقات الاجتماعية في مثل تلك السياقات. ويمكن تطبيق فكرة التفاوض على مجموعة من المواقف، وتبيان كيف ان النظام الاجتماعي هو نظام تفاوضي يمثل جزءًا من المحادثة الاجتماعية المتواصلة. ودراسة هوستكا Hosticka عن علاقة المحامي والموكّل، هي مثال لنوعية الممارسة التي تحصل على أرض الواقع. وفيها تبين الدراسة كيف يلجأ المحامون لتحديد ما حدث لموكليهم، وما يمكن عمله حيال ما حدث، غير مكترثين بمعرفة ما حدث حقاً. ويمكن ان ترى تلك الدراسة على اعتبار أنها تبين كيف يتجلى التفاوت البنائي في توزيع القوة في عملية التفاعل الاجتماعي.

ودراسة هوتشيلد Hochchild عن التحكم بالعواطف بين مضيفي الطيران ومحصلي الفواتير متميزة أيضاً في هذا المجال. فهي تهتم، كما يدل عنوانها «القلب المنضبط» Managed Heart، بالاستخدام الواعي للعواطف أثناء التفاعل. في حين تحاول دراسات أخرى التمييز بين الجوانب الفيزيولوجية والاجتماعية للعواطف، او بالقواعد الاجتماعية التي تحكم التجارب العاطفية او التعبير عنها فضلاً عن تأثيراتها الاجتماعية.

المقاربة التفاعلية الرمزية تبقى منظوراً معرفياً في دراسة الشخصية، مركز اهتمامها هو دراسة التفكير وعملياته. فنحن نفهم البشر حينما نفهم ما يعتقدون أنهم يعرفونه عن العالم، أي نفهم معانيهم ومفاهيمهم عن أنفسهم. إنها مقاربة لدراسة الأفراد، مقاربة

---

(١) Rock, P. *The Making of Symbolic Interactionism*, Macmillan, Basingstocke, 1974, P. 227.

(٢) إيان كريب، المرجع السابق، ص ١٣٩.

خاصة بالفعل الاجتماعي، ولا تحاول في أوضح أشكالها ان تصبح نظرية للمجتمع. وتفسيرها للفعل، وهو مرتكزها النظري، اختار البقاء أقرب الى عمليات التفاعل في جريانها اليومي[1].

ز ـ المقاربة الإثنوميتودولوجية Ethnomethodological Approach :

ظهرت الأثنوميتودولوجيا في الولايات المتحدة الأميركية، على يد هارولد جارفينكل H. Garfinkel عام ١٩٦٧. ويعني المصطلح الذي أطلقه والذي يتألف من مقطعين Ethno ويعني الناس ويقصد بها مخزون المعرفة المشتركة والشائعة بين الناس، وMethod أي الاستراتيجيات التي تضفي بها الذات الفاعلة معنى ما على العالم الاجتماعي والوسائل التي يتم بها تواصل المعنى. وقد انتشرت هذه النظرية بين العديد من علماء الاجتماع ومنهم دان زيمرمان الذي دافع عنها بفعالية (١٩٧٨) وتبعه بول أتكينسون (١٩٨٨) الذي اشتهر أيضاً كداعية نشط لهذه المقاربة.

كان جارفينكل أحد تلامذة بارسونز، ثم تواصل مع ألفرد شوتز وتأثر به، قبل ان ينتهي الى صياغة الاثنوميتودولوجيا التي تركز على «الأفعال العملية كإنجازات مستمرة ومحتملة لما تقوم به الحياة اليومية من ممارسات بارعة ومنظمة»[2]. وهي تستهدف كشف القواعد الكامنة والمتضمنة في الحياة اليومية وما لها من طبيعة مخططة. إن عالم الحياة اليومية يتكوّن في نظر جارفينكل من أفعال اجتماعية انعكاسية تجسِّد تنوعاً من المعاني التي تعتمد على سياق خاص[3].

تختلف المقاربة الإثنوميتودولوجية عن غيرها في الأساس والمنطلق النظري والمنهجي. فعلماء الاجتماع، عموماً، يسلمون بأن النظام الاجتماعي له واقع موضوعي، وأن الفرد ملزم بالتماثل مع هذا الواقع ومكوناته القيمية والمعيارية. لذلك

---

(١) للاطلاع أكثر على هذه المقاربة انظر: إيان كريب، المرجع السابق، ص ص ١٢٩ ـ ١٤٤. وأيضاً:

- Blumer, H. (1969) *Symbolic Interactionism: Perspectives and Method,* Pretice Hall, Englewood Cliffs, NJ.

- Reynolds, L. T. (1990) *Interactionism: Exposition and Critique* (2nd ed). Gerneral Hall Inc. New York.

(٢) Jonathan H. Turner: *Sociology, The Science of Human Organization,* Nelson - Hall, Chicago, 1985, p. 86.

(٣) ألان سوينجوود، **تاريخ النظرية في علم الاجتماع**، ترجمة السيد عبدالمعطي السيد، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص ٣٤٢.

أخذوا يفسرون جذور هذا النظام وآليات اشتغاله. ففي المقاربة الوظيفية يتم التركيز على الأنساق الاجتماعية ومتطلباتها، والمقاربة الجدلية المادية تركّز على عنصر الإلزام في النظام الاجتماعي والمستند الى وضع الأفراد في التركيبة الاجتماعية وعلاقتهم بالانتاج. فيما ترى المقاربة التفاعلية الرمزية ان النظام الاجتماعي ينجم عن إجراءات تفسيرية يستخدمها الفاعلون في مواقف التفاعل، لذلك يعتبرون النظام الاجتماعي "نظاماً للتفاوض". وكل هذه المقاربات تمدنا بمجموعة تفسيرات متباينة للنظام الاجتماعي، لكنها مع ذلك تلتقي على ان هناك شكلاً ما للنظام الاجتماعي يوجد بالفعل، وهو لذلك له واقعه الموضوعي.

غير ان المقاربة الاثنوميتودولوجية "تعلُق" او تتخلى عن الاعتقاد في وجود نظام اجتماعي موضوعي او فعلي. وتنطلق من مسلمة تعتبر ان الحياة الاجتماعية "تبدو" على نحو منظم لأفراد المجتمع. لكنها في الحقيقة تظهر كذلك بفعل الطريقة التي يدرك بها الأفراد ويفسرون من خلالها الواقع الاجتماعي. لذلك يصبح النظام الاجتماعي خيال ملائم Fiction لأفراد المجتمع. وعليه لا ترى هذه المقاربة "الفعل الاجتماعي" عملية خارجة عن إرادة الفاعل وملزمة له بأدائها. أي ان الفاعل يمتلك الحرية في اختيار الأسلوب المناسب لفعله، بشرط ان يكون هذا الفعل متكرر الحدوث ويساعد على انتظام الحياة الاجتماعية اليومية(١).

وإذا كانت الاثنوميتودولوجيا، شأن الظاهراتية، ترى النظام الاجتماعي شيئاً «قائماً بفعل جهود أفراد متعددين بخبرات متباينة»، إلاّ أنها تذهب أبعد من ذلك باعتبارها المعرفة بهذا النظام غير ثابتة بالأساس، أنها شيء يخلق في كل عملية تفاعل جديدة.

ولتعميق هذه الفكرة تقدم الاثنوميتودولوجيا مفهوم الطبيعة الفهرسية للمعنى Indexicality. فعمل اللغة واكتساب المعاني يشبه عمل النظام الفهرسي في المكتبة، حيث يحيلنا هذا النظام دوماً الى أعمال أخرى في نفس الموضوع، او أعمال لنفس المؤلف. وكذلك اللغة، فكل كلمة من كلماتها يحيلنا معناها الى سياقها والمواضيع التي تناسبها في كلمات أخرى. وهذا يصح على أي جملة او تعبير يؤخذ معزولاً عن سياقه. وعملية تفسير المعاني لا تنتهي، إذ من الممكن دائماً السؤال: «ماذا تقصد؟» مهما كانت الاجابة. وعلى هذا فإننا لا يمكن ان نعتبر اي معنى من المعاني أمراً مفروغاً منه. لكننا نتصرف كما لو أن الأمر كذلك. فنحن حين نصف موقفاً من المواقف، فإننا نخلق ذلك الموقف في الوقت نفسه، نجسده ونخلع عليه معنى، وهي

---

(١) Jonathan H. Turner, *op. cit.*, pp. 87 - 88.

العملية التي يشير اليها جارفينكل بالاحالة الى الذات Reflexivity accountable والحسابات الانعكاسية والتي نستخدمها في تفاعلنا اليومي لتصحيح "الفهرسة" ووضعها في سياق الدلالة، حيث يتحقق المعنى الذي يأخذ به الأفراد. وعملية الشرح Glossing تشير في الاستعمال اليومي العادي الى شيء من قبيل «تحاشي الموضوع» او «اللف والدوران عليه».

وقد أبرز هارون سيكوريل Aaron Cicourel بعض الجوانب المهمّة في هذه المقاربة، حين تحدث عن قواعد "السطح" وقواعد "التأويل" في إدراك وجود البناء الاجتماعي. فإدراكنا للعالم يتم بواسطة حواسنا الخمسة جميعاً: فنحن نستطيع رؤية الأشياء، وسماعها، والشعور بها، وتذوقها وشمّها، وندرك الأشياء والأحداث في الوقت نفسه، لكن اللغة لا تمكننا إلاّ من الحديث عن شيء واحد في الوقت الواحد. وهناك أيضاً عملية ترجمة، يتم فيها تحويل تجاربنا غير اللغوية عن العالم الى تجارب لغوية تتمثل في وصف ذلك العالم عن طريق اللغة. وهذا هو السبب في ان وصف حدث ما هو دائماً خلق لذلك الحدث، وليس مجرد تسجيل له إطلاقاً، لأن عواطفنا تدخل في خبرتنا عن العالم وليس عقولنا فقط[١].

ففي إحدى تجارب جارفينكل التي طبقها على طلاب قسم الطب النفسي في الجامعة، دعاهم فيها للاستفادة من أسلوب جديد في العلاج النفسي يقدمه شخص غير معروف لديهم، حيث يتم التواصل معه بواسطة توصيلة داخلية Intercom وبشرط ان السؤال لا يحتمل سوى إجابة محددة بنعم او لا. والواقع ان الاجابات التي تلقاها الطلاب حول ما طرحوه من مشاكل جاءت وفق تتابع محدد مسبقاً طبقاً لجدول الاعداد العشوائية. واستخلص جارفينكل من تعليقاتهم بعد ذلك مجموعة النتائج التالية: ان الطلاب أضفوا على الاجابات معنى على الرغم من أنها لا تنطوي على أي معنى. وفرضوا نظاماً على الاجابات على الرغم من عدم وجود النظام. وعندما كانت الاجابات تبدو متناقضة او مثيرة للدهشة، كان الطلاب يبررون ذلك. وخلص جارفينكل الى ان الطلاب يضفون مظهر النظام على الإجابات التي تلقونها من خلال استخدامهم المنهج التوثيقي وفق نظام الفهرسة وسياق الدلالة، ومن خلال "الاحالة على الذات"، وبناء على المعلومات المقدمة اليهم (بأن الشخص صاحب أسلوب جديد)، وبناء على الموقع (قسم الطب النفسي). هذه العناصر وفّرت عنصر "الثقة" التي جعلت الطلاب يفسرون إجاباته من داخل إطار السياق. في حين لو تلقى الطالب إجابات مماثلة من

---

(١) إيان كريب، المرجع السابق، ص ١٦٢.

طالب زميل له يجلس في الكافتيريا، فإن تغيّر عنصر في السياق، قد يؤدي احتمالاً الى تفسير مختلف تماماً، فقد ينظر اليه على أنه قد أصيب بجنون مؤقت او أنه تحت تأثير الخمر. ويخلص جارفينكل الى ان معنى أي فعل يتحقق بالاشارة الى سياقه.

ركزت الدراسات الاثنوميتودولوجية على كل ما يحدث بشكل عملي في الحياة من أنشطة ومواقف واستدلالات سوسيولوجية، باعتبارها موضوعات تخضع للدراسة الامبيريقية، وأولتها عناية فائقة. فقد كان جارفينكل يعتقد ان هذه الأنشطة الروتينية التي يزاولها الناس بحكم العادة، يسيّرها نوع من القانون الضمني غير المكتوب، يتضمن معاني ينقلها الناس بعضهم الى بعض عندما يتحدثون عن أحد هذه الأنشطة العادية ويتصرفون جميعاً في ضوء هذه المعاني.

درس جارفينكل نظام المحادثة وحوار المتحدثين. واغنى زيمرمان هذا الجانب أيضاً، من خلال ملاحظة كل ما يدور في إطار المحادثة من مواضيع واشارات ومداخلات وسياق الحديث، مركزاً على الكلام والنشاط اللفظي وغير اللفظي وطريقة الجلوس او الوقوف، والمبادرة في الكلام، والأكثر استماعاً او انتباهاً او تركيزاً في الحديث. وعلاقة الأناقة والملبس وإشارات اليد والكف والأصابع، ودرجة الشرود الذهني، والمبادرة في الضحك، والضاحك الأول Initaiting laughter ومدى تحفيزه للمتحدث الآخر، وقدرته على تحريك الاستحسان Generating applause وتوليده، وحبكة الحديث Integration of talk، وقواعد استخدام الاضافة المتعددة Etectera principle. ثم أولت هذه الدراسات اهتماماً بالمحادثات غير المباشرة، الاضطرارية والعادية والرسمية، وسلوك الموظفين البيروقراطي، واهتمت بـ«احتساب ردود فعل الآخر» وهو ما يسميه بـ«التوقعات الناشئة من الخلفية» Background expectancies فعندما يتفاعل الفرد مع الآخر يقوم باحتساب ردة فعله لكي يقيمه ويعرف كيف يتصرف إزاءه مستقبلاً، إنها تهتم بنوع استجابة الآخرين من حيث كونها مساوية للمنبه او أكثر او أقل.

وميّزت الدراسات الاثنوميتودولوجية بين الهوية الجنسية والسلوك الجنسي عند الفاعل، إذ ترى ان ولادة الفاعل وحدها غير كافية لتحديد نوع الجنس وسلوكه. كذلك توقفت عند "سلوك المشاة" لا كهواية رياضية، بل كسلوك فردي وجمعي من خلال التميز بين المشي الفردي والمشي المصطحب Walking together.

والواقع ان البعض يرى ان الاثنوميتودولوجيا تطرح مواضيع تافهة وتهتم بأمور هامشية، وهذا يمثل انزلاقاً منهجياً وترفاً فكرياً للدارسين. والحقيقة ان هناك اتجاهين يواجههما الباحث في علم الاجتماع:

ـ اتجاه ينطلق من مرجعية النظريات الكبرى في علم الاجتماع، يستهدي بها في تحليلاته، مثل اهتمامه بأنساق المجتمع وبنائه او صراعاته او تبادلاته او تنظيماته، ونفوذ القوى السلطوية وتدرج الناس في السلم الاجتماعي وطبقات المجتمع.

ـ وآخر ينطلق من ملاحظة الباحث لظواهر ومشكلات مجتمعه، فيسجلها ويحللها في ضوء محيطها وثقافتها الاجتماعية، مثل الرشوة والواسطة والغش والتسول والتهريب وتزوير العملة وتجارة الشنط وباعة البسطة، وتحليل مضمون الشعارات والأقوال المأثورة، ودلالات تعليق صور الرموز والنجوم، وتفاعلات الجمهور الرياضي وهوايات الناس وأساليب قضاء وقت الفراغ وما شابه ذلك.

ثم يربط تحليل هذه الحالات بالدراسات السابقة او إحدى نظريات علم الاجتماع. وهذا ما فعله جارفينكل عندما درس المحادثة كظاهرة اجتماعية، ثم استند الى ما جاء به إميل دوركايم عن الظاهرة الاجتماعية. فهو توصل الى ان الفعل الاجتماعي هو حقيقة موضوعية كما كان يرى ذلك دوركايم، لكنه اختلف معه في اعتبار الحقيقة الاجتماعية خارجية عنه وملزمة له. مؤكداً على الحرية والخيار في انتقاء البدائل المتاحة في المحيط الاجتماعي. أي ان الباحث هنا لم يقع تحت تأثير النظرية الاجتماعية، بل انطلق مما هو سائد وشائع، وما يمثل اهتمامات الناس وسلوكهم اليومي. وهذا لا يعتبر ترفاً فكرياً او انحرافاً منهجياً[1].

ومما يقوّي حجة هذا الاتجاه، ان نمط الحياة في المجتمع المعاصر، قد فرض على المنظرين الاجتماعيين تبديل اهتماماتهم وتعديل منظوراتهم، فأصبحوا يركزون على ما هو شائع ومنتشر بين الناس من مظاهر وسلوكيات، فينطلقون منها، بدل التركيز والانطلاق من مرجعيات نظرية تستند على مفاهيم النسق والنظام والبناء والصراع والتدرج. فمع ضعف آليات الضبط الاجتماعية وصغر حجم الأسرة وتوسع استقلالية أفرادها، وامتصاص العمل لغالبية ساعات النهار، زادت الفردانية على حساب علاقات الصداقة والقرابة، وبالتالي لم تعد العلاقات والتفاعلات الاجتماعية تعمل كما كانت في السابق. لذلك يعتبر هذا الاتجاه أنه من المنطقي ان يتوجه اهتمام المنظرين الى دراسة فعل الفرد بصيغته الجديدة.

---

(١) معن خليل عمر، المرجع السابق، ص ص ٣١٢ ـ ٣١٣.

الفصل السادس

تحديد المفاهيم واختيار المتغيرات والمؤشرات والمقاييس

ليست معطيات الواقع الاجتماعي واضحة للجميع بالدرجة نفسها، بل هي تختلف تبعاً للباحثين والمتخصصين والمتعايشين معها. لذلك يعتبر من أولى مهمات الباحث ان يحدد المفاهيم والمتغيرات والمؤشرات الدالة، وأن يختار منها المفيد لدراسة الظاهرة الاجتماعية، فضلاً عن القياسات الاجتماعية والمعطيات الاحصائية المساعدة في هذا المجال. وبما ان معطيات الواقع الاجتماعي في تغيّر مستمر، فإن معاني السلوك الانساني ومؤشراته وقيمه وسياقاته تتبدل بتبدلها، الأمر الذي يتطلب رصداً دقيقاً لكشف هذه التغيرات الحاصلة، وتوضيح معانيها ودلالاتها وتحديد الترابطات العلائقية فيما بينها من حيث الشكل كما من حيث المضمون.

ولكل علم مفاهيمه ومصطلحاته الفنية التي من خلالها يعبّر عن نتائج وقوانين وفروض حقله العلمي، وغالباً ما يتفق العلماء على معاني ومقاصد ومضامين المفاهيم التي يستعملونها ويتداولونها في دراساتهم وأبحاثهم العلمية، وأحياناً يختلفون على معاني وأفكار ومضامين هذه المصطلحات خصوصاً اذا كانوا ينحدرون من خلفيات حضارية وإيديولوجية واجتماعية مختلفة. واختلافاتهم هذا لا يكون على معاني المفاهيم والمصطلحات التي يطرحونها في سياق فرضياتهم ونظرياتهم العلمية بل يكون على أفكار وصيغ الفرضيات والنظريات نفسها. والخلافات هذه لا يمكن التغلب عليها وتذليلها من دون إتاحة المجال لهؤلاء العلماء لعقد الاجتماعات والحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات التي من خلالها يوحدون مواقفهم وأفكارهم إزاء هذه المفاهيم والفروض والنظريات التي تتخصص فيها علومهم ومواضيعهم الدراسية. وحيث ان كل بحث او دراسة مهما كان اختصاصها او اتجاهها تحتوي على مجموعة مصطلحات

ومفاهيم علمية تتكوّن منها الفروض التي يريد الباحث او العالم اختبارها وتجريبها بغية تحويلها الى نظريات تضاف الى ما سبق إنجازه في الحقل العلمي، فإن الباحث في هذا المجال عليه في بداية بحثه تخصيص حقل مستقل لتعريف وتحديد معاني المفاهيم التي يتداولها في بحثه ليكون القارئ المختص، او غير المختص على بيّنة منها لكي يفهم الفرضيات والنظريات والنتائج النهائية التي تتوصل اليها الدراسة(١).

المفاهيم والإطار النظري للبحث

المفهوم هو تصوّر نظري، عقلي محض، يهدف من خلاله عقل الانسان الى ضبط فكرة ما تعني في الحياة اليومية شيئاً ما. فالمفهوم في علم الاجتماع هو اصطلاح تجريدي لا يمكن اعتباره النظرية الاجتماعية ذاتها، بل هو جزء مهم منها طالما أنها تتكوّن من مجموعة أفكار. والمفهوم Concept ليس فكرة ثابتة وغير قابلة للتبدل والتحول، بل هو يتغير ويتحول تبعاً للواقع الاجتماعي وظروفه الموضوعية والإيديولوجية. فالمفهوم هو فكرة جزئية، فلا تستقيم الفكرة الكاملة إلاّ بتنسيق سلسلة المفاهيم منطقياً مع بعضها(٢). وعلم الاجتماع يهتم بدراسة الأفكار والمفاهيم لأنها تشكل حجر الزاوية في بناء الفروض والنظريات التي يمكن عملياً فحصها وتجريبها قبل ان تتحول الى نظريات دقيقة وموضوعية. أما الشروط التي يجب ان تتوافر في المفاهيم عند اختيارها في بناء الفرضية فهي الدقة، والوضوح، وقابليتها للتجريب والاختبار.

يستخدم العلماء عامة مفاهيم تجريدية Abstract Concepts، وهي تهدف الى التحديد والتوضيح؛ إنها تساعدهم على تحليل وتوضيح الحوادث والأفكار المعقدة وتُستخدم كأداة فعالة في التنبؤ والتوقع لمسار الظواهر الاجتماعية. هي إذن أدوات رمزية يعتمد عليها الانسان في التعبير عن المعاني والأفكار بغية توصيلها للآخرين، لذلك فهي غالباً تعبّر عن صفات مجردة ونظرية تشترك فيها الأشياء والظواهر والحوادث مهما كانت هذه طبيعية او اجتماعية. وهذا ما يزيد من حدة الاختلافات بين الأفراد حول مفاهيم المصطلحات والعبارات التي يستخدمونها في أحاديثهم او كتاباتهم. فكلمات مثل الحرية والعدل والديموقراطية والعلمانية والمجتمع المدني والطبقات الاجتماعية، لها معان ودلالات مختلفة تصل الى حد التناقض أحياناً، وذلك تبعاً للكتل السياسية والأنظمة الاجتماعية والخلفيات الإيديولوجية للجهة التي

---

(١) إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص ٤١.

(٢) فريدريك معتوق، **معجم العلوم الاجتماعية**، مرجع مذكور، ص ١٠٢.

تستخدمها. وفي علم الاجتماع ليس هناك اتفاق بين العلماء حول دلالات ومعاني الكثير من المفاهيم، خاصةً وأن هذه المفاهيم المستخدمة يتغير معناها نتيجة تغيّر البنى الاجتماعية والمعرفية، بل تظهر مع هذا التغير مفاهيم فرعية تؤدي بعض ما كانت تؤديه المفاهيم العامة[١]. لهذا تصبح الحاجة ماسة إلى وضع تعريفات وتحديدات للمفاهيم الأصلية والفرعية مثل مفهوم البناء الاجتماعي والنظام الاجتماعي والمؤسسة الاجتماعية والدور الاجتماعي والمنزلة الاجتماعية والقوة الاجتماعية، فضلاً عن مفهوم المجتمع والطائفة والجماعة والمجتمع المحلي... الخ.

وتجدر الاشارة الى ان المفهوم قد يتخذ مضموناً بنائياً او مضموناً وظيفياً. فالمضمون البنائي (او البنيوي) يقصد به الأفكار والنعوت والمواد العلمية التي تتكون منها المفاهيم وكذلك التغيرات التي تطرأ عليها كلما تقدم الزمن وتغيرت الظروف والعادات والتقاليد. أما المضمون الوظيفي فيشير الى الوظائف والمهام والخدمات التي تؤديها هذه المفاهيم والتي تساعد على فهم الفرضية او النظرية. فتعريف المجتمع على أنه مجموعة من الأفراد تقطن بقعة جغرافية محددة ولها مجموعة من العادات والتقاليد والمصالح والأهداف المتبادلة والمشتركة التي أساسها التاريخ واللغة والتراث يعتبر تعريفاً بنائياً لأنه الطريقة التي بها يتكوّن المجتمع. أما تعريف المجتمع على أنه النظام الاجتماعي الذي يزوّد الأفراد باللغة والدين والتربية الاجتماعية والعادات والتقاليد والأهداف المشتركة ويحميهم من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية التي قد تداهمهم ويمدهم بأسباب العيش والنمو والرفاهية والسعادة، يُعتبر تعريفاً وظيفياً، لأنه يحدد الوظائف التي يؤديها المجتمع للأفراد والجماعات[٢]. والباحث المتمكّن لا يكتفي بتحديد مضامين مفاهيمه وحقلها المعرفي والمنهجي، بل ينبغي ان يربط المفهوم المستخدم بالتعريفات السابقة عليه، لأنه بهذه العملية يسهل الوصول الى تحديد دقيق كي يصل الى المعنى الشامل الذي يتجاوز ويغتني بكل ما سبق من تعريفات.

تحديد المفاهيم وتوضيحها محطة أساسية في البحث العلمي، بدونها لا يمكن بناء الاطار النظري للبحث Conceptual framework، والذي هو كالإطار المنهجي من الشروط الضرورية لأي بحث سوسيولوجي. الإطار النظري للبحث يتكوّن من مجموعة المفاهيم التي يعمل من خلالها الباحث على ضبط الظاهرة الاجتماعية التي يدرسها؛ إنه إطار تحليلي حيث المفاهيم النظرية فيه هي بمثابة المستمسكات التي تسمح للباحث

---

(١) إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٤.

بناء تحليله. ويجب ان يربط بين هذه المفاهيم تناسق متكامل وانسجام منطقي يشكل في نهاية المطاف نظرية الباحث. فالإطار النظري إذن هو قاعدة البحث، عليها يرتكز الوصف ومنها ينطلق التحليل. والجدير ذكره في هذا المجال أنه لا يوجد إطار نظري واحد وموحد، فلكل بحث اجتماعي إطاره النظري الخاص يعمل على صياغته الباحث انطلاقاً من موضوع البحث وإشكاليته وحيثياته. إضافة الى ذلك فإن تحديد الاطار النظري للبحث ينعكس تماسكاً في التحليل وصراحة في الصياغة، كما أنه ينعكس إيجاباً على توجه البحث على الصعيد المنهجي. ذلك ان الباحث الذي يبصر نظرياً بوضوح في بحثه، يبصر بوضوح أيضاً على الصعيد المنهجي، حيث يصبح اختيار التقنيات أسهل وأسرع. وهذا ما أكد عليه عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو حين اعتبر ان الباحث الذي يعلم ماذا يريد من خلال الأسئلة التي يطرحها، سوف يعرف كيف يطرح أسئلته بشكل أفضل. فالمعرفة النظرية تسبق المعرفة المنهجية لكونها أعمّ وأشمل[١].

ولا يكفي تحديد المفاهيم على الصعيد النظري والمجرد، وهذا خطأ يقع فيه البعض، إذ لا بد من تحديد المعنى العملي للمفهوم وربطه بالفرضية التي يحاول الباحث فحصها، وهذه العملية تتطلب من الباحث تحويل المفهوم او المفاهيم المجردة والنظرية الى تعريفات وتحديدات إجرائية Operational definition، والمقصود بها المفردات المستقاة من واقع البحث والتي تملك بعض الخصوصية الاجتماعية المختلفة عن مثيلتها في مجتمعات أخرى، الأمر الذي يفرض على الباحث في هذه الحالة ان يخصص لها حيّزاً ينزع عنها أي لبس او غموض في معانيها ودلالاتها أولاً، وأن يميّزها بشكل واضح عن "المفاهيم النظرية" Theoretical definition والتي تعني كما سبق وأسلفنا الصور الذهنية الادراكية المتشكلة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر والتي تأتي على شكل رموز تعكس مضمون فكرة او سلوك او موقف أفراد المجتمع المدروس. إنها تعني التحديدات المجردة التي صاغها العقل الانساني واختبرها الباحثون والمفكرون وباتت تحصيل حاصل وبديهيات شائعة ومتفق عليها، إلاّ أنها غير مستخلصة من واقع الحدث الاجتماعي ولا تعكس زمان معين او مكان محدد، بل هي عامة في مدلولها، لذلك تسمى في بعض الأحيان بـ"المفاهيم العامة"، لأنها تشير الى السلوك الانساني بشكل عام ولا تخضع لمجتمع إنساني واحد او فترة زمنية محددة او بقعة جغرافية معلومة الأبعاد. فمفاهيم الحداثة والتحديث والتفاعل

---

(١) فريدريك معتوق، المرجع السابق، ص ١٠٣.

الاجتماعي، والحرية، والمساواة، والعدل، والتحضر، والبناء الاجتماعي والنسق والنمط والمؤسسة والتنظيم، والقيم والحضارة والمدنية والحراك الاجتماعي وغيرها، موجودة في المجتمعات الانسانية كمفاهيم عامة، ونظرية، إلاّ أنها من الناحية الاجرائية والعملية تختلف بمؤشراتها ودلالاتها من مجتمع الى آخر بالدرجة لا بالنوع. فمفهوم الحرية على سبيل المثال لا يمكن الاحاطة به سوسيولوجياً اذا بقي الباحث أسير التعريف النظري، لكنه يستطيع ان يخفف من وطأة العمومية في هذا المفهوم، وغيره من المفاهيم، من خلال التوصيف والتوضيح والتحديد. فقد تكون بعض المصطلحات والمؤشرات المتداولة بين الناس ذات استعمالات مختلفة في معانيها او دلالاتها او مضامينها بين مجتمع وآخر او أن لها جذوراً تاريخية لا تزال فاعلة في مجتمع دون مجتمع آخر. وتتطلب جميع هذه الحالات والاحتمالات من الباحث ان يقوم بتوضيح وتحديد المفهوم عملانياً، ووصفه وصفاً دقيقاً كما هو، لا كما يفترض ان يكون عليه، من دون ان يُسقط عليه أحكامه الانطباعية الذاتية. ويشترط هنا ان يوصف المفهوم بلغة سهلة وبسيطة وواضحة من دون استخدام اللهجة المحلية الدارجة في مجتمع البحث، حتى لا يحصل سوء فهم او التباس في الاستخدامات التحليلية له.

المفاهيم الاجرائية إذن ضرورية للباحث، فهو بدونها لا يستطيع التعرف على المجتمع المدروس او الظاهرة المدروسة. فكثير من المفاهيم قد تكون غامضة عند الآخرين او تحتاج الى توصيف وتحديد، او تمثل فترة زمنية طارئة او ثقافة فرعية. فمفهوم "العيب" مثلاً يختلف في كثير من المؤشرات بين مجتمع وآخر. فالاختلاط بين الذكور والإناث يدخل في هذا المفهوم عند البعض، لكنه طبيعي وعادي عند البعض الآخر. ويندرج تحت هذا المفهوم حزمة واسعة من المواقف والسلوكيات الاجتماعية. كذلك على سبيل المثال يأخذ مفهوم "الدخل" عدة معايير منها ما هو معتمد على الراتب الشهري، ومنها ما يتحدد بواسطة الملكية او الإرث او النشاط والعلاقات. كذلك مفهوم "السكن" الذي يتضمن مؤشرات العيش في البادية او الريف او المدينة، بل يشمل أيضاً المستوى الاجتماعي للأحياء داخل المدينة، فضلاً عن حجم ومساحة المسكن وتوفر الخدمات الأساسية فيه او مستوى الرفاهية المتوفر. أيضاً يشمل مفهوم "النفوذ الاجتماعي" معايير عديدة، فبعض المجتمعات تعيشه بناء على التاريخ الاجتماعي الأُسري لصاحب النفوذ، وأخرى تحدده من خلال الثروة، او العصبية والقوة، او المستوى العلمي والثقافي، او النشاط السياسي.. وهكذا.

وبعض المفاهيم الاجتماعية يأخذ الصيغة الثنائية فيتحدد بقيمتين، مثل الجنس (كمفهوم) الذي يتضمن قيمتين: ذكرية وأنثوية، والسكن (كمفهوم) الذي يشتمل على

قيمتين: الريف والحضر. لكن بعض المفاهيم تضم أكثر من قيمة، فمثلاً الحالة الاجتماعية (كمفهوم) تشمل أربع قيم: الأعزب، المتزوج، المطلّق، الأرمل. في الخلاصة المفاهيم الاجرائية تشير الى زمان دراستها ومكانها، لذلك تكون مفاهيم خاصة ومتميزة ومؤقتة، لأنها تتوقف على ظروف المجتمع المدروس.

ولمزيد من التحديد بين أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين المفاهيم النظرية والمفاهيم الاجرائية يمكن الاستفادة من هذا الجدول المقارن[1]:

المفاهيم النظرية	المفاهيم الاجرائية
- تعكس السلوك الانساني بشكل عام	- تعكس السلوك الانساني بشكل خاص
- لا تعكس مجتمعاً واحداً بل المجتمعات كافة	- تعكس مجتمعاً واحداً
- لا تخضع لفترة زمنية محدودة	- تخضع لفترة زمنية محددة
- لا تنحصر ببقعة جغرافية معلومة الأبعاد	- تنحصر ببقعة جغرافية معلومة الأبعاد
- مرنة وعامة في تعابيرها	- مجردة، جافة، ومحددة في تعابيرها
- دائمة وغير مرهونة بظرف ومكان معينين	- مؤقتة ومرهونة بظروف دراستها
- وصفية عامة	- واقعية وتجريبية
- يصعب على الباحث السيطرة عليها	- بإمكان الباحث السيطرة عليها والتحكم فيها وحصرها

وبعد ان يحدد الباحث مفاهيم بحثه، تأتي مرحلة كتابة الصيغ Propositions التي يمكن ان تتضمن مفهوماً واحداً او أكثر يشتمل على متغير واحد او أكثر. الصيغة ذات المفهوم او المتغير الواحد تسمى Univariat، وفي حالة احتوائها على مفهومين او متغيرين تسمى Bivariant. أما اذا تضمنت مفاهيم ومتغيرات متعددة فتسمى Multivariant.

● مثال على الصيغة الموحدة: أظهرت نتائج البحث ان ٥٤ بالمئة من طلبة الجامعات الأميركية تناولوا عقار الماريوانا (المخدر) مرة واحدة في حياتهم.

● مثال على الصيغة الثنائية: كشفت نتائج البحث ان تزايد معدل الكثافة السكانية في المدينة يؤدي الى تزايد معدل الجريمة تبعاً لذلك.

● مثال على الصيغة المتعددة: كلما زاد معدل الكثافة السكانية زاد معدل الأمية والإدمان على المخدرات.

---

(١) إستفدنا في إعداده من كتاب: معن خليل عمر، **مناهج البحث في علم الاجتماع**، مرجع مذكور، ص ٦٠.

وتجدر الاشارة الى مسألتين في هذا المجال:

- **الأولى** ان كتابة الصيغ بشكلها النهائي كمفاهيم إجرائية لا تتم في بداية العمل الميداني بل بعد الانتهاء منه، أي بعد ان يشرع الباحث بكتابة بحثه وتحليل نتائجه، لأنه لا يستطيع ان يقوم بذلك وهو لم يتعرف بعد على علاقة المتغيرات بعضها ببعض وعلى معاني المفردات.

- **الثانية** ان هذا الأمر لا يعني إعفاء الباحث من مسؤولية التعرف على مضامين المفاهيم النظرية المتعلقة ببحثه، وتسجيل نصوصها كما استخدمها المنظرون الكبار في نظرياتهم، من أجل تعزيز ودعم نتائج بحثه واختبار المفاهيم النظرية بمعطيات واقعية جزئية.

المتغيرات Variables كمفاتيح لفهم الأسباب والآثار

لكل بحث ميداني متغيراته الخاصة به والتي تفرضها إشكالية البحث وطبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة، ولا يمكن تحويل المفاهيم المجردة والنظرية الى مفاهيم إجرائية وعملية إلاّ من خلال تحديد المتغيرات. والمتغير مفهوم إحصائي يقصد به الشيء المتغير في الظاهرة الاجتماعية ضمن إطار مجموعة بشرية معينة. فما يتغير في السلوك الاجتماعي والذي يسمح للباحث الاجتماعي ان يفهم من خلاله الظاهرة التي يقوم بدراستها هو **المتغير**. ففي دراسة حول تجار الأسواق في مدينة معينة على سبيل المثال يمكنني ان أنطلق من المدخول كمتغير، كما يمكنني ان أنطلق من الشهر كمتغير (فالمداخيل تختلف بين شهر وآخر بحسب موقع هذا الشهر في بحر السنة وهو ما يعرف عند التجار باسم الموسم). يصنف الباحث المتغيرات الى صنفين: المتغيرات المستقلة الثابتة Independent variables والمتغيرات التابعة او المعتمدة Dependent variables. والمسألة التي يسعى الباحث الى تفسيرها تكون المتغير المعتمد التابع وغير المستقل والمرتبط بهدف البحث.

أما المتغير المستقل فهو المتغير الذي يتعلق بظروف الظاهرة الاجتماعية والتي هي عرضة للتبدل بشكل مستمر. فالمتغير المستقل هو الفرعي والجزئي الذي يسمح للباحث ان يدرس ويفهم آلية عمل المتغير غير المستقل الذي يرتبط بالمسألة الجوهرية المنوي دراستها. فالبحث عن تجار المدينة كما أسلفنا يكون فيه المتغير التابع هو المدخول العام، وهو في هذه الحالة متغير تابع لكونه يختلف بين فئات التجار (تجار الملبوسات مثلاً وتجار الأحذية..) لكنه غير مستقل لأنه مدروس كما هو في حالته الساكنة وهو الأساس الذي سأعتمده لتحديد المتغيرات غير الأساسية والجزئية الأخرى. وهذه

المتغيرات تفرض ان يدرسها الباحث في حركيتها لا في سكونها، لما في ذلك من دلالات تضفي على الموضوع التفسيرات التي تسمح بفهم الموضوع، فيما بعد، بكليته. فإن تم درس الوضع الاقتصادي العام لهؤلاء التجار (من خلال المدخول) ولكن على ضوء الجنس والعمر وحجم البضائع المباعة وأشهر البيع، يكون قد دخل على التحليل سلسلة متغيرات مستقلة الواحدة عن الأخرى، وكل واحدة عن الموضوع، تسمح في مجملها بمقاربة أفضل للموضوع. فالباحث يوزع في هذه الحالة المعطيات التي جمعها على متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة فتتقاطع نتائج هذه المعطيات في التحليل الذي يفضي اليه البحث[١]. وهذا الأسلوب في التحليل الكمي يغني الدراسة العلمية من خلال سبر أغوار تفاصيل الظاهرة الاجتماعية (كيف نشأت، وبماذا ترتبط، وكيف تنمو. . . الخ).

في أي بحث يمكن ان توجد عدة متغيرات مستقلة او تابعة، كما ان المتغيرات يمكن ان تتخذ أوضاعاً نوعية او كمية او تراتبية وذلك حسب ما نعرفه من حالاتها. وإحدى أهم المشكلات التي تنطوي عليها منهجيات البحث هي تحليل الأسباب والآثار. والعلاقة السببية بين حدثين او وضعين تعني الرابطة التي تجعل واحداً منهما يتسبب في الآخر. فاستخدام كابح السرعة (الفرامل) وبطء المركبة او توقفها تجمع بينهما علاقة سببية. وكما هي الحال في العلوم الطبيعية الى حد ما، فإن الباحث الاجتماعي لا يقدم، في العادة، تفسيرات عشوائية للظواهر، بل يحاول إيجاد رابطة سببية بين المسببات والآثار. فإذا كانت الفرضية (يرتفع مستوى التعليم كلما ارتفع مستوى الدخل) فمستوى التعليم متغير مستقل وثابت (سبب) والدخل متغير تابع (نتيجة) فمستوى التعليم يؤثر في ما يلحقه من متغيرات على مستوى الدخل.

ويمكن الاستدلال على العلاقة السببية من خلال الترابطات، أي اكتشاف صلة منتظمة بين منظومتين من حالات التكرار او التواتر (اي المتغيرات). والمتغير او المتغيرات هي البعد او الأبعاد التي يتنوع فيها الأفراد او الجماعات، مثل: العمر وفوارق الدخل، ومعدلات الجريمة، او الطبقة الاجتماعية. وعندما يجد الباحث ان اثنين من المتغيرات يتلازمان بصورة وثيقة، فإن ذلك يعني ان هناك علاقة ما بينهما، لكن يجب التنبيه الى ان ذلك لا يعني بالضرورة ان أحدهما يتسبب في الآخر. فمستوى الدخل على سبيل المثال، ليس بالضرورة سبباً في انتشار التدخين او في الطلاق او الفشل الدراسي. ففي عام ١٨٩٧، على سبيل المثال، وجد دوركهايم في دراسته

---

(١) فريدريك معتوق، المرجع السابق، ص ٣٤١.

الشهيرة عن الانتحار رابطة سببية بين فصول السنة ومعدلات الانتحار في المجتمعات التي درسها آنذاك، وأن نسبة المنتحرين تتزايد باطراد بين شهري كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليو، ثم تبدأ بالانخفاض حتى نهاية العام. بعض الظواهر كما تبين تقدم ترابطاً ظاهرياً مضللاً لذلك يجب التعمق في دراستها على الطريقة التي استخدمها دوركهايم آنذاك حول الترابط بين معدلات الانتحار من جهة، ومستوى التضامن والتآلف السائد في أوساط المجتمعات والجماعات. تؤكد منهجيات البحث الحديثة إذن على ضرورة الابتعاد عن محاولات الربط الميكانيكية الظاهرية بين المتغيرات المجتمعية، فلا يكفي حسب أنتوني غيدنز Giddens، القول إن ثمة ترابطاً قوياً، مثلاً، بين مستوى التحصيل العلمي من جهة، والنجاح المهني والعملي للأفراد في المجتمعات الحديثة من جهة أخرى. ولا يكفي القول في مثل هذه الحالة إن النجاح مرهون بمستويات الأداء المدرسي. بل من الأصح، في معرض الحديث عن ترابط سببي بين الظاهرتين، ان نتقصى نوعية التوجهات والمواقف السائدة في العائلة حول ضرورة التعلم وأهمية اكتساب المهارات الجديدة، والاطلاع، والثقافة، وتوافر الحوافز للمعرفة(١).

ولاكتشاف ما اذا كان الترابط بين اثنين من المتغيرات سببياً في جوهره، فإننا نستخدم "الضوابط"، أي إننا "نثبّت" بعض المتغيرات، او نحيّدها لنكشف الآثار التي تحدثها المتغيرات الأخرى. وهذا لا يمكن إلاّ عندما نميز بين «المتغير الثابت المستقل» من جهة و«المتغيرات التابعة» من جهة أخرى. ويشير المتغير الثابت الى العامل الذي يحدث أثراً ما في متغير آخر(٢). وفي المثال الذي تحدثنا عنه، فإن الانجاز الدراسي هو المتغير الثابت، بينما يمثل التقدم المهني والعملي ومستوى الدخل العام المتغيرات التابعة.

في الخلاصة نلاحظ ان المتغيرات عوامل مفترضة تحتاج الى برهنة واقعية ميدانية والى فحص وتحليل لمسبباتها وترابطاتها. وهذه العوامل أحادية القيمة لا تقبل الازدواجية. فالكثافة السكانية على سبيل المثال تتضمن قيمة واحدة هي الزيادة السكانية الكبيرة (متغير مستقل) في مقابل ذلك مثلاً يكون ارتفاع معدل الجريمة (متغير تابع) نتيجة لتلك الزيادة. لذلك يجب ان يكون المتغيّر محدداً بدقة ووضوح ولا يتضمن أكثر من معنى واحد، ويمثل احتمالاً افتراضياً قد يتحول الى حقيقة بعدما تتمّ البرهنة عليه بواسطة آليات البحث الاجتماعي، ويمكن تحديد صفات المتغيرات كما يلي:

---

(١) Anthony Giddens: *Sociology*, Cambridge, UK., Polity Press, 1994, p. 680.

(٢) *Ibid.*, p. 682.

١ ـ محددة بدقة.
٢ ـ يمكن ترجمتها الى أرقام إحصائية.
٣ ـ مترابطة في وجودها داخل الظاهرة المدروسة.
٤ ـ متدرجة في أهميتها داخل الظاهرة.
٥ ـ لا تحتاج الى توصيف وشرح.
٦ ـ لا تتضمن أكثر من قيمة واحدة في كل متغير.

المؤشرات Indices, Indicators

بعد تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة تأتي مرحلة تحديد المؤشرات، وهي عملية يتم فيها استخراج المؤشرات الدالة من إطار الموضوع المدروس وتحديد ملامحه الاجتماعية، وبدون ذلك لا يمكن توضيح أبعاد صورته المجتمعية والتي تختلف بجوهرها عن متغيرات البحث. أي أنها لا تمثل أسباب وقوع الحدث، لكنها تستقي من الحدث نفسه او الظاهرة نفسها كل الرموز او السلوكيات او الوقائع الاجتماعية الدالة على الحدث او الظاهرة، سواء كانت هذه الرموز او السلوكيات او الوقائع ظاهرة ومباشرة او باطنة وغير مباشرة بشرط ان تكون واقعية، وممارسة عملياً في المجتمع المدروس. وهذه الخطوة تساعد عليها عملية تحديد المفاهيم الاجرائية المتداولة والتي سبق وأشرنا اليها في بداية الفصل.

ولتوضيح المعنى نقدّم هذا الجدول[١] الذي يحتوي أمثلة عن المؤشرات:

الظاهرة	المؤشرات
الصداقة	المودة ـ النجدة ـ النصرة ـ الوفاء ـ الإعجاب
التمدن	مستوى العيش الترفي ـ الاستهلاك المظهري ـ احترام الزمن في أداء النشاطات الاجتماعية ـ تقارب حقوق الأفراد من واجباتهم ـ تسطح العلائق الاجتماعية ـ تحكم القيم المادية بسلوك الأفراد
الثقافة الاجتماعية	أساليب الكتابة ـ ألوان الغناء ـ الاتجاهات الشعرية ـ اتجاهات الفن التشكيلي ـ الحكم والأمثال ـ الأساطير والخرافات ـ القصص ـ التراث الشفوي
الحراك الاجتماعي	الأداء الموضوعي ـ الإنجاز المتقن ـ المنافسة الحرة ـ الكفاءة المهنية ـ التقييم المحايد
المكانة الاجتماعية	الدخل ـ المهنة ـ التحصيل الدراسي ـ حجم الأسرة ـ المنطقة السكنية

(١) إستفدنا في إعداده من كتاب معن خليل عمر، المرجع السابق، ص ٥٢.

لو تفحصنا في هذه المؤشرات لوجدنا أنها تمثل سمات الصداقة وليس احتمالاتها أو أسبابها، ولا تخرج عن كونها دلائل لمعنى الصداقة. فقد تكون الصداقة سبباً او نتيجة في البحث، لكن مؤشراتها تبقى في إطار الدلائل والرموز لمعناها. كذلك مؤشرات التمدن نجدها توضح معاني التمدن فقط ودلائله الرمزية، فهي تقدم للباحث أوجه الحياة المتمدنة كما تظهر على أرض الواقع وتساعده على دراسة هذه الظاهرة من خلال مؤشراتها الدقيقة التي عليه ان يفحصها ويدقق فيها. والأمر نفسه ينطبق على مؤشرات الثقافة الاجتماعية، والتي بمجملها تحدد ملامح الثقافة وعمقها الزمني بحيث يمكن ملاحظتها بشكل مباشر، إذ نستطيع سماع الأغاني مثلاً، او قراءة الشعر والقصص او مشاهدة الفن التشكيلي. كذلك مؤشرات الحراك الاجتماعي تتضمن المعاني الدالة مع تقديمها المقصود بالحراك الاجتماعي وسماته.

المؤشرات إذن تبقى في إطار الدلائل ولا تتأثر بنوع المتغير او الافتراض، لكنها تغذي مفاهيم البحث بملامح ورؤى وصور دقيقة، مستقاة من واقع الظاهرة وإشكالية البحث، لكنها في نفس الوقت لا تلزمه ببعد واحد او متغير واحد، بل تفتح له مجال استخراج ما يفرضه البحث من مؤشرات دالة. وهذه عملية تعكس خبرة الباحث ودقة عمله وتمرسه في استخراج جزئيات موضوع البحث.

القياسات الاجتماعية Social Measurements

إستخدم القياس كأداة من أدوات البحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية منذ زمن بعيد. ومع مطلع القرن العشرين أخذت أغلب العلوم الاجتماعية تستعين بالقياس في الوصول الى حقائقها وفهم ظواهرها وتكوين فرضياتها ونظرياتها. والمعنى العلمي للقياس هو تثبيت ومعرفة الصفة التي يتميز بها الفرد ومقارنتها عددياً بنفس الصفة التي يتميز بها الأفراد الآخرون في المجتمع. وتبدأ المقارنة بالنواحي النوعية وتنتهي بالنواحي الكمية. ويتميز القياس كوسيلة من وسائل جمع البيانات بتعدد وتنوع أساليبه، ومع هذا يمكن تقسيمه الى نوعين: القياسات التي تقيس أشياء مادية محددة، والقياسات التي تقيس أشياء غير محددة كالمقاييس المستخدمة في مجال العلوم الاجتماعية والنفسية وما يتصل بالأفراد عامة. والمقاييس المستخدمة في الدراسات الاجتماعية يمكن تقسيمها الى أصناف كثيرة أهمها الاختبارات، المقاييس الاسقاطية، المقاييس السوسيومترية، المقاييس المتدرجة ومقاييس المواقف.

وجميع المقاييس الاجتماعية، على الرغم من تنوعها وتعددها، تشترك في مبدأ واحد، ألا وهو الايعاز للفرد المطلوب قياس آرائه وانطباعاته بتوضيح او إبداء ردود

فعله بالنسبة لموضوع معين. وردود الفعل هذه تعبّر عن نفسها باستحسانه او عدم استحسانه، موافقته او عدم موافقته على "العبارات" التي تُطرح عليه. والموضوع الذي يطرح على الفرد لقياس ردود فعله ومواقفه، يجزّأ الى "عبارات" توضع على مقياس متدرج ويطلب منه تثبيت او وضع إشارة أمام العبارات التي يتفق معها. ولما كانت لهذه العبارات درجات معينة فإن الباحث يستطيع إحصاء وقياس أفكاره وانطباعاته بسهولة تامة، بشرط تحديد وحدات المقياس والعينة التي تجري عليها عملية القياس. وهناك أنواع عديدة من المقاييس، بل يمكن للباحث ان يبني مقياساً خاصاً بموضوع بحثه، لكن قيمة أي مقياس تعتمد على دقته في تحقيق ما يهدف اليه الباحث. وترتبط دقة المقياس بصورة عامة بتوافر ثلاثة شروط أساسية وهي:

١ ـ **الموضوعية** Objectivity: ونعني بها عدم تدخل العوامل الذاتية كالأهواء والمقاصد والنزعات والمصالح في تقدير نتائج القياس. ففي الاختبارات يمكن اعتبار الاختبار موضوعياً اذا كان يعطي في جميع الحالات نفس الدرجات بغض النظر عمن يصححه.

٢ ـ **الصدق** Validity: ويقصد به قيامه بقياس ما يجب قياسه وقدرته العالية على التنبؤ. وصدق المقياس ينقسم الى قسمين: الصدق الظاهري ومعناه قابلية المقياس لقياس ما يريد قياسه، والصدق المعاملي ويعني قابلية المقياس لقياس درجة صدق كل عنصر من عناصره من خلال إيجاد معامل الارتباط بين العنصر الواحد والعناصر الأخرى.

٣ ـ **الثبات** Reliability: والمقصود به قدرة المقياس على إعطاء نفس النتائج باستمرار اذا ما تكرر تطبيق المقياس على نفس المجموعة التي جرى الاستبيان او المقابلة معها. فالأسئلة والعبارات الواضحة والعميقة تعطي النتائج نفسها فيما اذا استخدمت عدة مرات لقياس الشيء نفسه.

فإذا أردنا اختبار فرضية «ان الشبان أقل تديناً من المسنين» وجب ان نحوّل ذلك الى "مؤشرات"، ونختار "عبارات" تسمح لنا بالقياس. فعلى سبيل المثال:

هل تؤدي فعل الصلاة:

١ ـ خمس مرات يومياً في المسجد ☐
٢ ـ أجمع الصلوات يومياً في المنزل ☐
٣ ـ يومياً ولكن حسب الظروف ☐
٤ ـ أسبوعياً وفقط صلاة الجمعة ☐

٥ ـ في المناسبات والأعياد . . . ☐

٦ ـ نادراً ما فعلت ذلك ☐

٧ ـ أبداً ولا مرة ☐

وهناك نوع آخر من القياسات يختار فيها المستجوب درجة بين واحد وخمسة من المواقف

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
موافق جداً	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بتاتاً

	١	٢	٣	٤	٥
المرأة مساوية للرجل في الحقوق والواجبات					
يجب ان تقوم المرأة بدور فعال في المجتمع الى جانب الرجل					
على الرجل المشاركة في الأعمال المنزلية					
المكان الأفضل للمرأة هو المنزل					
للرجل وحده الحق في السلطة والمسؤولية					

نلاحظ ان "العبارات" في المثال الأول حول فعل ممارسة الصلاة جاءت بشكل متدرج هابط، ولكنها يمكن ان تكون في مثال آخر بشكل متدرج صاعد. وهذا النوع من القياسات يُستخدم عادة لقياس الممارسات والسلوكيات. في المثال الثاني الهدف مختلف، ويتمحور حول قياس شدة الموقف والرأي من قضايا محددة يدور حولها البحث، فيتم اختيار "عبارات" مرتبطة مباشرة بالفرضيات والمؤشرات، وليس بالضرورة في هذا النوع من القياسات أن يكون التدرج في شدّة العبارات، بل المطلوب معرفة شدّة الموقف الذي يتدرج بين (١) و (٥). بل يمكن ان نضيف على الجدول "عبارات" تتضمن مواقف عديدة ليس بالضرورة ان يظهر ترابط فيما بينها، كأن نضيف على نفس الجدول السابق عبارات مثل:

	١	٢	٣	٤	٥
العلمانية حل لمشكلة الطائفية					
الهجرة هي الحل لتأمين حياة كريمة					
الحداثة كفر وجاهلية جديدة					
عدم دفع الضريبة للدولة سرقة					
فوائد البنوك حرام					

قياس المواقف والاتجاهات Mearuremant of Attitudes

الإتجاه او الموقف هو ميل او نزعة يكتسبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية ويستخدمها في تقييم الأشياء بطريقة متميزة ومتماسكة تبتعد كل البعد عن التناقض والتنافر. وأول من استعمل هذا الاصطلاح في الكتابة الاجتماعية هربرت سبنسر عندما تكلم عن موقف العقل الذي يساعد الانسان على التوصل الى قراراته وأحكامه حول القضايا المتنازع عليها. وهذا المعنى الذي قصده سبنسر حينما ذكر موقف العقل لا يزال يُستعمل الى الآن في عبارات مختلفة كالموقف الاستفساري والموقف العلمي والموقف النقدي. بيد ان جميع هذه الاستعمالات للموقف تختلف عن الاستعمال المعاصر الذي يقصد به الحالة العقلية التي تنتاب الفرد وتجعله مستعداً للقيام بسلوك معين تجاه شيء او حادثة تثير اهتمامه[١].

والمواقف كغيرها من الصفات الجسمانية او النفسية او العقلية التي يحملها الفرد قابلة للحصر والتحديد والقياس. فعن طريق القياس المتدرج يستطيع الباحث تحديد متغير ما وتحديد شدّته او تكراره، ومن ثم يحدد المتغير المطلوب قياسه او الصفة المطلوب قياسها يقسمها الى فئات متدرجة لكي يفاضل بين الدرجات المختلفة لهذا المتغير. وتصنُف هذه الفئات بطريقة ما مثل (جيد جداً - جيد - متوسط - ضعيف - ضعيف جداً) او كما يحدث في قياس المواقف حيث ترتُب الفئات كالتالي (موافق جداً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق أبداً). وقد تفنن الباحثون الاجتماعيون في تقديم العبارات التي تتضمن موقفاً وعمدوا الى طرق مختلفة لإعطائها علامات تمثل شدّة الموقف ودرجة قوته للموضوع المدروس وحسب موقع الاجابة في سلم المواقف

---

(١) دينكن ميتشيل، **معجم علم الاجتماع**، مرجع مذكور، ص ٢٥.

كما في الأمثلة التي سبق وقدمناها (مثلاً تعطى علامة واحدة لعدم التعصب ثم تتدرج العلامة صعوداً حتى الخمس علامات للتعصب الأعمى).

واختيار العبارات والأسئلة التي توضع على سلم القياس يجب ان تحترم بعض القواعد ومنها:

- يجب ان يعبّر السؤال عن رأي وليس عن حدث.
- أن يكون السؤال قصيراً ومصاغاً على أبسط ما يمكن ليفهمه المجيب.
- أن يعبّر عن فكرة كاملة.
- أن لا يكون مصاغاً بالنفي.
- أن يكون غرض الموقف المقاس هو موضوع الجملة.
- ألاّ يمس قناعات المجيب بعنف.

وهدف بناء السلالم المتدرجة تحديد موقع كل مجيب على السلم انطلاقاً من علامة او رمز محدد بالإجابات على الأسئلة، حيث يتم تكميم كل درجة كما يحصل في الروائز النفسية. فعن طريق إعطاء الجواب قيمة ما يستخلص الباحث مجموعها الذي ينتج من تراكمها وذلك للحكم على موقف ما وتفسيره. وهناك عدة أنواع من السلالم وعدة طرق لمعالجة معطياتها إحصائياً، ومنها:

● **مقياس بوغارديس** Bogardus Scale:

ويمثل جهداً في التصنيف العقلاني للمواقف بالنسبة الى فئة معينة من الأفراد. وهو لا يحتوي على أي طريقة للتكميم بكل ما في الكلمة من معنى. وقد اقترحه سنة ١٩٢٥ بهدف قياس المواقف المتعصبة وهو المثال النموذجي للسلم المتدرج. ويتألف هذا المقياس من مسافات بالنسبة الى المجيب بحيث يظهر الموقف الذي يتخذه الفرد تجاه شخص آخر من لون مختلف مثلاً: هل ترضى إرادياً ان يكون أسود:

١ - قريباً لك من طريق الزواج ☐
٢ - صديقك الشخصي في ناديك ☐
٣ - جارك في الحي ☐
٤ - زميلك في العمل ☐
٥ - مواطناً في بلدك ☐
٦ - سائحاً في بلدك ☐
٧ - ممنوعاً من الإقامة في بلدك ☐

وكما يظهر ارتفعت المسافة تدريجياً تبعاً للموقف. فالموقف في الرقم ٧ أقل تسامحاً من المواقف في الأرقام الأخرى. . . وهكذا.

◉ **مقياس ثورستون Thurstone Scale :**

وهو يسمح بتخفيف عدم موضوعية المحققين مع عدم إجبار المجيبين على المقارنة فيما بين بعضهم البعض. وهو يجمع عدداً كبيراً من الاقتراحات المنظمة (العبارات) حول موضوع معين. والإجابة التي تقترح على الأفراد تتلخص بموافق وغير موافق يفصل بينهما عدد كبير من الدرجات بحيث يشكلان النقيضين. وتعرض بعدها الاقتراحات على هيئة من مئة شخص يكلفون بتصنيفها في إحدى عشرة (١١) فئة تبعاً لأهميتها ودرجة قوتها. ثم يصار الى حساب الوسيط The Median نسبة للاقتراحات التي صنفها عدد كبير من أعضاء اللجنة، وهذا الوسيط يستعمل كمؤشر للتصنيف وتحديد موقع الافتراض على سلم المواقف.

◉ **مقياس ليكرت Likert Scale :**

ويهدف الى تخفيف بعض الأخطاء في سلم ثورستون. وفيه يُطلب من الأشخاص المستجوبين أنفسهم تصنيف اقتراحاتهم. وقد اتسم مقياسه بالسهولة والبساطة والدقة والموضوعية وحاول التغلب على صعوبة المحكّمين التي جابهها ثورستون بلجوئه الى طريقة أخرى حيث استعان بالمبحوثين أنفسهم بدلاً من المحكمين. وأسلوب تصميم مقياس ليكرت يتضمن الخطوات التالية:

- إختيار عدد كبير من العبارات او المقترحات المتعلقة بصورة مباشرة بالموضوع المطلوب دراسة مواقف الناس حوله.

- إختزال هذه العبارات او المقترحات بعدد أصغر شريطة ان تكون العبارات المختارة واضحة ومختلفة بمعناها وشدتها ومكملة الواحدة للأخرى على المقياس.

- الطلب من المبحوثين تحديد مواقفهم تجاه هذه العبارات من حيث موافقتهم او عدم موافقتهم عليها. وردود أفعالهم تجاهها يمكن ان تُقسّم الى خمس فئات: الموافقة بشدة، الموافقة، الحياد، عدم الموافقة، عدم الموافقة بشدة.

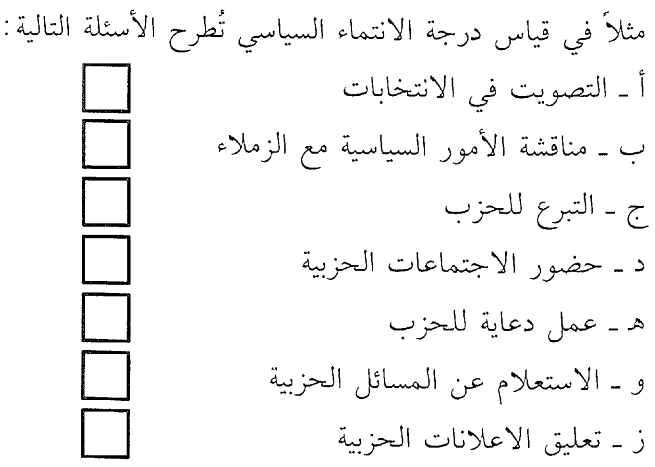
- تحديد درجات الأصناف الخمسة لردود أفعال المبحوثين، فالموافقة بشدة تعطى (٥) درجات، والموافقة تعطى (٤) والحياد (٣) وعدم الموافقة (٢) وعدم الموافقة بشدة (١).

- فحص درجة الترابط بين الفئات العددية لردود أفعال المبحوثين على العبارات المدرجة في القياس.

● مقياس غتمن Guttman Scale :

إستطاع غتمن اكتشاف مقياس أحادي البعد Unidimentional من خلاله تخلص من مشكلة تكوين واختيار عبارات المقياس، هذه المشكلة التي جابهها كل من ثورستون وليكرت. فاستعمل طريقة تسمى التحليل القياسي، ولهذه الطريقة ميزة تراكمية، حيث ان الشخص الذي يتفق مع العبارة الثالثة من المقياس على سبيل المثال لا بد ان يتفق مع ما سبقها أي الأولى والثانية. والغرض الرئيسي من هذا المقياس هو التأكد من ان الموقف المطلوب قياسه يخضع للقياس والتحديد. ويكون التأكد من خلال النظر الى طبيعة ردود أفعال المبحوثين إزاء جمل وعبارات القياس. فإذا كانت ردود أفعالهم متناسقة ومستقة فإن القياس صالح وجيد من حيث تصميمه وبالعكس. وميزة الاتساق يمكن التوصل اليها ومعرفتها من خلال موافقة المبحوث على عبارات القياس او عدم موافقته. فالمبحوث الذي يوافق على العبارة الأولى يجب ان يوافق على العبارة الثانية والثالثة. والشخص الذي يوافق على العبارة الرابعة يجب ان يوافق على العبارة الخامسة وهكذا[١].

مثلاً في قياس درجة الانتماء السياسي تُطرح الأسئلة التالية:



أ ـ التصويت في الانتخابات ☐
ب ـ مناقشة الأمور السياسية مع الزملاء ☐
ج ـ التبرع للحزب ☐
د ـ حضور الاجتماعات الحزبية ☐
هـ ـ عمل دعاية للحزب ☐
و ـ الاستعلام عن المسائل الحزبية ☐
ز ـ تعليق الاعلانات الحزبية ☐

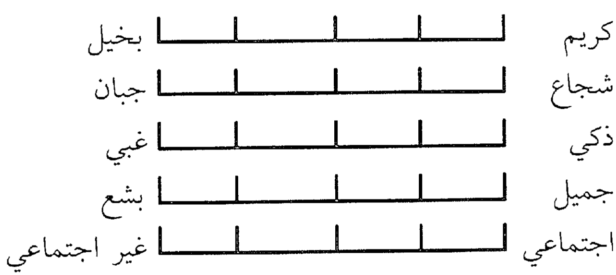
يدل المجيبون على الآراء التي توافق تصرفهم بإجابة نعم او لا حيث تعطى "نعم" علامة (+) و"لا" علامة (-). هذه العبارات تحمل درجات متسلسلة كالدرجات المتبعة في مقياس ليكرت. ويلاحظ ان التدرج التجمعي شرط أساسي في نظر كتمن. وهذا الشرط لا يتوافر في أي مقياس من المقاييس السابقة. ومن مزاياه ان الباحث يستطيع من الدرجة التي يحصل عليها الفرد ان يتعرف على العبارات التي وافق عليها. وبعد إعداد القياس يمكن ترتيب الأفراد بسهولة تبعاً لاستجاباتهم من دون الحاجة لإجراء عمليات إحصائية وتحليلية.

---

(١) إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص ١٤٦.

● **مقياس أوزغود Osgood Scale:**

ويسمى أيضاً مقياس الدلالة التفاضلية، وهي طريقة وضعها أوزغود ومعاونوه عام ١٩٥٧ وتهدف الى تقدير كيفية إدراك المفهوم شخصياً من قبل المجيبين من خلال وصف المفهوم عن طريق زوجين من الصفات تناقض كل صفة منهما الأخرى. فإذا أردنا ان نصف مفهوم اليهودي مثلاً نطلب من المجيبين تعيين الصفة التي يظنون أنها تناسبه أكثر مثل:



ويسجل المجيب عن طريق وضع علامة مناسبة رأيه، ونستنتج من طريقة عرض الصفات المستعملة من المجيب عدداً معيناً من العوامل المجردة، ويسمح التحليل التحليل العاملي Factorielle بإظهارها[١].

إن ميزة هذه السلالم تظهر وكأنها طريقة للتمييز بوضوح بين مختلف المستويات التي تدخل في تكوين الموقف. ويمكن تصور عدد كبير آخر من الطرائق المخصصة لقياس المواقف. وحتى بالنسبة للسلالم التي ذكرناها هنا، هنالك العديد من الفروع لها، بل ومن التحسينات التي أدخلها عليها الباحثون تباعاً. ويتطلب التعمق فيها الاطلاع على المراجع المتخصصة بهذا الموضوع[٢].

● **القياس السوسيومتري Sociometry:**

أول من استعمل هذا الاصطلاح العالم النمساوي هاكوب مورينو الاختصاصي في الأمراض النفسية والعقلية الذي هاجر الى الولايات المتحدة الأميركية واستقر هناك طيلة حياته. حاول مارينو عندما كان يعمل في أحد معسكرات اللاجئين بعد الحرب العالمية الأولى إيجاد تكنيك خاص يستعمل في دراسة الأشخاص الذين كانوا يعيشون تحت ظروف سيئة، تكنيك يساعدهم في تكوين جماعات ينسجمون مع أفرادها بحيث يستطيعون تحقيق أهدافهم وطموحاتهم. وعند وصوله الى الولايات المتحدة طوّر هذا التكنيك بعد ان استعمله داخل الجماعات الصغيرة لمعالجة أفرادها وتحسين أوضاعهم

---

(١) صابر بوضرغم، المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٢) Debaty, P., *La mesure des attitudes*, Paris, Presses Universitaires de France, col. SUP, Paris, 1967.

النفسية والاجتماعية. والقياس السوسيومتري يتلخص بوجود ورقة استبيانية يستعملها الفرد في اختيار خمسة أشخاص مرتبين بصورة متدرجة حسب أفضليتهم له بالنسبة لميزة او فعالية معينة تخصه بالذات. وبعد فترة تطور هذا التكنيك بحيث أخذ يشمل الاختيارات السلبية التي يقوم بها هذا الفرد تجاه مجموعة أفراد او جماعات[1]. وبالرغم من بساطة هذا التكنيك المستعمل في اختيار الأفراد المطلوب العمل معهم إلاّ أنه لا يمكن استعماله إلاّ على الجماعات الصغيرة. وقد أثار موضوع السوسيومتري اهتمام العلماء بعدما استطاع بعضهم تسجيل الاختيارات المتداخلة والتي يمكن تحويلها الى أرقام إحصائية يسهل تحليلها او تحويلها الى رسوم بيانية. فدرجة تفكك او تماسك الجماعة يمكن قياسها من خلال النظر الى عدد الاختيارات الايجابية او السلبية التي يقوم بها الفرد عند اختياره للأفراد الذين يرغب العمل معهم.

المقاييس السوسيومترية تهدف الى قياس العلاقات الاجتماعية لمعرفة التفاعل الاجتماعي بين أعضاء الجماعة. وعلم الاجتماع فضلاً عن علم النفس يهتم بدراسة هذه العلاقات دراسة علمية موضوعية تتوخى معرفة الأسس التي تقوم عليها والعوامل المؤثرة فيها. والقياسات السوسيومترية تستعمل لكشف طبيعة هذه العلاقات والأحداث التي تقع داخل الجماعة، بما فيها الأحداث الايجابية او السلبية، التعاونية او العدائية، الجماعية او الفردية، بل هي توضح أيضاً مقدار التماسك او التفكك داخل الجماعة، وتكشف العلاقات غير الرسمية ضمن الهيكل الرسمي للجماعة، بل أيضاً يمكن للدراسة ان تشخّص الزعماء والقادة في الجماعة. ولكي يضمن الباحث النتائج الصادقة يجب ان يعلم الأفراد المشتركون ان القياس هدفه دراسة ميولهم للقيام بنشاطات مشتركة وأن خياراتهم ستبقى سرية.

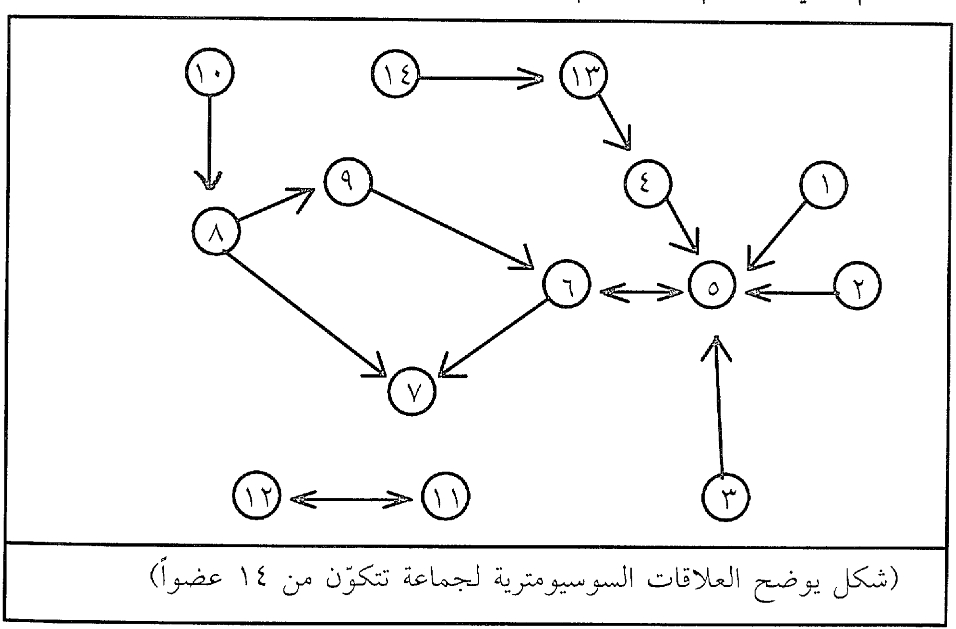
تختلف أشكال المقاييس السوسيومترية، فمنها من يطلب من كل عضو في الجماعة اختيار الأفراد الذين يفضل الاختلاط والتفاعل معهم مع بيان تدرج الأفضلية، وكذلك تحديد أسماء الأفراد الذين يرفضهم ولا يود العمل معهم. وتُمثّل الاختيارات السوسيومترية في شكل رسم بياني يوضح اتجاهات وأنماط العلاقات الاجتماعية ويسمى هذا الشكل بالسوسيوغرام Sociogram، وفيه كل خط او مجموعة خطوط تمثل اتجاه العلاقات الاجتماعية التي تتميز إما بالايجابية او السلبية. واجتماع وتكاثف الخطوط يكوّن بالنهاية شبكة معقدة تمثل علاقات القبول والرفض وتحدد الاختيارات الايجابية او السلبية التي يقوم بها الأفراد بعد الإيعاز اليهم باختيار أعضاء الجماعة الذين يرغبون العمل معهم وتحديد أسماء الأعضاء الذين لا يرغبون في العمل

---

(١) دينكن ميتشيل، المرجع السابق، ص ٢٣٩.

والتفاعل معهم[1]. والشكل البياني أدناه يوضِّح أنماط العلاقات السوسيومترية التي تقع داخل الجماعة الاجتماعية.

رسم بياني من رقم ١ الى رقم ١٤



(شكل يوضح العلاقات السوسيومترية لجماعة تتكوّن من ١٤ عضواً)

ويقودنا تحليل هذا الشكل الى تحديد أنماط العلاقات الاجتماعية التي تقع داخل الجماعة وهي تنقسم الى أربعة أنواع أساسية:

١ ـ **العلاقات المركزية**: وتشير الى وجود شخص يتمتع بشعبية عالية وأشخاص حوله يودون التفاعل معه وهي تتمثل بالشخص رقم (٥) الذي يعتبر قائد الحلقة، ويسمى القائد The Leader او النجم The Star بينما يطلق على الأفراد المحيطين به تسمية المشايعين أو الأتباع The Followers.

٢ ـ **العلاقات الدائرية**: وهي تقوم بين جماعة صغيرة كل فرد فيها يودّ التعاون مع الفرد الآخر كما هي الحال مع الأشخاص (٦ و٧ و٨ و٩) ولا يوجد لهذه الجماعة قائد واضح.

(١) إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص ١٤١.

٣ ـ **العلاقات المتبادلة**: وهي التي تقع بين شخصين او أكثر، كل منهما يودّ التعاون مع الآخر، كما هي الحال بين (١١) و(١٢).

٤ ـ **العلاقات الانعزالية**: وهي التي تنشأ بين طرف واحد راغب بتكوين مثل هذه العلاقة، كما هي الحال بالنسبة للشخصين رقم (١٠) و(١٤). ويستنتج منها ان هذين الشخصين انعزاليان في الجماعة The Isolates، ويمكن بعدها دراسة أسباب ذلك ومعالجتها.

تطورت أساليب القياس السوسيومترية كثيراً وأدخلت عليها تعديلات عديدة، لكنها بقيت مع ذلك صالحة للتطبيق ضمن إطار الجماعات الصغيرة.

إستطلاع وقياس الرأي العام Public Opinion Poll

تختلف طرق قياس الرأي العام عن طرق قياس المواقف والتي عالجناها في عناوين سابقة. فمقاييس المواقف تتوخى تحديد المواقف والسلوكيات الدقيقة للأفراد ودرجة شدتها، بينما تتوخى مقاييس الرأي العام الحصول على توزع الآراء والاتجاهات في الجماعة. وقد يكون هذا التوزيع عبارة عن النسب المئوية لمن يؤيّدون او يعارضون او يقفون على الحياد في موضوع ما. في حين ان مقاييس المواقف تحتوي على عدد كبير من الوحدات المتدرجة بينما يحتوي استطلاع الرأي على عدد أقل وقد يصل الى سؤال او جملة واحدة.

إستطلاعات الرأي العام تحتاج الى عيّنة تمثيلية دقيقة، كما ان العبارات او الأسئلة المطروحة في الاستطلاع يجب ان تكون حيادية الى أبعد الحدود، وإلاّ فقد القياس نزاهته وتحوّل الى وسيلة لخداع وتضليل الرأي العام. كما يجب التنبيه الى ان الرأي العام ليس كتلة صماء جامدة، بل هو يتميز بالحركة والديناميكية ويتأثر بكل حدث يتعلق بطريقة مباشرة او غير مباشرة بموضوع الاستطلاع، لذلك يجب قياس الرأي العام في فترات متلاحقة. ونعرض فيما يلي بعض الجداول التي تتضمن طرق شائعة في استطلاع الرأي:

مفهوم العلاقات الجنسية (بريطانيا نموذجاً)

نوع العلاقة	خطأ وغلط تماماً	خطأ غالباً	خطأ أحياناً	نادراً ما تكون خطأ	ليست خطأ اطلاقاً	أوصاف أخرى	المجموع
ممارسة الرجل والمرأة للعلاقة الجنسية قبل الزواج	٨٪	٨٪	١٢٪	١٠٪	٥٨٪	٥٪	١٠٠٪
ممارسة شخص متزوج لعلاقة جنسية مع شخص آخر غير زوجته / زوجها	٥٢٪	٢٩٪	١٣٪	١٪	٢٪	٤٪	١٠٠٪
ممارسة ولد وبنت علاقة جنسية قبل بلوغهما سن ١٦	٥٦٪	٢٤٪	١١٪	٣٪	٣٪	٣٪	١٠٠٪
العلاقة الجنسية المثلية بين شخصين بالغين من نفس الجنس	٣٦٪	١٢٪	١١٪	٨٪	٢٣٪	٨٪	١٠٠٪

في استطلاع للرأي العام في بريطانيا عام ١٩٨٨ وجهت للمستجيبين البالغين من الجنسين الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة أسئلة عن تقييمهم لعدة أشكال من العلاقات الجنسية من خلال استخدام سلم من خمس درجات كما هو مبين أعلاه.

المصدر: British Social Attitudes Survey, National Center for Social Research, *Social Trends*, nº 30 (2000), p. 41.

الإيمان بالله في المجتمعات الغربية (بريطانيا نموذجاً)

النسبة المئوية للمؤمنين عام ١٩٩٨

العبارة	النسبة
أعلم ان الله موجود، ولا أشك في ذلك مطلقاً	٢١٪
مع ان لدي بعض الشكوك، فانني أشعر انني أؤمن بالله	٢٣٪
أشعر أحياناً انني أؤمن بالله، ولكن ليس في جميع الأحيان	١٤٪
لا أؤمن بإله محدَّد، لكنني أؤمن بقوة علوية بشكل ما	١٤٪
لا أعلم ما إذا كان الله موجوداً أم لا، ولا أعتقد انه يمكن اثبات ذلك بأي صورة	١٥٪
لا أؤمن بالله	١٠٪
لم يجب عن السؤال	٣٪
المجموع	١٠٠٪
سُئل أفراد العينة البريطانية عن العبارة الأنسب التي تصور مدى إيمانهم بالله. المصدر: *Social Trends*, nº 30 (2000), p. 219.	

وهناك نوع من الاستفتاءات أو استطلاعات الرأي لا يُستخدم فيه سلم الدرجات كما في المثال التالي:

هل توافق على مشاركة المرأة في التصويت السياسي؟	
اتجاه الرأي العام	**النسبة المئوية**
موافق	٪٦٣
غير موافق	٪٢٠
لا موافق	٪١٧
المجموع	٪١٠٠

ويمكن ادخال متغيرات السن والجنس والدين أو الحالة العلمية والاجتماعية ليتمكن الباحث من ايجاد العلاقة بين هذه المتغيرات وبين الاجابات العامة لمفردات ومواضيع الاستطلاع. ويمكن الحصول على أهمية الفرق المعنوي بين النسب المئوية باستعمال اختبار (كا^{٢}) أي اختبار أهمية الفرق المعنوي بين الموافقين والمعارضين. وعملية قياس الرأي العام تبدأ بنفس المراحل العلمية التي يمر بها البحث العلمي، أي تحديد اشكالية الدراسة وجمع البيانات والمعلومات حولها، ثم تبويب هذه البيانات وتحليلها احصائياً ثم كتابة التقرير أو الرسالة حولها.

الفصل السابع

الصياغة النهائية للبحث

الهدف من الصياغة النهائية للبحث تقديمه كعمل علمي واضح ومنظم، تتوافر فيه كل الشروط الاكاديمية من حيث الصياغة والترتيب والمراجع المدعمة بالرسوم والجداول التي تشرح الظاهرة المدروسة. مع التذكر ان الصياغة النهائية تعني العرض المتكامل وليس العرض المتراكم للمعلومات المجمّعة.

وفي **كتابة المسودة** يجب مراعاة التالي:

- الكتابة على وجه واحد من الورقة مع ترك هامش فارغ في الصفحة لملاحظات الاستاذ المشرف.
- التمييز ما بين اقسام البحث وإعطاء كل قسم العنوان المناسب.
- استعمال حبر اسود او أزرق وليس قلم رصاص، والكتابة بخط واضح.
- وضع الافكار المقتبسة او المقمّشة بين مزدوجين كما سبقت الاشارة إلى ذلك.
- ترقيم الجداول والصفحات.

يُستحسن الاتفاق مع المشرف حول الاسلوب الذي يفضله، فبعض الاساتذة يفضلون الاطلاع على كل فصل وابداء الملاحظات حوله، وبعضهم الآخر يفضل الاطلاع على كل قسم من أقسامه، وبعضهم يفضل الاطلاع على العمل كاملاً وابداء الملاحظات كلها دفعة واحدة.

في الصياغة النهائية للبحث

بعد الاطلاع على ملاحظات الاستاذ المشرف يمكن للصياغة النهائية أن تأخذ مجراها الطبيعي. وينبغي خلالها مراعاة المسائل التالية:

- صفحة الغلاف:

تتضمن صفحة الغلاف عادةً إسم الجامعة التي ينتمي اليها الباحث، واسم الباحث

كاملاً، عنوان البحث الاساسي والفرعي، مادة البحث او الفرع العلمي، اسم المشرف، تاريخ البحث. ويراعي في ترتيب هذه المعلومات الشكل المتبع في الجامعة او المؤسسة عادة.

- صفحة الاهداء تتضمن تقديراً يرفعه الباحث إلى كل من ساعده أو سهّل له اجراء البحث بقصد إظهار عرفان الجميل او عاطفة ما. ويراعي فيه مبدأ خير الكلام ما قد ودلّ.

- التمهيد:

في التمهيد يهيء الباحث القارىء للدخول في عالم البحث، فيحدد إطاره العام ويعطي فكرة عن المراجع والشخصيات التي ساهمت في إغنائه. كما يمكن ان يشير الى أهميته والغاية من وضعه. والبعض يفضل ان يضيف في التمهيد شرحاً مختصراً عن البحث يتضمن عنوان الفصول مع تلخيص وعرض موجز وواضح لما يتضمنه كل فصل.

- المقدمة:

تتضمن المقدمة وصفاً كاملاً للاشكالية وحدودها وأسباب اختيار الموضوع وأهميته، مع تبيان الاطار الزماني والحقلي للبحث، وشرح محدد للفرضيات النهائية، مع إيضاح المنهجية والتقنيات المتبعة في الدراسة والصعوبات العملانية التي اعترضت الباحث. ويفضل البعض ان يضع العرض الموجز لأقسام وفصول البحث في خاتمة المقدمة.

ويجب التنبيه الى ان المقدمة لا يفترض فيها ان تتضمن عبارات غامضة، فهي مقدمة منهجية، الهدف منها ان يفهم القارىء إشكالية البحث ويستوعب أهميته وغرضه، والطريقة المتبعة في تحليل موضوعاته وفق قواعد منطقية ومترابطة.

اما بالنسبة للتعريفات، فقد يجد بعض الباحثين انه من الضروري الشرح التفصيلي لمعاني بعض المصطلحات المستخدمة او المفاهيم المعتمدة من قبله، سواء كانت هذه المصطلحات او المفاهيم من اجتهاد الباحث نفسه ام انه قد استخدمها للمرة الأولى بمعنى جديد او في سياق مختلف.

- جسم البحث The Main Body of the Paper: يمثل هذا القسم المحور المركزي في البحث والذي يحتوي على تطور المناقشة وبيان الأدلة لإثبات او نفي الفرضيات. وهو يشمل الاطار النظري والميداني وما يحتويه من فصول وأقسام متتالية

ومترابطة تعرض أدلتها وبياناتها ومعطياتها بشكل متكامل يتلاءم وخطة البحث.

ليست هناك هيكلية محددة، فلكل بحث هيكلية مناسبة. فقد نجد بحثاً لا يحتوي إلا فصولاً، وبحثاً آخر يحتوي ابواباً مقسمة الى فصول، وثالثاً مقسماً الى أبواب وفصول. وتتشعب الهيكلية عادة من الأقسام الى الأبواب، فالفصول. ويفترض ان يجمع بينها تسلسل منطقي وترابط بنيوي. واختيار العناوين ليس مسألة شكلية، بل هي مسألة تدل على براعة الباحث. ومن المهم الاشارة الى ضرورة وجود توازن بين اجزاء البحث، ولا يعني هذا ان الاقسام او الفصول يجب ان تكون متساوية في عدد الصفحات، وإنما من الخطأ ان تكون الفصول في قسم ما بحجم يساوي أضعاف فصول في قسم آخر. اما مسألة عدد الصفحات فهي غير محددة، لأن قيمة البحث ليست بعدد صفحاته، بل في منهجيته وموضوعيته والأمور الجديدة التي كشفها.

من المفيد ان يمهّد الباحث عند نهاية كل قسم الى القسم الذي يليه ليظهر البحث بترابطه المنطقي امام القارىء، وقد يعمد البعض الى تلخيص أهم افكار الفصل في خاتمة كل فصل، وهي طريقة تساعد على ترسيخ الافكار وتأكيدها. ومن الضروري التأكد من ان الرسوم والجداول الواردة في البحث صحيحة وخالية من الاخطاء، وواضحة، يمكن للقارىء ان يستوعبها. واذا كانت تحمل اي لبس او غموض فمن الضروري تقديم شرح مباشر لها بعد الجدول او الرسم البياني. مع التأكيد على ضرورة ان يحمل كل رسم او جدول عنواناً واضحاً ورقماً متسلسلاً متتابعاً.

وتجب الاشارة الى ان الفصول قد تتطلب في أغلب الاحيان عناوين جزئية Subtitles لتسهيل الاستيعاب وفهم الحجج والادلة وللحفاظ على الترابط بين هذه الاجزاء. الا أن الاكثار من العناوين الجزئية والصغيرة أمر غير مستحب، فهو سينعكس سلباً على ورقة البحث لجهة تماسكها وانسيابية أفكارها.

- الخاتمة والاستنتاجات:

يجب ان تحتوي الخاتمة على عدد قليل من الصفحات، لكن هذا العدد القليل يجب ان يكتب بعناية كبيرة جداً، لأن المقدمة والخاتمة عادة ما تكون من الأوراق الأولى التي يتصفحها القارىء الخبير.

يجب ان تحتوي الخاتمة على عرض موجز لنتائج البحث من خلال استعراض أهم محطاته واشكاليته ونوع التحليل الذي اتبع في مناقشته وعرض الادلة والبيانات. ثم يجب العودة الى الفرضيات ومناقشتها وتبيان النتيجة او الاجابة على هذه الفرضيات التي خرج بها البحث.

كذلك يجب ان تحتوي الخاتمة على عرض الجديد الذي قدمه البحث او الاضافة النوعية التي قدمها الباحث من جراء عمله مع الاشارة الى أهمية ذلك للحقل العلمي الذي ينتمي اليه البحث، وأهميته بالنسبة للابحاث اللاحقة.

ويفضِّل بعض الباحثين تقديم اقتراحات او توصيات تتعلق بالظاهرة المدروسة، لكن يجب التنبه الى ان التوصيات مسألة تتعلق برأي الباحث، فهي لا ينبغي ان تختلط بالدراسة ذاتها؛ انها شيء اضافي وليست من صميم البحث.

اذن الخاتمة والاستنتاجات ليست تكراراً او تلخيصاً، بقدر ما هي عرض ومناقشة للاشكالية والفرضيات وبيان للادلة من دون تفصيل او توثيق، واستنتاجات عامة تعيد ربط الاطار النظري بالحقل الميداني.

- الملاحق وتتألف في العادة من الاستمارة والصور والوثائق والخرائط وكل ما يراه الباحث مفيداً من الناحية التوثيقية للموضوع.

- قائمة بالجداول والرسوم مع أرقامها وعنوان كل منها، والصفحة التي وردت فيها.

- فهرس المصادر والمراجع:

يميز بعض الباحثين بين المصدر والمرجع. فالمصدر هو المادة الاساسية بالنسبة لموضوع البحث، اما المرجع فهو ما كتب عن موضوع البحث او اقترب من المصدر بشكل او بآخر.

اما طريقة تبويب فهرس المصادر والمراجع فهناك من يعتمد تقسيمها حسب الانواع (١ - كتب ٢ - محفوظات ٣ - رسائل جامعية ٤ - موسوعات ٥ - معاجم مقالات...) لكن الافاضة في التقسيم تصعّب العودة الى المصادر والمراجع. علماً بأن الهدف الاساسي من الفهرس هو التسهيل على القارىء ليعود الى ما يريد منها، والعديد من القراء يعمدون الى تصفح فهرس المصادر والمراجع منذ البداية ليتأكدوا من أصالة الكتاب او البحث وجديته ومدى اعتماده على مصادر حديثة وفي أي لغات.

اما الترتيب الشائع فيعتمد اسماء المؤلفين، حيث نعتمد اسم المؤلف مقلوباً (أي اسم عائلته ثم اسمه الشخصي ثم نضع نقطتين (:) ثم اسم الكتاب كاملاً منتهياً بنقطة، ثم اسم المحقق او المترجم كاملاً إن وجد ومن دون ان نقلب الاسم)، ثم مكان النشر، ثم فاصلة ثم دار النشر ففاصلة، ثم الطبعة وتاريخ النشر مختوماً بنقطة. وفق النموذج التالي:

اسم العائلة، اسم الشخص: اسم الكتاب. اسم المحقق او المترجم من دون قلب. مكان النشر، دار النشر، الطبعة، التاريخ.

اما المقال فيتم تبويبه وفق التالي:

اسم العائلة، اسم المؤلف: عنوان المقال بين مزدوجين «..........»، اسم الجريدة او المجلة، مكان صدورها، رقم العدد، التاريخ. وهناك من يفضل تمييز اسم الكتاب بخط مائل او ثخين، واذا لم يذكر على الكتاب دار النشر نكتب: (لا. ن)، واذا لم يذكر تاريخ النشر نكتب: (لا. ت).

واذا كان للمؤلف اكثر من كتاب نريد تسجيله في فهرس المصادر والمراجع، فنصنفها الفبائياً، أو زمانياً حسب تاريخ صدورها، ولا يُذكر المؤلف الا مرة واحدة.

- محتويات البحث وهي تكتب عند الانتهاء من الصياغة النهائية، لأنها تحتوي عناوين الفصول وفروعها والملاحق والمراجع ورقم الصفحة التي ورد فيها كل عنوان من هذه العناوين. ويعاد التأكد وتصحيح الصفحات بعد الطبع بصيغتها النهائية. وهناك من الباحثين من يفضل وضع محتويات البحث في المقدمة بعد صفحة الاهداء، ولكن آخرين يفضلون ان تكون في اخر صفحات البحث او الكتاب وهذه مسألة استنسابية.

يهمل بعض الباحثين التدقيق النهائي بعد الطبع، لغوياً ومطبعياً، علماً بأن اسوأ مدقق او مصحح هو المؤلف نفسه، ذلك انه نتيجة تكرار قراءته للنصوص لا يستطيع الملاحظة الدقيقة. في كل الاحوال ليس هناك ما يمنع إحالة الرسالة او البحث الى مدقق ومصحح لغوي ليتم التأكد من خلو العمل من الاخطاء التي قد تشوه الجهد المبذول في البحث العلمي. كما ان الشكل والاخراج الفني لا يجب إهماله على الاطلاق.

اما القراءة النقدية التي يجب ان يتوقعها الباحث، فيجب ان ترد في ذهنه بصفة مستمرة. فالباحث يجب ان يعلم ان قارئه هو شخص خبير في معظم الاحيان في مجال الدراسة، ولذلك سيعمد الى التشكيك بنتائج الدراسة ومنهجيتها ما لم يثبت الباحث بالدليل وبالتوثيق أصالة بحثه ودقة مصادره الواردة في الهوامش والحاشية.

القراءة النقدية التي يجب ان يتوقعها الباحث قد تتعلق بالعنوان، ومقدار تعبيره بدقة وباختصار عن محتوى البحث. ثم قد تطرح القراءة النقدية اسئلة مثل: هل اشكالية البحث محددة بدقة؟ هل الفرضيات واضحة؟ هل تم اختبارها كلها؟ هل استخدمت الطرق الصحيحة والتقنيات اللازمة لاختبارها وكيف تم جمع المعطيات؟ وهل كانت هناك أدوات أفضل لجمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة؟ هل المشكلة التي يتعرض لها البحث جديدة؟ هل هناك دراسات سابقة حولها؟ ما الجديد الذي قدمه الباحث في هذا المجال؟ هل تم تحليل المعطيات بدقة وذكاء، ام اكتفى الباحث بالعرض والتصنيف والتبويب؟

هذه بعض الاسئلة التي قد يثيرها القارىء الناقد او المناقش للبحث، وبالتالي على الباحث ان يسأل نفسه هذه الأسئلة وأن يجيب عليها في سياق بحثه. واذا عجز عن الاجابة المنطقية والقوية عن بعض هذه الاسئلة، فيعني هذا ان هناك خللاً ما ينبغي ٱستدراكه.

ـ الحاشية والهامش:

ويقصد بهما ما يخرج عن النص، او متن البحث، شرحاً او إشارة. وقديماً لم تعرف الكتابة العربية نظام الهوامش، وإنما كانوا يعرفون نظام الحواشي. والحاشية هي ما يكتب في البياض الذي يحيط النص، ويكون في أعلى الصفحة وأسفلها، في يسارها او يمينها. اما الهامش فكان يعني البياض الذي على يمين الصفحة غالباً او على يسارها احياناً. اما حين يقال الذيل فالمقصود به البياض الذي في أسفل الصفحة، والبعض لا يميز بينه وبين الهامش. في كل الاحوال تشمل الحاشية كل ما يكتب خارج النص سواء كُتب في ذيل النص، أم في نهاية الفصل، ام في آخر البحث، ومن خلاله تعرف مدى أصالة البحث ودقة توثيقه.

تتضمن الحاشية أسماء المصادر والمراجع التي تم الاقتباس منها او الإحالة اليها، بالاضافة الى الإحالات على صفحات الرسالة نفسها منعاً للتكرار. وهي تتضمن ايضاً بعض الشواهد والادلة التي تأتي في الدرجة الثانية بالاضافة الى بعض الشروحات التي تقترب من الاستطراد، او الشروحات التي توضح خلفيات البحث وتساعد على فهم بعض مفاصله الاساسية، وتشمل ايضاً شرحاً لبعض المصطلحات والتعريف بالأعلام والاحداث التاريخية. ان الغاية من الحاشية تكمن في تجنب إدخال تفاصيل في المتن تؤدي للاستطراد في الشرح او استعراض الادلة التفصيلية، بحيث يمكن الاشارة اليها في الحاشية ليراجعها القارىء اذا شاء. لكن بعض الباحثين يغرقون في التهميش او التعليق، فيحشدون عشرات المصادر والمراجع للدلالة عل سعة اطلاعهم ومدى عنائهم في البحث والتقصي، مما يؤدي الى إجهاد نظر القارىء بسبب كثرة انتقال نظره من المتن الى الحاشية وبالعكس. وليست غاية البحث الدلالة على سعة اطلاع الباحث، وانما هو استنباطه، من مجموع ما يقرأه، قضايا جديدة وافكاراً مستجدة. ويقع البعض في خطأ الاقتباس لنصوص قديمة وردت في مراجع حديثة، من دون التحقق من صحة ما يقتبسون، فيتم النقل بلا تحقق او مراجعه، وقد يصاحب هذا نقل لأخطاء وقعت في المرجع، فتكون النتيجة تكرار الاخطاء. على الباحث في مثل هذه الحالة، إن لم يستطع التحقق من النص بالعودة الى المصدر الاصلي، ان يذكر في

الهامش انه استقى معلوماته من المرجع الذي وردت فيه[١].

تكتب الحواشي عادة في ذيل الصفحة، ومنهم من يجعلها في نهاية الفصل او في نهاية البحث، ويجب الفصل بينها وبين المتن بخط واضح في حال كتبت في ذيل الصفحة، وتكتب نصوصها غالباً بحرف أصغر من حرف المتن.

وعند ذكر المصادر والمراجع في الحواشي، نذكر اسم المؤلف من دون قلب، ثم عنوان الكتاب او المقال، ثم اسم المحقق او المترجم، ومكان النشر، ودار النشر، ورقم الطبعة وزمان النشر والصفحة التي تم الاقتباس عنها. ثم ترقم الإحالات ترقيماً متسلسلاً ضمن الفصل الواحد او ضمن الصفحة الواحدة، حسب النظام المستعمل من قبل الباحث. فهناك من يجعل ارقام كل صفحة مستقلة عن ارقام الصفحة السابقة، وهناك من يجعل الارقام متسلسلة ضمن الفصل الواحد، على ان تثبت في كل صفحة حواشيها. وهناك من يرقم الإحالات ترقيماً متسلسلاً ضمن الفصل الواحد، لكنه يجعل الحواشي في نهاية الفصل او في آخر البحث. ولكل طريقة ترقيم محاسنها، لكننا نفضل الترقيم المستقل لكل صفحة حيث توضع في ذيلها الاحالات والحواشي اللازمة. واذا تم تكرار المصدر او المرجع في الصفحة نفسها، فإننا نستخدم المصطلح (م. ن) اي المرجع او المصدر نفسه، اما اذا تكرر في سياق البحث، فإننا نكتفي بذكر اسم المؤلف مع مصطلح (م. س) أي مصدر أو مرجع سابق، مع ذكر وتحديد الصفحة طبعاً.

واذا كان نص الحاشية طويلاً بحيث أن ذيل الصفحة لم يتسع له، نضع علامة المساواة (=) في آخر السطر الأخير من الذيل، ونكرره في اول السطر الاول من ذيل الصفحة التالية، ثم نكمّل النص. اما في المراجع الاجنبية فنستخدم المصطلح Ibid للاشارة الى المرجع نفسه وهذا المصطلح اختصار للكلمة اللاتينية Ibidem ومعناها (في نفس المكان). اما اذا تكرر المرجع في سياق البحث او الفصل فنستخدم المصطلح المختصر .op. cit وهي اختصار لـ Opere citato ومعناه في العمل المذكور. والتي يسبقها طبعاً اسم المؤلف مع ذكر رقم الصفحة. اما المصطلح passim فيعني: في كل مكان، ويستخدم عادة للاشارة في حالة الاقتباس العام من فصل كامل من دون تحديد لصفحات محددة[٢].

اما عند الاحالة الى فصول ومقالات منشورة في كتب او دوريات، فيندرج اسم المؤلف، ثم عنوان الفصل او المقال بين علامتي تنصيص « » بعدها نقطة، ثم يدرج

---

(١) إميل يعقوب، المرجع السابق، ص ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٢) أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الكويت، وكالة المطبوعات، الطبعة السادسة، ١٩٨٢، ص ٢٠٤.

اسم الكتاب او المجلة مسبوقاً بكلمة "في" او "In" بالانكليزية بالاضافة طبعاً الى العناصر الضرورية في التهميش والسابق ذكرها.

وجرت العادة ان يعمد المؤلفون الى اختصار كلمات يكثر تكرارها، وخاصة في الهوامش. وقد أصبحت هذه المختصرات والرموز شائعة بين الباحثين، وتجدون على الصفحة التالية قائمة ببعض هذه الرموز.

ـ النشر كهدف للبحث العلمي:

ان الكثير من المعلومات الجديدة والمهمّة تقبع على رفوف مكتبات الجامعات في شكل رسائل وبحوث علمية واكاديمية غير منشورة. النشر اذن وسيلة أساسية للباحثين، قد لا يرغب البعض في نشر انتاجه العلمي، الا ن عملية النشر تبقى مهمّة وضرورية لتعميم الفائدة والمعرفة. وأحد الاسئلة التي يواجهها الباحث المبتدىء دائماً تدور حول قيمة الأجر الذي سيحصل عليه مقابل نشر بحثه او مقالته. والجواب في الغالب لا شيء. هذا الجواب لن يشجعه على المزيد من الانتاج لأنه يعرف آخرين يتقاضون اجوراً عالية نظير المقالات والقصص التي يكتبونها. لكن هؤلاء يقومون بعملهم في مجال النشر التجاري، بغرض الكسب المالي. اما الباحث فينشر ما ينشره كإسهام في المعرفة والبحث والعلمي، خاصة ان ما ينشره في الغالب يتم في الدوريات المتخصصة، والتي هي بطبيعتها محدودة التوزيع.

ويجب التمييز بين المقالة Essay والبحث Research. فالبحث يتضمن اشكالية وفرضيات ومنهجية وتقنيات، ووصفاً متكاملاً للمشكلة، والتي يجب الوصول بنتيجتها الى خلاصات. اما المقال فهو مناقشة لموضوع معين او مشكلة محددة. وعادة ما تشمل المقالة آراء الكاتب وتفسيره او وجهة نظره. والمقالة العلمية لا تضيف بالضرورة شيئاً جديداً للمعرفة الكلية، لكنها ببساطة يمكن ان تلخص المعرفة الموجودة فعلاً. اما البحث فهو يعتبر دائماً إضافة للمعرفة العلمية.

كاتب المقال لا يتقيد بنفس القواعد الصارمة التي تحكم العمل البحثي، فتوثيق البيانات التي يعززها في مقالته لا يخضع لمعايير صارمة. وهذا لا يعني ان كتابة المقال عملاً ليس علمياً، بل هو في صميم الاعمال العلمية للباحثين، لكن المقال له حيثياته وأهدافه، وهو لا يمكن ان يقدم حلاً لمشكلة او قضية بقدر ما يقوم بإستعراض مختلف الحلول وتقديم وجهة نظر شخصية حول أفضلها. المقال يُكتب بغرض الإعلام، لذلك يفضل ان يكون مكتوباً بلغة مشوقة، اما البحث فخطوة مباشرة نحو تقديم الحقائق بشكل تغلب عليه الموضوعية.

المصطلح	معناه	ما يقابله بالإنكليزية	معناه
الخ	إلى آخره	Etc.	Etcetera
ب. ظ	بعد الظهر	P. m.	After noon
ت	تاريخ	d.	Date
تحق	تحقيق	Rev.	Revision
تر	ترجمة	Tr.	Translation
ج	الجزء	V.	Volume
د.	الدكتور	Dr.	Doctor
د. ت	دون تاريخ	N. d.	No date
س	السطر	L.	Line
ص	الصفحة	T. p.	Title - page
ص. ن	الصفحة نفسها	Loc. cit.	Loco citato (in the place)
ط	الطبعة	Ed.	Edition
عم	عمود	Col.	Column
فق	فقرة	Pr.	Paragraph
ق. ظ	قبل الظهر	A. m.	Ante meridien
ق. م	قبل الميلاد	B. C.	Before Christ
لا. ت	لا تاريخ	n. d.	No date
لا. ن	لا ناشر	n. p.	No publisher
م.	التاريخ الميلادي	A. D.	Christian calender
مج	مجلد	Vol.	volume
م. س	المرجع أو المصدر السابق	Op. cit.	Opere citato
م. ن	المرجع أو المصدر نفسه	Ibid.	Ibidem
مط.	مطبعة	Pr.	Press
ن.	الناشر	Pub.	Publishers
هـ.	التاريخ الهجري	H.	Islamic calendar

واذا أراد الباحث الذي انهى بحثاً علمياً لمشكلة معينة ان يعمم نتائجه ولا يفضل ذلك في مقالة، فعليه أن يكتب وصفاً حقيقياً لمصادر معلوماته، ويشير الى المنهج الذي استخدمه والفروض والنتائج التي توصل إليها.

يبقى ان نشير الى ان عدم التأني والصبر في إعداد البحث وكتابته بغرض الاسراع في النشر، كثيراً ما يؤدي الى ان يخرج العمل ضعيف التنظيم مفككاً ومهلهلاً في الاسلوب والاداء. ومن العسير حتى على الكاتب المجرّب ان يعبِّر عما يريد ان يقوله بطريقة مرضية من المرة الأولى التي يكتب فيها، لذلك عليه ان يعيد ويراجع ويتأنى في اختيار الكلمات والمصطلحات وبصيغتها النهائية حتى يخرج بحثه وهو أقرب إلى الاصالة العلمية.

ـ علامات الوقف:

وهي رموز اصطلاحية يستخدمها الكاتب بين الجمل او الكلمات، لتسهيل عملية الابلاغ والافهام والقراءة. اما عناصرها فهي التالية:

١ ـ **الفاصلة** (،) وهي تدل على وقف قصير، ويخضع استخدامها للذوق، وتستخدم في الغالب في المواقع الآتية:

أ ـ بين المعطوفات (صحة الجسد، وصحة العقل، وصحة الروح، و...)

ب ـ بين الجمل القصيرة التامة المعنى (نم مبكراً، وقم مبكراً).

ج ـ بين جملتين مرتبطتين بالمعنى والاعراب (خير الكلام ما قلَّ ودلَّ، لم يطلُ فيمّل).

د ـ بين الشرط والجزاء (إن خفتم عيلة، فسوف يغنيكم الله من فضله).

هـ ـ بين اجزاء متشابهة في الجملة (الفلاح في حقله، والعامل في مصنعه، و...)

و ـ بين القسم وجوابه (والله، لأجتهدنّ).

ز ـ بعد المنادى (يا طالب العلم، إجتهد).

ح ـ بين موصوف وجملة وصفية (رأيت رجلاً، عيناه تقدحان شرراً).

ط ـ قبل الجمل الحالية (دخل صفّه، وهو ينشد).

٢ ـ **النقطة** (.) وهي تدل على وقف تام، وتوضع في نهاية كل جملة لا تحمل معنى التعجب والاستفهام، عند انتهاء الكلام وانقضائه (من نمَّ لك نمَّ عليك.) (الصداقة عطاء متبادل.).

٣ ـ **القاطعة** (؛) تدل على وقف متوسط، وتوضع بن جملتين احداهما سبب

للاخرى (إياك والحسد؛ فإنه يفسد الدين)، (أنت محاور جيد؛ إذ أنك تتقبل رأي الآخر).

وقد توضع بين جملتين مرتبطتين في المعنى دون الاعراب، او بين الجمل الطويلة التي يتألف من مجموعها كلام تام الفائدة، فتوضح لتجنب الخلط بينها.

٤ ـ **النقطتان** (:) تدلان على وقف متوسط، وتوضعان:

أ ـ بين القائل والمقول (قال المعلم: من جدَّ وجد).

ب ـ قبل المقتبس او المنقول (على ما جاء عند ابن خلدون: ....).

ج ـ بين الشيء وأقسامه (الكلمة ثلاثة اقسام: اسم، وفعل، وحرف).

د ـ قبل التفسير (كتبت اليه: أن احضر).

هـ ـ قبل الامثلة التي توضح قاعدة، بعد كلمة مثل، او نحو...

٥ ـ **علامة الحذف** (...) تستخدم للدلالة على كلام محذوف.

٦ ـ **علامة الاستفهام** (؟) تستخدم في نهاية كل جملة استفهامية.

٧ ـ **علامة التعجب والانفعال** (!) وتستخدم في نهاية الجمل التي تعبِّر عن التعجب، او التحذير، وعن الاغراء او الأسف، او الفرح، او الاستغاثة، وعند الدعاء. وقد تجتمع علامتا التعجب والاستفهام في حالات الاستفهام الانكاري.

٨ ـ **الشرطة، او الخط** (-) وتوضع في اول الجملة المعترضة، وآخرها، كذلك تستخدم لفصل كلام المتحاورين، وأيضاً بين العدد والمعدود اذا وقعا عنواناً، في اول السطر.

٩ ـ **القوسان** ( ) ويستخدمان لحصر الكلمات المفسرة، او للاحتراس او للفت النظر.

١٠ ـ **الشولتان المزدوجتان**، او **المزدوجان**، او **علامة التنصيص** («....»). وتستخدم لنقل جملة او اكثر، وتعيين حدود المنقول.

١١ ـ **القوسان المعقوفان، او المركّنان** ([ ]) ويُستعملان لحصر كلام الكاتب، عندما ينقل كلام غيره، في نصه.

١٢ ـ **القوسان المزهّران** (﴿ ﴾) ويُستخدمان لحصر الآيات القرآنية.

١٣ ـ **علامة التابعية** (=) تستخدم في آخر ذيل الصفحة، عند اكتمال الحاشية، لاستكمالها في الصفحة الآتية[1].

---

(١) نبيل أيوب، **التعبير منهجيته وتقنياته**، بيروت، دار المكتبة الأهلية، ٢٠٠٠، ص ص ٢٩٦ - ٢٩٩.



على سبيل الخاتمة

البحث العلمي وإنتاج المعرفة في العالم العربي

المرحلة الأرقى من اكتساب المعرفة في أي مجتمع هي، "إنتاج المعرفة"، والتي تعني امتلاك المجتمع المعني القدرة على الإضافة الى رصيد المعرفة الانسانية الذي يغرف منه البشر جميعاً. والسؤال المحوري الذي يهمنا في هذا المجال هو: ما هي السبل للنهوض بإنتاج المعرفة في البلدان العربية؟ وما هي الوسائل التي تمكننا من توطين العلم من دون الوقوف عند استيراد بعض تطبيقاته ونتائجه؟ إن الاستقراء التاريخي لتطور العلم في الحضارة العربية وحضارات العالم ينتهي بنا الى استخلاص ان العلم لم يتأسس ويتطور إلاّ بعد ان أنشئت المؤسسات الخاصة به في أول الأمر. كذلك ليس هناك نشر ممكن للثقافة العلمية من مجتمع الى مجتمع آخر - بواسطة الترجمة او نقل العلماء وما اليه - من دون ان تعد البنية الأساسية اللازمة لاحتضان العلم وتوطينه[1]. فأوروبا على سبيل المثال لم تكن لتقدر على الاستفادة من المعارف العلمية، في بداية الثورة الصناعية، لو لم تعمم التربية العلمية من جهة، ولو لم تنشر الثقافة العلمية بطرق عديدة من جهة أخرى.

وقد شهدت حركة النشر العلمي في العالم العربي زيادة ملموسة خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد ارتفع عدد منشورات العلماء العرب في دوريات عالمية محكّمة من ٤٦٥ نشرة عام ١٩٦٧ الى نحو ٧٠٠٠ نشرة عام ١٩٩٥، أي بزيادة سنوية معدلها ١٠ بالمئة. إلاّ أن هذه الزيادة كانت متواضعة مقارنة بتلك التي حققتها بعض الدول النامية كالبرازيل والصين والنمور الآسيوية مثل كوريا الجنوبية. أما على المستوى المؤسسي، فقد كان عدد المؤسسات العلمية العربية التي نشرت أكثر من ٥٠ بحثاً عام ١٩٩٥ (٢٦ مؤسسة) بينما اقتصر عدد المؤسسات العلمية العربية التي نشرت أكثر من ٢٠٠ بحث

---

(١) **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣** (نحو إقامة مجتمع المعرفة)، برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ص ٦٩.

على خمس مؤسسات. لكن فحص مضمون هذه المنشورات يبيّن ضآلة البحث في العلوم الأساسية، فمعظم هذه المنشورات تتعلق بالميادين التطبيقية كأبحاث الطب والصحة والزراعة. والسمة الغالبة على الانتاج البحثي العربي عموماً ما زالت بعيدة عن عالم الابتكار[١].

وتفيد معطيات **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣** ان العدد الاجمالي للباحثين المتفرغين في البلدان العربية، بمن فيهم من هم من بين هيئة التدريس، حوالى ٣٥٠٠٠، يعمل قرابة نصفهم في جمهورية مصر العربية، ويتوافر في المتوسط ٣،٣ باحث (من مستوى الدكتوراه والماجستير) لكل ١٠،٠٠٠ فرد من القوى العاملة في البلدان العربية. وهذه نسبة متدنية، إذ تمثل ١٠،٣ بالمئة من قيم هذا المؤشر في البلدان المتقدمة. أما الإنفاق لتحفيز البحث والتطوير R & D، فلا يتجاوز ٠،٢ بالمئة من الناتج القومي العربي، في حين تبلغ النسب في البلدان المتقدمة ما بين ٢،٥ بالمئة و٥ بالمئة. في المقابل فإن ٨٩ بالمئة من الانفاق على البحث والتطوير في العالم العربي يتم تحويله من مصادر حكومية، بينما لا تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن ٥٠ بالمئة[٢]. وهذا يفسر محدودية النشاط الابتكاري حيث يتم صرف غالبية التمويل الحكومي لتغطية رواتب العاملين، كما يدل غياب مساهمة القطاع الخاص في تمويل الأبحاث على غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء، وعلى وجود حاجة ملحة لتحفيز المجتمعات العربية على النهوض بمسؤولية تنموية لا غنى عنها في دعم أنشطة البحث والتطوير. ففي البلدان المتقدمة يقوم الأغنياء ومؤسسات المجتمع المدني غير الربحية بتمويل مثل هذه النشاطات، كما يقوم القطاع الخاص بتمويل الجزء الأكبر من عمليات البحث والتطوير.

وليس من شك في العلاقة القوية القائمة بين أزمة عملية التنمية في العالم العربي والسياسات العلمية والثقافية والبحثية المتخلفة من ناحية أخرى. فرغم الزيادة الضخمة في أعداد خريجي الجامعات، فإن الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت الاجمالي لم يسفر إلاّ عن عوائد قليلة على الدخل الفردي.

وتمارس نشاطات البحث والتطوير في البلدان العربية أساساً في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التخصصية المرتبطة ببعضها. او في مراكز وهيئات البحث العلمي، ويبلغ مجمل عددها وفق بعض التقديرات ٥٨٨ مركزاً. أما الجامعات التي يبلغ عددها ١٨٤ جامعة فتنشط في البحث العلمي المرتبط بالدراسات العليا والترقيات

---

(١) المرجع نفسه، ص ٧٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧٣.

العلمية، وهو يتسم بالطابع الأكاديمي عموماً، عدا نسبة متواضعة ترتبط بالاحتياجات المجتمعية، وغالبيتها متخصص في مجالات الأبحاث الزراعية والصحية والهندسية والبتروكيميات، مع تفاوت كبير بين هذه الحقول. ويبلغ العدد الإجمالي لهذه المراكز التخصصية وفق التقديرات المتاحة ١٢٦ مركزاً في عموم البلدان العربية. أما مراكز وهيئات البحث العلمي المرتبطة ببعض الوزارات او المؤسسات الزراعية والصناعية فيبلغ عددها ٢٧٨ مركزاً ومعهداً. في الخلاصة ان معظم مراكز البحث والتطوير في البلدان العربية غير مهيأ لتحويل ناتج بحث الى منتج استثماري بسبب غياب هذه التوجهات عن اهتماماتها أصلاً، او بسبب غياب المعارف والخبرات والامكانات اللازمة للقيام بالأنشطة الابتكارية المطلوبة. ولكي يتحقق تحفيز جدي في مجال البحث والتطوير يجب توفير بيئة ممكنة وحاضنة وفق تصور ثلاثي الأبعاد:

١ ـ بيئة اجتماعية:

إن موقف المجتمع والأفراد تجاه الإبداع والابتكار والتغيير والإصلاح يُعتبر عنصراً أساسياً للتنمية، وهو يوفر الحوافز للبحث والابتكار من خلال تأمين فرص حقيقية للربح والتميز في المكانة الاجتماعية للباحثين. إن مجتمعنا بحاجة ماسة لتشجيع ومكافأة الناجحين في البحث وتعزيز المنافسة وإعطاء العلماء والباحثين مكانتهم الطبيعية وإبرازهم كقدوة ونماذج تقتدي بها الأجيال الأصغر من العلماء والباحثين. إن مجتمعنا بحاجة الى دعم وتعزيز ثقافة البحث العلمي، وهي في الحقيقة لا تتطور إلاّ في إطار بنية اجتماعية تثمّن وتقدّر مبدأ التجربة والخطأ وتدرك بعمق قيمة النجاح وما يترتب عليه.

٢ ـ بيئة علمية:

وما لم يوفر المجتمع الأكاديمي الاهتمام اللازم والإمكانيات الكافية لتعزيز منهج وطرق البحث العلمي، لن تحصل قفزة نوعية في هذا المجال. وهذا يتطلب اختراقات في المنظومة العالمية للبحث وتوسيع دائرة المعرفة والاطلاع. فباحثونا يعانون من عدم توافر المصادر الحديثة من المراجع والدوريات نتيجة لمحدودية الميزانيات المخصصة لاقتناء تلك المصادر في الجامعات والمكتبات العامة. ويحتاج الأمر بتقديرنا الى أربع ركائز لتعزيز وتفعيل البحث العلمي:

- أن ينطلق تحديد أولويات البحث من منظور الاحتياجات المحلية.
- تجميع ونشر المعرفة العلمية.
- تعبئة موارد الحكومة والقطاع الخاص.

- تنمية وتطوير الموارد البشرية لتأهيل الكادرات المستقبلية في مجال البحث.

٣ - بيئة تنظيمية وتشريعية وتمويلية:

إن الحاجة ماسَّة الى تطوير بنية التشريعات المشجعة على البحث العلمي وبخاصة تلك المتعلقة بالضرائب وحماية الملكية الفكرية لتشجيع المؤسسات الاقتصادية ومجتمع الأعمال للاستثمار في البحث والتطوير. ذلك ان التمويل الحكومي في العالم العربي المخصص لأعمال البحث العلمي أقل من ٢،٠٪ بينما تخصص الدول المتقدمة حوالى ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي. لذلك ينبغي ان تعمل الحكومات على تشجيع القطاع الخاص على الإنفاق في مجالات البحث والتطوير بإجراء تخفيض كبير من الرسوم والتعريفات الجمركية والضرائب على الأنشطة والتجهيزات التي تتصل اتصالاً مباشراً او غير مباشر بالبحث والتطوير. كما يجب معالجة الثغرات البنيوية التي تعترض طريق البحث العلمي وتستنزف الكثير من الطاقات ومنها:

- **أولاً**: هجرة العقول ونزيف الكفاءات: يعيش عدد ضخم من أفضل الكفاءات العربية عالية التأهيل في الخارج. وبغض النظر عن مزايا وعيوب هجرة الباحثين وأسبابها، فإن وجود هؤلاء في الخارج وتزايد عددهم يفرض التفكير بكيفية الاستفادة منهم في بناء التنمية في الوطن الأم.

وإذا كان الهدف الأول هو استعادة هذه الكفاءات، تحول دونه أسباب بنيوية وموضوعية وذاتية، فإن الحد الأدنى يتطلب:

أ - إيجاد الأطر المناسبة للتواصل مع الباحثين المهاجرين، وتأسيس وسائل اتصال دورية جذابة، وخاصة ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح ذلك بكلفة مخفضة. وكذلك منح تسهيلات للزيارة والاقامة، وإنشاء قواعد بيانات عن هذه الكفاءات العربية المهاجرة.

ب - تنظيم مراجع تحقِّق الاستفادة من خبرة هؤلاء الباحثين إما في صورة استشارات او زيارات عمل محدودة.

في المقابل، ينبغي الحفاظ على الكفاءات العلمية المقيمة، خاصة بين الشباب الذين تقوى لديهم نزعة الهجرة. وهذا يتطلب تعطيل الآليات الأساسية التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة هجرة الباحثين عبر توفير دور فعال لهم، محقق للذات، ومستوى معيشة كريم، وترسيخ نظام يكافئ المساهمة في تحقيق الأهداف المجتمعية بدلاً من التراكم المادي الفردي.

- **ثانياً**: موضوعات البحث وأولوياته: تمثل عملية تحديد الأهداف محوراً أساسياً

لاستراتيجيات وبرامج عمل مراكز الأبحاث بشكل عام، إذ لا يمكن للدول الضعيفة والفقيرة والمتأخرة علمياً ان تنشط وتتميز في مختلف مجالات البحث، فقد تبدع في بعض المجالات اذا تم تركيز كل الجهود عليها. وحيث ان الامكانيات المادية والبشرية في لبنان والدول العربية محدودة ومتواضعة وإنتاج الباحثين فيها يشكل أقل من ١٪ من الانتاج العالمي، فلا بد ان يتخصص الباحثون في ميادين مختارة وأن تهدف مشاريعهم إلى تقديم الفائدة القصوى لمجتمعاتهم واقتصادياتهم. وهذا يتطلب:

- التركيز على احتياجات السوق المحلي وخلق مراكز محلية متخصصة وذات تميّز مبني على الامكانيات المتاحة.

- حشد الإمكانيات لتطوير "مراكز التميّز" ذات التخصص الدقيق كما فعلت دول عديدة، كوادي السيليكون في الولايات المتحدة ودوره فيما يتعلق بإنتاج الحاسبات وتطبيقاتها، وتنمية أفران الصلب الصغيرة في سيوول بكوريا الجنوبية، وتطوير هندسة البرمجيات في الهند، والتركيز على الصناعات المتناهية الصغر والدقيقة بما في ذلك الساعات والمجسمات في سويسرا.

- تحديد الأهداف وبرمجتها، وتركيز الطاقات على الميادين الحيوية لاقتصادياتنا كالزراعة والمياه والطاقة الشمسية والبيولوجيا والهندسة الوراثية، والصناعات الكبرى البتروكيميائية والفوسفاتية والبرمجات والمعلوماتية. وهناك بدايات في بعض الدول العربية ينبغي العمل على تكامل الجهود العربية حولها كحالة بعض بلدان الخليج في ميدان تحلية المياه، ومصر والأردن في ميدان البرمجيات، وتونس والمغرب في الصناعات الفوسفاتية، والسعودية في الصناعات البتروكيميائية. إن البناء على الخبرة المكتسبة والمتراكمة خطوة يفرضها المنطق السليم بدل ان ينطلق كل واحد من الصفر.

- التركيز على المجالات التي تتطلب كثافة العنصر البشري أكثر من كثافة رأس المال. ذلك ان الميزة التنافسية للمنطقة تكمن أساساً في هذا المجال وليس في غيره. إن رأس مال محدود وموارد بشرية مكثفة تدفع إلى التركيز على ما يسمى "علوم المعرفة" بما فيها المعلومات وموضوعات البحث في العلوم الأساسية كالرياضيات والفيزياء النظرية وفيزياء المواد والاقتصاد والتي يمكن تنشيطها باستثمارات محدودة.

- الاستعداد للمنافسة العالمية، ذلك ان تخفيض الرسوم المترتب على اتفاقية منظمة التجارة العالمية سوف يخفض عملياً الحماية الاقتصادية لصناعات محلية كثيرة. لذلك يجب الاستعداد لكي لا تكون مجالات البحث العلمي قاصرة على المنافسة الاقليمية.

يبقى ان نشير الى خطورة ما يعرف بالفجوة الرقمية. فالتفاوت في المعرفة

مثالاً رائعاً للمبادرة التي يسعى اليها المستثمرون في الدول النامية لتشجيع النمو المرتكز على اقتصاد المعرفة والعلوم والتكنولوجيا، وهي تجربة تستحق منا كعرب الكثير من التأمل والدراسة.

ومن الإنصاف الاشارة الى بدايات عربية واعدة، ومنها التجربة المصرية فهي الأكثر حداثة وجدية عربياً اليوم، حيث تم تدشين "مدينة مبارك للعلوم والتكنولوجيا والهندسة الجينية والتقنيات والمعلوماتية" ومن المنتظر ان يتم تدشين معهدين قريباً (معهد أبحاث الموارد، ومركز تطوير الامكانيات التكنولوجية). وهناك مراكز يعمل على إطلاقها ومنها معهد أبحاث الليزر ومعهد الكيماويات ذات القيمة المضافة ومعهد المصادر البيئية والطبيعية. كذلك يعتبر إنشاء مدينة دبي للانترنت الذي أطلق في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ خطوة مهمّة أيضاً، فبعد أقل من عام نجح المشروع في استقطاب شركات واستثمارات محلية وإقليمية ودولية مهمة.

ـ الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية:

في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية بعض التقاليد الممتدة الى ما قبل استقلال البلدان العربية، كما هو حال الدراسات في التاريخ والحضارة على سبيل المثال. إلاّ ان العلوم الاجتماعية بمعناها التخصصي، لم تظهر ولم تنتشر في هذه البلدان إلاّ بعد حصولها على الاستقلال وبعد إنشاء الجامعات ومراكز البحوث لتدريس هذه العلوم وإجراء البحوث في مجالها. هذا يعني ان العلوم الاجتماعية، مع استثناءات قليلة أبرزها مصر، لم يكن لها حضور في العالم العربي قبل ستينيات القرن العشرين، علماً بأنها لم تظهر في بعض البلدان منه، كبلدان الخليج العربي، إلاّ خلال عقد لاحق.

وللعلوم الاجتماعية والانسانية أوضاع مختلفة باختلاف البلدان العربية، من حيث مستوى تطورها وعائدها المعرفي والاجتماعي والسياسي. ولا توجد معطيات كافية ودقيقة لوضع خريطة عربية لتوزيع هذه العلوم، وإن كان تقرير التنمية الانسانية العربية يشير الى توجهات عامة يمكن رصدها حسب مؤشرات جزئية: مثلاً، اذا كانت مساهمة العراقيين والسوريين تبدو متميزة في الدراسات التاريخية والحضارية، فإن مساهمة المصريين في مجالات العلوم الاقتصادية والسياسية تبدو متقدمة. في حين تبدو تقاليد البحث الاجتماعي والانثروبولوجي أكثر متانة، من وجهة نظرية ومنهجية، في المغرب العربي[١].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٧٤.

ليست جميع العلوم الانسانية متشابهة، فلكل ميدان منها خصوصياته. فمن التاريخ الى الجغرافيا واللغات والآداب والفلسفة والصحافة والإعلام وعلم النفس والاقتصاد والسياسة الى علم الاجتماع ثمة حقل علمي خاص لكل منها، لكنه رغم خصوصيته لا يمكن الادعاء باستقلالية أي منها عن الآخر. ثمة تشابك وتداخل بين هذه الحقول أدى الى توليد حقول جديدة مثل علم الاجتماع التربوي او السياسي او الاقتصادي، او علم النفس الاجتماعي والثقافي، بل ان بعض هذه الحقول يتداخل مع ما يقع في دائرة العلوم الطبيعية مثل قضايا الصحة والبيئة ومع الاقتصاد، الأمر الذي يشير الى ان تداخل الحقول والاختصاصات يتجه نحو التوسع أكثر منه في أي مرحلة سابقة.

وما يميّز حقول العلوم الانسانية عن مسائل العلوم الطبيعية كان ولا يزال مدار نقاش مستفيض في الأوساط العلمية. وهو يتمحور حول عدد من النقاط أهمها:

أ ـ **الموضوعية**: والمقصود بها قدرة الباحثين على التعامل مع موضوع بحثهم بحيادية واستقلالية. والحجة المعروفة أنه يصعب على الباحثين في موضوعات مثل الأسرة او المدرسة او الدولة والأحزاب السياسية او التنمية ان يكونوا موضوعيين بقدر ما يكون الباحث في العلوم البحتة والطبيعية حيادياً تجاه موضوع مثل الغدد الصماء والميكروبات والتسمم والدم، وسائل التغذية والبذور المحسنة والماشية والمياه والفلك والمعلوماتية وغيرها.

ب ـ **الموارد**: والمقصود بذلك مصادر وحجم التمويل المخصص لكل من هذه الميادين والحقول. فالمستثمرون يوظفون أموالاً باهظة في الميادين التي تؤدي الى إنتاج السلع والأجهزة التقنية على أنواعها. في المقابل تعتمد البحوث في العلوم الانسانية بصورة أكبر على الموارد الحكومية او المنظمات الدولية والخيرية[1].

والإنتاج البحثي عموماً يحتاج الى "جهة" تقرر ما اذا كان بحث ما قد كشف عن شيء جديد. هذه الجهة هي "المجتمع العلمي". وبالتالي فإن وجود "أبحاث علمية" شرط ضروري لكنه غير كاف، لأنه يحتاج الى مجتمع علمي يعترف بها. والمشكلة في هذا المجال ان المجتمع العلمي في مجال العلوم البحتة دولي الطابع ولديه تقاليد راسخة في تقويم الأبحاث قبل نشرها في دوريات عالمية. وهذا النشر هو الدليل على اعتراف المجتمع العلمي بالبحث. وهذه الدوريات العلمية متمركزة في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان..). لذلك فإن أحوال البحث في العلوم البحتة والتكنولوجيا مرتبطة بالتسهيلات المتاحة للباحثين وبالمنافسة على المستوى الدولي

---

(١) عدنان الأمين، «البحث العلمي في الإنسانيات»، قضايا النهار، **النهار**، ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٦، ص ١٩.

وبالتمويل الذي كلما انخفضت موارده ضيّق على الباحثين فرص التفاعل مع المجتمع العلمي الدولي. أما في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية في الدول النامية، ومنها عالمنا العربي، فإن الأبحاث التي تنشر في دوريات عالمية قليلة جداً، وهي محصورة ببعض الباحثين المرتبطين بمؤسسات أنكلوفونية او فرنكوفونية، وهي في الغالب تحكّم من ناحية سلامة المنهجية أكثر مما تحكم من ناحية الأهمية والكشف عن الجديد. والسبب ان الوقائع الاجتماعية والانسانية العربية يصعب ان تقيّم من قلّة من الباحثين الأجانب او العرب المقيمين في الخارج فيما الكتلة الكبرى منهم موجودة محلياً وإقليمياً، وهؤلاء نادراً ما يقرأون تلك الدوريات لأسباب منها اللغة، فضلاً عن انهماكهم بالأجندات البحثية التي تفرضها المجتمعات التي يقيمون فيها. أما الأبحاث التي تنشر في دوريات محلية وإقليمية فيواجه أصحابها مشاكل من نوع: قلّة الدوريات المحكّمة، وتجزّؤ المجتمع العلمي الى أوساط تخص كل دولة على حدة، وضعف التواصل فيما بينها، وخضوع التحكيم في المجلات المحكّمة الى معايير مطاطة[1]، فضلاً عن خضوع هذه الدوريات الى الرقابة والتي تقلص من حرية التعبير والتفكير. والنتيجة في كل الحالات ان الباحثين في العلوم الاجتماعية والانسانية يواجهون مشكلات جدية في علاقتهم بالمجتمع العلمي الذي يشكل وجوده شرطاً ضرورياً لوجود الأبحاث العلمية.

ومما يفاقم المشكلة في عالمنا العربي عناصر أخرى مثل غياب دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تمويل البحوث الاجتماعية والانسانية، مما يجعلها تتملق الجهات الرسمية للحصول على التمويل، الأمر الذي يجعل نتاج الأبحاث مادة استثمار بيد الطبقة السياسية في هذه الدولة او تلك. وفي الحالات التي نجح فيها البعض في الحصول على تمويل من المنظمات الدولية، لم يكن هذا الأمر مستقلاً عن الأجندات البحثية لهذه المنظمات والدول التي تقف خلفها، والتي تهدف الى ترويج قيم وأفكار ترتبط بالاعتبارات الاستراتيجية والمصالح العليا لهذه الدول.

أيضاً يواجه الباحث المحلي ظاهرة "الخبير الأجنبي" الذي يتحول الى مصدر للمعرفة في الدوائر الرسمية، حيث تتمّ المبالغة بدوره ليس لأن الباحث المحلي يفتقر الى الخبرة او لأن النظرة الخارجية أكثر موضوعية وحياداً، بل لأن أصحاب القرار يطمحون الى الحصول على دعم أجنبي، وهكذا تصبح قدرات مراكز الأبحاث والجامعات المحلية محدودة في لعب أدوار استشارية تجاه قضايا محلية من

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٩.

اختصاصها، وهذا ما يراكم غربتها ويدفعها الى مزيد من التهميش. ومع ذلك فإن غالبية نتائج الأبحاث تذهب طي النسيان وتتحول الى كميات من الورق في أدراج البيروقراطية الرسمية القاتلة لكل نوع من أنواع الإبداع.

ثمة أيضاً في مجالات العلوم الاجتماعية والانسانية نوع من التمحور حول الذات تفاقمه مقولة "الخصوصية" التي أفضت الى عدم الاهتمام بما "لا علاقة له بواقعنا"، الأمر الذي حال دون تطوير مقاربات مقارنة، كما حال دون الربط بين العام والخاص. وقد تم ذلك من دون تحديد علمي لما يعتبر "خصوصياً"، حسب المقولة التي اتخذت شكل شعار لا ينتج المعرفة، بل يكاد يحول دون إنتاجها. وهكذا لم يتراكم رصيد علمي عربي عن "الآخر". وهذا الأمر بطبيعة الحال ليس متوقفاً على إرادة الباحثين كأفراد، وإنما هو يعبّر عن ثقافة كاملة ينتمي اليها الباحث من ناحية، وهي نتيجة خيار سياسي من ناحية أخرى. ذلك ان المؤسسات التي تهتم بدراسة المجتمعات الأخرى تكاد تنعدم في العالم العربي، وهذا ما يفسر صعوبة اندراج الباحثين العرب في الشبكات العالمية للبحث العلمي. ومع ذلك أوجد البعض منهم شبكة او مجموعة علمية عربية في تخصصات كالاقتصاد والاجتماع والفلسفة والتاريخ إضافة الى بعض الاتحادات المهنية، لكن إنتاجهم العلمي بقي، أساساً، إنتاجاً فردياً بعيداً عن الجهد الجماعي، لأن هذه الجمعيات لم تتوصل الى تشكيل شبكات حقيقية من منظور معرفي[1]. وهكذا لم يندمج الباحث العربي في مجموعة عالمية ولا استطاع ان يؤسس مجموعة عربية تحاكي مقولة الخصوصية، وهو ما قاد الكثيرين الى نوع من العزلة والانكفاء في المشاغل الحياتية الفردية، في نوع من اللامبالاة والاحباط.

تبقى في الخلاصة حرية التعبير الفكري مسألة محورية في العلوم الاجتماعية والانسانية أكثر مما هي مطروحة في العلوم الطبيعية والثقافية، وذلك بحكم طبيعة الموضوع، لا بحكم طبيعة الفكر او صاحبه. وحرية التعبير والتفكير في العالم العربي تخضع لعوامل كثيرة تجعلها في حالة متردية، ليس بسبب الدول والقوانين السارية لجهة الرقابة والمصادرة والقمع، بل أيضاً بسبب الذهنيات السائدة والمتعلقة بما هو موروث ومستبطن من حدود اجتماعية وثقافية ترسم خطوط حمراء وتضع لوائح ممنوعات كنوع من الرقابة الذاتية تدفع البعض أحياناً الى نوع من الخطاب المزدوج. إن حرية التعبير والتفكير ليست ترفاً او مطلباً للنخبة، ومن الخطأ ان ينظر اليها من منظور سياسي فقط؛ إنها في الحقيقة حاجة بنيوية ومعرفية، لا يتأسس بدونها مجتمع سليم.

---

(١) **تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣**، مرجع مذكور، ص ٧٥.

خطوات البحث السوسيولوجي

تحديد الموضوع
الهدف وإشكالية البحث

الإطلاع على الدراسات المتعلقة
بالموضوع كالوثائق والتقارير والإحصائيات

وضع التصميم الأولي للبحث وصياغة الإشكالية بشكل دقيق

صياغة الفرضيات العامة	تحديد وضبط المفاهيم
التقميش	التوثيق
الاستعداد المنظم للبحث	برنامج البحث
ـ تحديد الحقل الميداني. ـ تحديد المدة الزمنية. ـ تنظيم العناصر التي ستنفذ البحث. ـ دراسة الإمكانيات المادية والمستلزمات. ـ إجراء الاتصالات اللازمة لتسهيل حركة المنفذين.	ـ تحديد أساليب التنفيذ. ـ تحديد المؤشرات. ـ وضع الاستمارة. ـ تحديد العينة. ـ تحديد برنامج العمل اليومي. ـ تحديد التقنيات الأخرى التي ستُعتمد في جمع المعلومات

البحث الأولي الاستطلاعي (تجريب الإستمارة)

إعادة التقويم والصياغة النهائية للاستمارة

النزول إلى الميدان
(تعبئة الاستمارات)

ـ التدقيق الميداني
ـ التدقيق المكتبي

تنظيم المعطيات	تحليل المعطيات
ـ الترميز ـ التبويب ـ الجدولة	ـ التحليل الكمي الإحصائي ـ التحليل النوعي والكيفي

الصياغة الأولية
ـ تحديد العناصر الرئيسية لكل فصل. ـ تحديد العناصر الفرعية لكل عنصر رئيسي. ـ وضع المسودة الأولية لكل فصل.

الصياغة النهائية
ـ وضع العناوين المعبِّرة بشكل نهائي. ـ صياغة المقدمة المنهجية والتعريف بالإشكالية والفرضيات وهدف البحث. ـ ربط الإشكالية بالإطار النظري. ـ عرض العناوين الرئيسية وبيان الأدلة والمعلومات الداعمة. ـ عرض النتائج والاستنتاجات الأساسية للبحث وتبيان الاختبار النهائي للفرضيات. ـ الملاحق ـ المراجع ـ الفهرسة والترقيم النهائي ـ دفع البحث إلى الطبع ـ التصحيح المكرر + تحديد النسخ + النغليف

مراجع الكتاب

- ابراهيم، عبد الله: **علم الاجتماع، (السوسيولوجيا)**، المغرب، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١.
- ايوب، نبيل: **التعبير منهجيته وتقنياته**، بيروت، دار المكتبة الأهلية، ٢٠٠٠.
- اتكن، هيوغ: **دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية**، ترجمة محمود زايد، بيروت، دار العلم للملايين، ط ٢، ١٩٨٢.
- بوبر، كارل: **عقم المذهب التاريخي**، ترجمة عبد الحميد صبرة، الاسكندرية، دار المعارف، ١٩٥٩.
- بدوي، عبد الرحمن: **مناهج البحث العلمي**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨.
- بدوي، أحمد زكي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٧.
- بوضرغم، صابر: **خطوات البحث الاجتماعي**، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ٢٠٠٠.
- بيفردج. و. أ. ب: **فن البحث العلمي**، ترجمة زكريا فهمي، القاهرة، دار النهضة، ١٩٦٣.
- بدر، أحمد : **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الكويت، وكالة المطبوعات، ط ٦، ١٩٨٢.
- التير، مصطفى عمر: **مساهمات في أسس البحث الاجتماعي**، بيروت، معهد الانماء العربي، ط٢، ١٩٩٨.
- الحسن، محمد احسان: **الاسسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، بيروت، دار الطليعة، ط٣، ١٩٩٤.
- الخولي، يمنى طريف: **فلسفة العلم في القرن العشرين**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٦٤).
- سالم، علي: **منهجيات في علم الاجتماع المعاصر**، بيروت، دار الحمراء، ط ١٩٩٢.
- سوينجوود، آلان: **تاريخ النظرية في علم الاجتماع**، ترجمة السيد عبد المعطي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.
- شلبي، احمد: **كيف تكتب بحثاً او رسالة**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط ١٠، ١٩٧٨.
- عبد الرحمن، عبدالله محمد: **علم الاجتماع، النشأة والتطور**، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

- عقيل، حسين عقيل: **فلسفة مناهج البحث العلمي**، القاهرة مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.
- عمر، معن خليل: **مناهج البحث في علم الاجتماع**، عمّان، دار الشروق، ٢٠٠٤.
- ـــــــ، **الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي**، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣.
- ـــــــ، **علم الاجتماع التطبيقي**، عمّان، دار الشروق، ٢٠٠٥.
- عماد، عبد الغني: **سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والاشكاليات من الحداثة إلى العولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.
- عيسى، محمد طلعت: **البحث الاجتماعي، مبادئه ومناهجه**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ط٣، ١٩٦٣.
- غيفليون، رودلف وبنيامين ماتالون: **البحث الاجتماعي المعاصر، مناهج وتطبيقات**، ترجمة علي سالم، بيروت، مركز الانماء القومي، ١٩٨٦.
- غيث، محمد عاطف: **قاموس علم الاجتماع**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.
- فاشه، ماري جميل: **دليل المدرِّس في انشاء مكتبة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣.
- كار، ادوار: **ما هو التاريخ**، ترجمة ماهر كيالي وبيار عقل، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.
- كابلو، تيودور: **البحث السوسيولوجي**، بيروت دار المروج، ١٩٨٥.
- كيفي، ريمون ولوك فان كمبنهود: **دليل الباحث في العلوم الاجتماعية**، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٩٧.
كريب، إيان: **النظرية الاجتماعية**، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٢٤٤، ١٩٩٩.
- محمد، علي محمد: **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط ١٩٨٦.
- ـــــــ، **مقدمة في البحث الاجتماعي**، بيروت، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٨٢.
- مصطفى القاضي، يوسف: **مناهج البحوث وكتابتها**، الرياض، دار المريخ، ١٩٨٠.
- ميتشل، دنكن: **معجم علم الاجتماع**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٦.
- محمد جابر، سامية: **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨.
- محمد، ماهر عبد القادر: **فلسفة العلوم**، بيروت، دار النهضة العربية، ج٢، ١٩٨٤.
- معتوق، فريدريك: **معجم العلوم الاجتماعية**، بيروت، اكاديميا، ١٩٩٩.

- ـــــــ، **منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.
- محمد حسن، عبد الباسط: **اصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ط ٣، ١٩٧١.
- يعقوب، اميل: **كيف تكتب بحثاً او منهجية البحث**، طرابلس - لبنان، جروس برس، لا. ت.
- والتر بنجهام وآخرون: **سيكولوجية المقابلة**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦١.

- Anthony Giddens: *Sociology*, Polity Press, Cambridge, UK, 1994.
- Charles Ragin: *Constructing Soeial Research, The Unity and Dliversity of Method* (Thousancl Oaks, Calif.: Pineforg Press, 1994).
- Cozby Paul C.: *Methols in Dehavioral Research*, paloslto, calif. Mayfield Pub. Co, 1977.
- Cozby, Paul C., *Methods in Behavioral Research*, Palo Alto, Calif., Mayfield Pub. Co, 1977.
- Harold D. Lasswel & Nathan Leites: *The Language of Politics. Studies in Quantitative Semantics*, New York, Stewart, 1949.
- Moser, C. A: *Survey Methods in Social Investigation*, London, Heineman, 1967.
- Mitchell, D. A: *Dictionary of Sociology*, London, Routledge and Kegan Paul, 1973.
- Swedner, H: *Questionnaire Construction*, I. Unesco Seminar on Social Research Methods, Denmark, June 1968.
- James W. Vander Zanden: *The Social Experience*, New York, Random House, 1988.
- Jonathan H. Turner: *Sociology, The Science of Human Organization*, Chicago, Nelson Hall, 1985.
- Lee Harvey, Morag MacDonald and Anne Devany: *Doing Sociology*, London, Macmillan, 1992.
- Rock, P.: *The Making of Symbolic Interactionism*, Macmillan, Basing Stoke, 1979.
- Young, M. (ed): *Knowledge and Control*, London, Macmillan, 1971.



المحتويات

مقدمة ٥

الفصل الأول: المعرفة العلمية والبحث السوسيولوجي ٩

ـ البحث السوسيولوجي ١٣

ـ نشأة البحث السوسيولوجي وتطوره ١٥

ـ الموضوعية في البحث السوسيولوجي ٢٠

ـ انواع البحث السوسيولوجي ٢٢

الفصل الثاني: البناء النظري للبحث السوسيولوجي ٢٧

ـ اختيار الموضوع وشروطه ٢٧

ـ تحديد الموضوع ٢٨

ـ الاشكالية ٣٠

ـ الفرضيات ٣٣

ـ التوثيق والتقميش ٣٧

ـ اختيار الكتب والمراجع ٤٢

الفصل الثالث: أطر جمع المعطيات وتقنياتها ٤٩

ـ التحضير العملاني ٥٠

ـ المسح الاجتماعي ٥١

ـ العينة وكيفية اختيارها ٥٤

ـ العينة وأنواعها: ٥٦

١ ـ العينة العمدية ٥٦

٢ ـ العينة العشوائية ٥٧

٣ ـ العينة الطبقية ٥٨

٤ ـ العينة الحصصية او النسبية ٥٩

٥ ـ العينة المكانية ٥٩

٦ ـ العينة العنقودية ٦٠
٧ ـ العينة المتدرجة ٦٠
٨ ـ العينة التراكمية ٦٠
٩ ـ العينة المراحلية ٦٠
ـ الاستمارة والاستبيان :-انواع الاستبيان ٦١
ـ تصميم الاستمارة ٦٣
ـ الملاحظة والمشاهدة: ٦٧
ـ خطوات الملاحظة ٦٩
ـ أنواع الملاحظة ٧٠
ـ ميزاتها وعيوبها ٧٢
ـ المقابلة: ٧٢
ـ أنواع المقابلة ٧٣
ـ ميزاتها وعيوبها ٧٥
الفصل الرابع : معالجة المعطيات وفرزها وتحليلها **٧٧**
ـ التحليل الاحصائي للنتائج ٨١
ـ تحليل الوثائق ٨٢
ـ تحليل المحتوى ٨٤
ـ دراسة الحالة ٨٨
ـ الدراسة الوصفية المفردة ٩٠
ـ البحث التجريبي والتحليل السببي ٩١
ـ التحليل المقارن ٩٣
الفصل الخامس: المنهج والمقاربة المنهجية في التحليل السوسيولوجي **٩٩**
ـ عناصر التحليل والتفسير ١٠٠
ـ المقاربة البنائية الوظيفية ١٠٣
ـ المقاربة الجدلية ١٠٧
ـ المقاربة الثقافية ١٠٩
ـ المقاربة السوسيولوجية ١١٠
ـ المقاربة الفينومينولوجية ١١٦

- المقاربة التفاعلية الرمزية ١١٨
- المقاربة الاثنوميتودولوجية ١٢٢
الفصل السادس: تحديد المفاهيم واختيار المتغيرات والمؤشرات والمقاييس ١٢٧
- المفاهيم والإطار النظري للبحث ١٢٨
- المتغيرات كمفاتيح لفهم الأسباب والآثار ١٣٣
- المؤشرات ١٣٦
- القياسات الاجتماعية ١٣٧
- كيف يتم قياس المواقف والاتجاهات ١٤٠
١ - مقياس موغارديس ١٤١
٢ - مقياس ثورستون ١٤٢
٣ - مقياس ليكرت ١٤٢
٤ - مقياس كتمن ١٤٣
٥ - مقياس اوزكود ١٤٤
- القياس السوسيومتري ١٤٤
- استطلاع وقياس الرأي العام ١٤٧
الفصل السابع: الصياغة النهائية للبحث ١٥١
- في كتابة المسودة ١٥١
- في كتابة المبيضة (الصياغة النهائية) ١٥١
- المقدمة ١٥٢
- جسم البحث ١٥٢
- الخاتمة والاستنتاجات ١٥٣
على سبيل الخاتمة: البحث العلمي وإنتاج المعرفة في العالم العربي ١٦٣
خطاطة بخطوات البحث السوسيولوجي ١٧٤
مراجع الكتاب ١٧٧

عن المؤلّف

د. عبد الغني عماد:

أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، يحمل دكتوراه دولة في علم الاجتماع. نشر أكثر من خمسة وعشرين بحثاً أكاديمياً في المجلات المتخصصة والندوات العلمية في مجال سوسيولوجيا المعرفة والسياسة والدين، كما صدر له العديد من الكتب أهمها:

- **السلطة في بلاد الشام** (١٩٩٣)، دار النفائس.
- **الوحدة العربية، الوعي الملتبس والمشروع المؤجل** (١٩٩٦).
- **حاكمية اللّه وسلطان الفقيه، قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة** (ط١: ١٩٩٨) و(ط٢: ٢٠٠٥)، دار الطليعة.
- **البيئة والإنسان، دراسة في جغرافية الإنسان والمعاش والسياسة** (عمل مشترك)، ط١: ١٩٩٨، ط٢: ٢٠٠٢، دار مختارات.
- **ثقافة العنف. في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية** (٢٠٠١)، دار الطليعة.
- **البحث السوسيولوجي، منهجيته، مراحله وتقنياته** (٢٠٠٢)، جروس برس.
- **مجتمع طرابلس في زمن التحولات العثمانية** (٢٠٠٢)، دار الإنشاء.
- **صناعة الإرهاب. في البحث عن موطن العنف الحقيقي** (٢٠٠٣)، دار النفائس.
- **عبء الآخر، صورة العدو في العقل السياسي الأميركي** (٢٠٠٤)، دار الإنشاء.
- **الانتخابات البلدية. قراءة سوسيولوجية في سلوك الناخب** (٢٠٠٠)، جروس برس،
- **سوسيولوجيا الثقافة. المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة** (٢٠٠٦)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- **الحركات الإسلامية في لبنان. اشكالية الدين والسياسة في مجتمع متنوع** (٢٠٠٦)، دار الطليعة.

dots

مطبعة دار الكتب ـ منطقة بئر حسن ـ بناية البارادايز ٠١/٨٥٢٧٥٣.

٢٠٠٠/٠٧/١٤٢٧

منهجية البحث
في علم الاجتماع
الاشكاليّات، التقنيّات، المقاربات

□ هذا الكتاب يُحيط بالأسس العلمية للبحث السوسيولوجي، ولا سيما مراحل هذا البحث وخطواته، بدءاً بتحديد الإشكالية وطرح الفرضيات، ثم تصميم العيّنة الإحصائية، والاستمارة الاستبيانية، والمقابلات الميدانية... وصولاً إلى تبويب البيانات الإحصائية وتحليلها إحصائياً وسوسيولوجياً، ومن ثم صياغة البحث أو الأطروحة بشكلها النهائي بما في ذلك المقترحات والتوصيات النهائية.

□ يفصّل الكتاب المراحل والخطوات التي يجب أن يمر بها البحث السوسيولوجي الحديث، فيتوقف عند المحطات المنهجية، موضحاً الترابط الموضوعي والمتوازن بين كل مرحلة وأخرى، ويشرح طبيعة ومضمون المقاربات المنهجية الحديثة التي ينبغي أن تشكّل الإطار المعرفي والتحليلي لأي بحث سوسيولوجي حديث، والتي بدونها يصبح العمل البحثي مجرد عرض أو وصف للوقائع، يفتقر إلى البُعد التحليلي والتفسيري.

ISBN 9953-456-50-X

789953 456508

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت